

إِنَّهَا قَدْ دَعَوَتْ إِلَى الْمَسَافَاةِ الْمَطْلُوعَةِ  
بِضَوَائِبِ وَقَائِدِ شَرْعِيَةٍ مُحَقَّقَةٍ

حُقوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ

الطَّبْعَةُ الْأُولَى

١٤٤٥هـ - ٢٠٢٤م

دارُ الأَثَرِ  
لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ

[www.dar-alathar.com](http://www.dar-alathar.com)

اليمن: صنعاء - شارع تعز - حي شميلة - مقابل جامع الخير - ص.ب ١٧١٩٠ فاكس ٦٠٣٢٥٦  
(٩٦٧+) هاتف: الإدارة ٦١٣٣٦٥ المكتبة ٦٣٣٧١٧ بريد إلكتروني [info@dar-alathar.com](mailto:info@dar-alathar.com)  
✧ فرع عدن: كريتر - بجوار مسجد أبان - هاتف ٢٦٦٩٨٦  
✧ فرع المكلا: الشرج - أسفل المسجد الجامع من جهة القبلة - هاتف ٣٠٧١١٢  
✧ فرع معبر: دار الحديث - بجوار مسجد النور - هاتف ٤٣٠٥٠٦

إِنْهَا قَدْ دَعَوَتْ الْمِسَاوَاةَ الْمَطْلَقَةَ

بِضَوَابِطِ وَقَائِدِ شَرْعِيَةٍ مُحَقَّقَةٍ

تَأَلَّفَ

أَبِي نَصْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْإِمَامِ

تَحَارِيرُ الْإِسْتِثْنَاءِ  
الْيَمَنِ





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## المقدمة

الحمد لله الذي خلق كل شيء فقدره تقديراً، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ، أما بعد:

فن المعلوم: أن الله جلَّ شأنه، خلق الخلق - لا سيما البشر - على أصلين عظيمين: الأصل الأول: التساوي بينهم جملة في خلقهم وإيجادهم، وقدرته على ذلك بقوله: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾.

الأصل الثاني: تفاوتهم واختلافهم فيما بينهم في مادة الخلق، والذرات، والصفات، والأشكال، والهيئات، ﴿قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾ [طه: ٥٠].

فإقامة الخلق على هذا، فيه حكم عظيمة، سيدركها القارئ، أو بعضها في قراءته هذا السفر، ومنها: لإقامة نظام العالم، وإصلاح أحواله. وقد سارت الأمم الكافرة برؤسها على هذين الأصلين في الجملة، في كل عصورها، ومختلف أحوالها.

وأما أهل الإسلام، فعرفتهم بهذين الأصلين معرفة تفصيلية، على تفاوت بينهم في ذلك، ويقينهم بأن الله ﷻ أقام الخلق على هذا يقين تام لا يخالجهما في ذلك شك، ولا يعترهم ريب.

وقد ظهر في الآونة الأخيرة دعوة الحرية والمساواة، وهما دعوتان إحدائتان، لا تعترفان بالشرائع التي من عند الله ﷻ، لا سيما الإسلام، الذي بُعث به سيد الأنام محمد عليه الصلاة والسلام.

وقد انطلقت دعوة المساواة المطلقة تحت مسمى المساواة في الخير، ولكن عند تنفيذها ظهرت العناية بالمساواة في كل شئ، وهي: الجمع بين المتناقضين، والتسوية بين المختلفين.

وما يحصل من تظاهر بالمساواة العادلة، التي جاءت بها الشرائع من عند الله، فهذا النوع لا ذكر له في المساواة الديمقراطية، إلا من باب ذر الرماد على العيون!

وبما أن المساواة الديمقراطية قد أقصت المفاضلة التي ملئت بها شريعة الإسلام، رأيت أن أكتب كتاباً موضحاً فيه التفاضل الذي جاءت به شريعة الإسلام، وأُثِّب بعد ذلك ببيان العدل الشرعي، والمساواة الشرعية، وأُثِّلث بإزهاق المساواة الديمقراطية.

وقد سلكت في بيان التفاضل، بإرساء قواعده، وقد ذكرت منها ما يربو على عشرين قاعدة، وذكرت أيضاً أكثر من عشرين ضابطاً في التفاضل.

ولست أول من يسلك هذا المسلك، بل قد سلكه العلماء المتقدمون، في الجملة، فهذا هو القرافي رحمته الله في كتابه «الفروق» (٢/ ٦٦٠-٦٧٨) يذكر عشرين قاعدة في التفضيل.

وذكرت كذلك أكثر من عشرين نوعاً من أنواع المفاضلة المعتمدة عند أهل العلم.

وقد قام ابن القيم رحمته الله في كتبه باستعراض التفاضل والمفاضلة وذكر شيئاً كثيراً، وما ذكره هو ما بين قاعدة وضابط، وما بين مفاضلة في الأشخاص، والأزمان، والأمكنة، والأعيان، والصفات، وقد قام بجمعها الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد رحمته الله في كتابه «التقريب لعلوم ابن القيم» ص (٧٥-٨٠)، فذكر أنه وقع له من مباحث ابن القيم في المفاضلة أربعة وخمسون مبحثاً.

والوقوف على هذه القواعد والضوابط يفتح للقراء آفاقاً كبيرة، واسعة في فهم التفاضل، ويزيل عنهم إشكالات كثيرة.

قال ابن القيم رحمه الله في «الوابل الصيب» ص (٨١): «فتفاضل الأعمال عند الله تعالى بتفاضل ما في القلوب من الإيمان، والإخلاص، والمحبة، وتوابعها. وهذا العمل الكامل هو الذي يُكفّر تكفيراً كاملاً<sup>(١)</sup>، والناقص بحسبه. وبهاتين القاعدتين تزول إشكالات كثيرة، وهما: تفاضل الأعمال بتفاضل ما في القلوب، من حقائق الإيمان، وتكفير العمل للسيئات، بحسب كماله ونقصانه».

وبوقوف القراء الكرام على هذه القواعد والضوابط، وما يتبعها من أمثلة يتضح لهم جلياً، كم أهدرت المساواة الديمقراطية من فضائل لا تُحصى، ومناقب لا تُستقصى، ومحاسن لا تُبلى، وخصائص لا تُفنى!

وقد سلكت هذا الطريق في هذا المؤلف؛ ليتضح هذا الذي أشرت إليه، وبعد اتضاحه ومعرفته، سيسهل على القراء الكرام الحكم على المساواة الديمقراطية، وأنها أبعد شيء عن حقيقة المساواة المعتبرة، وأنها أعدى الأعداء للفضائل، وأقوى معاول هدمها، وأشدّ حرباً لبقائها.

وبالمقابل: فالمساواة الديمقراطية أُمُّ الرذائل، ومَجْمَعُ الخبائث، ومستنقَعُ المنكرات، وبؤرةُ النجاسات المعنوية، كما سيأتي إيضاحه في الفصل الخامس وما بعده. وقد سميت هذا الكتاب: «إزهاق دعوة المساواة المطلقة بضوابط وقواعد شرعية مُحَقَّقة».

وكتابي هذا تعزيز لكتابي الأول في المساواة الديمقراطية، وهو «الإيضاحات

(١) أي: يُكفّر الذنوب.

الموثقة في بيان بوائق دعوة المساواة المطلقة". وهو مطبوع.

وكتابي الذي بين يديك -أخي القارئ الكريم- مُكَمَّلٌ لكتابي الأول.  
فدونكم -أيها القراء- هذا الكتاب، تنهلون منه شرابًا صافيًا، وماءً عذبًا،  
وسُقيا مباركة. فالله أسأل أن ييسر بنشره، والانتفاع به، والقبول له!

وكتبه:

أبو نصر محمد بن عبد الله الإمام

في ٢٠/٥/١٤٤٥ هـ

٤/١٢/٢٠٢٣ م

## الفصل الأول: تعريف المفاضلة

المفاضلة: هي التشريك بين اثنين، والمقارنة بينهما، وتغليب أحدهما على الآخر في الفضل. والفضل: هو الزيادة.

قال الواحدي رحمته الله في «البيسط» (١/٢٦٠): «والفضل في اللغة: الزيادة. وأكثر ما يستعمل في زيادة الإحسان».

وقال الخازن رحمته الله في «تفسيره» (١/٢٤٨): «وأصل الفضل في اللغة: الزيادة. وأكثر ما يستعمل في زيادة الإحسان» (١).

خلاصة تعريف أهل اللغة، وأهل الفقه، والاصطلاح: أن الفضل هو الزيادة. وأكثر ما يستعمل في خصال الخير والإحسان، والتميز، والاختصاص، والتفرد بذلك.

## ألفاظ تدل على المفاضلة

- (١) أحسن.
- (٢) أجمل.
- (٣) خير وأخير.
- (٤) أكمل.

(١) والمسألة مبسوطة في «إجماعات المفسرين»، سورة آل عمران، آية (٧٤).

هذه الألفاظ تدل على الزيادة في الحسن والجمال، والخيرية والكمال. وهذه الألفاظ واردة في الشرع.

وأكثرها ورودًا لفظ خير، وبعدها: أحسن.

## المفاضلة بين شيئين لها وجهان:

الأول: أن تكون المفاضلة بين شيئين فيما يشتركان في أصله، فيُفَضَّل الأكمل حظًا منه، وأوفر خيرًا، مثل قوله عليه الصلاة والسلام: «تَعْجَبُونَ مِنْ غَيْرَةِ سَعْدٍ؟ لَأَنَا أَغَيْرُ مِنْهُ، وَاللَّهُ أَغَيْرُ مِنِّي!». أخرجه البخاري رقم (٦٨٤٦)، ومسلم رقم (١٤٩٩) عن سعد بن عبادَةَ رضي الله عنه.

وهذا النوع من التفضيل، هو الأكثر في القرآن والسنة، وكلام العرب. الثاني: أن يكون التفضيل فيما يختص به أحدهما عن الآخر، ولا يكون في المفضول شيء من التفضيل.

وهذا قليل في القرآن، ومثاله: قول لوط عليه السلام فيما حكاه الله عنه: ﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ [هود: ٧٨]. فإنه ليس في إتيان الرجال طهارة أصلاً. وهكذا قوله تعالى: ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٤]. مع أنه ليس عند أهل النار خير أصلاً.

وهو في السنة النبوية قليل أيضاً، ومثاله: قول أبي سفيان في يوم أحد: اعلُّ هُبْلًا! قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «قولوا: اللهُ أَغْلَى وَأَجْلُ!». أخرجه البخاري رقم (٣٠٣٩)، من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه.

ومعلوم قطعاً: أن هُبْلَ ليس عالياً، بل حقيرٌ تافهٌ.

## أقسام التفاضل

ينقسم التفاضل إلى أقسام متنوعة، باعتبارات مختلفة.

القسم الأول: باعتبار المجازاة وعدمها، قال ابن حزم رحمته الله في «الفصل في الملل والأهواء والنحل» (١١٢/٤): «الفضل ينقسم إلى قسمين لا ثالث لهما: فضل اختصاص من الله عز وجل بلا عمل. وفضل مجازاة من الله تعالى بعمل».

قلت: مراده رحمته الله بقوله: «بلا عمل»: أي: هو تفضيل محض من الله ﷻ، كالتفضيل بالنبوة والرسالة، وأما تفضيل المجازاة على الإيمان والأعمال، فهذا وردت به الأدلة الكثيرة.

ولعل مراد ابن حزم - حينما حصر التفضيل في هذين القسمين - التفضيل عند الله ﷻ في الدين، والطاعات، والعبادات، لا في أمور الدنيا؛ لأن التفضيل في أمور الدنيا وارد في أمور أخرى، سيأتي ذكرها في ذكر القاعدة الآتي ذكرها.

القسم الثاني: باعتبار الصفات الحسية والمعنوية، فتفضيلٌ حسي، وهو ما كان بالذوات، والأعيان، وتفضيلٌ معنوي، وهو ما كان بالمعاني، كالعلم، والإيمان، والأعمال الصالحة.

القسم الثالث: باعتبار الزمان والمكان وغيرها، قال القرافي رحمته الله في كتابه «الفروق» (٦٧٩/٢): «واعلم أن تفضيل الأزمان والبقاع قسمان: تفضيل دنيوي، كتفضيل الربيع على غيره، وكتفضيل بعض البلدان بالثمار، والأنهار،

وطيب الهواء، وموافقة الأهواء.

وديني، كتفضيل رمضان على الشهور، وعاشوراء على الأيام، وكذلك يوم عرفة، وأيام البيض، وعشر المحرم، والخميس والإثنين، ونحو ذلك، مما ورد الشرع بتفضيله، وتعظيمه من الأزمنة، والبقاع، نحو مكة، والمدينة، وبيت المقدس، وعرفة، والمطاف، والمسعى، ومزدلفة، ومنى، ومرمى الجمار، ومن الأقاليم اليمن.

وبقيت أقسام تفرعية يغني عنها ما سبق ذكره.

وأشرع في ذكر القواعد التي ذكرتها في هذا السفر المبارك، إن شاء الله فأقول:

### القاعدة الأولى<sup>(١)</sup>: لا اعتراض على الله ﷻ في شرعه وقدره

قال سبحانه وتعالى: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

قال الواحدي رحمه الله في «البيسط» (١٥/٥٠-٥١): «قال المفسرون: إن الله تعالى لا يُسأل عما يحكم في عباده من إعزاز، وإذلال، وهدي، وضلال، وإسعاد، وإشقاء؛ لأنه الرب، مالك الأعيان والخلق، ويُسألون سؤال توبيخ، يقال لهم يوم القيامة: لم فعلتم كذا وكذا؟، لأنهم العبيد، وواجب عليهم امتثال أمر مولاهم، والله تعالى ليس فوقه أحد يقول له لشيء فعله: لم فعلته؟».

وقال ابن القيم رحمه الله في «شفاء العليل» (٣/١٠٨٥): «الحق الذي لا يجوز غيره، وهو أنه سبحانه يفعل بمشيئته، وقدرته، وإرادته، ويفعل ما يفعله بأسباب، وحكم، وغايات محمودة، وقد أودع العالم من القوى، والطبائع، والغرائز، والأسباب، والمسببات، ما به قام الخلق والأمر، وهذا قول جمهور

(١) القاعدة عند الفقهاء: أمر كلي، ينطبق عليه جميع جزئياته.



أهل الإسلام، وأكثر طوائف النظار، وهو قول الفقهاء قاطبة.

قلت: العقول السليمة، والفطر القويمة، شاهدة وناطقة على ما دل عليه القرآن والسنة المتواترة، وما اتفق عليه الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام، وأهل الإسلام، وأكثر أهل الملل: من أن الله العليم الحكيم لا يُسئل عما يفعل، لكمال عدله، وبالع حكمته، وسعة رحمته، وإحاطة علمه، ونفاذ مشيئته، وتمام قدرته، لا لمجرد قدرته، وقهره لعباده.

فمن اعترض على الله ﷻ في أي قولٍ قاله، أو في أي شيء فعله، فهو الجاهل بربه، جهلاً مهلكاً له!

والمراد من ذكر هذه القاعدة: معرفة أن الله ﷻ حصّ نفسه بالكمال المطلق، فهو سبحانه يسأل عباده عن كل ما قالوه وفعلوه، فيما كلفهم به على وفق شرعه. وليس لأحدٍ منهم أن يعترض عليه سبحانه فيما أشكل عليه من أقواله وأفعاله، بل يرجع إلى مَنْ أمره الله بالرجوع إليهم، وهم أهل العلم، قال تعالى: ﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣].

## القاعدة الثانية: كل أقوال الله ﷻ وأفعاله القدريّة

### والشرعية عدلٌ مطلق.

الله سبحانه وتعالى متصف بالعدل في جميع أقواله وأفعاله، الكونية القدريّة، والشرعية الدينية.

وقد اتفق الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام، وخلفاؤهم، وأتباعهم وأهل الإسلام، وجميع عقلاء الأمم: على اتصاف الله ﷻ بالعدل، المنافي للظلم والجور، بل بالعدل المطلق.

قال ابن القيم رحمه الله كما في "مختصر الصواعق المرسلة" (٢/ ٥٧٥): "قد اتفق أهل الأرض والسموات: على أن الله تعالى عدلٌ لا يظلم أحداً، حتى أعداؤه المشركون به، الجاحدون لصفات كماله، مقرون له بالعدل، ومنزهون له عن الظلم، حتى إنهم ليدخلون النار، وهم معترفون بعدله، كما قال تعالى: ﴿فَاعْتَرَفُوا بِذَنبِهِمْ﴾ [المك: ١١]."

وقبله قال القرطبي رحمه الله في كتابه "الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى" (١/ ٤٤١) في اتصاف الله تعالى بالعدل: "أجمعت عليه الأمة".

وقال أيضاً في المصدر نفسه (١/ ٤٤٤): "وحكمه العدل، يقبض وَيَسْطُ، وَيُعْطِي وَيَمْنَع، وَيُعْزِ وَيُذِل، وَيَرْفَع وَيَخْفِض، وَيُقَدِّم وَيُؤْخِر، وَيَضُرُّ وَيَنْفَع، وَيَعْصِم وَيَفْتِن، وَيُغْنِي وَيُفْقِر، وَيُصَحِّح وَيُسْقِم، وَيُعَافِي وَيَبْتَلِي، وَيَفْعَلُ مَا يَرِيدُ ... فيجب على كل مكلف: أن يعلم: أن لا عدل على الإطلاق إلا الله وحده، وأن كل عدل وعدالته، فمن الله سبحانه، وأن كل حكم ليس منه، فهو جورٌ وباطلٌ، ثم يجب عليه بعد ذلك أن يستسلم لقضائه".

وقال ابن القيم رحمه الله كما في "مختصر الصواعق المرسلة" ص (٢٣٢): "وهو سبحانه حكم عدل، لا يضع الشيء إلا في موضعه الذي يناسبه، ويقتضيه العدل، والحكمة، والمصلحة. وهو سبحانه لا يُفَرِّق بين متماثلين، ولا يساوي بين مختلفين، ولا يُعَاقِب إلا من يستحق العقوبة، ويضعها موضعها؛ لما في ذلك من الحكمة، ولا يعاقب أهل البر والتقوى".

فعدل الله ﷻ مطلقٌ في كل شيء، ليس فيه مثقال ذرة من جور.

فهذه القاعدة العظيمة تدمغ بها وجوه الجهال، الذين ينسبون إلى الله ﷻ ما لا يليق به، من العيوب والنقائص.

وفيها: إبطال للجمع بين النقيضين، والتسوية بين المختلفين الذين جاءت بهما المساواة الديمقراطية.

## القاعدة الثالثة: كلُّ فضلٍ وتفاضلٍ في العباد، فهو من الله ﷻ ذي الفضل العظيم.

قال تعالى: ﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ [الجمعة: ٤].  
وقد جاء هذا الوصف مضافاً إلى العظيم سبع مرات، ومضافاً إلى العالمين مرة واحدة، قال تعالى: ﴿وَلَا يَكُنَّ اللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: ٢٥١].  
وجاء مضافاً إلى المؤمنين مرةً واحدة، وإلى الناس أربع مرات.

قال القرطبي رحمه الله في كتابه «الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى» (١/٥١١-٥١٢): «فالله سبحانه ذو الفضل العظيم، والإحسان العميم، أعطى خلقه ما لا يلزمه، وتفضل عليهم بما لا يجب عليه... فيجب على كل مكلف: أن يعلم أن الله ذو الفضل على الإطلاق، والمفضل على الدوام، وأن كل فاضل وفضله من عنده». وضابط الفضل في اللغة: أنه كل عطاء لا يلزم المتفضل به إعطاؤه.

والمراد من هذه القاعدة: أن فضل الله ﷻ على عباده واسع، وهذا الفضل منه سبحانه وتعالى على حسب ما اقتضت حكمته من جعل خلقه متفاوتين، ومتفاضلين فيما أعطاهم من الذوات، والأعيان، والصفات، وما أكرمهم به من الأقوال والأفعال الفاضلة.

وهذا التفاوت والتفاضل لا يمكن أن تدخل فيه المساواة التي ابتدعها زعماء الكفر، وهي الجمع بين ما لا يقبله شرع ولا عقل، بل هي خارجة عن عدل الله، وفضله، وما خرج عنهما فهو باطل، ليس له أصلٌ صحيح، ولا أساس متين، ولا قاعدة معتبرة، ولا مرجع يُعتدُّ به، وسيأتي إيضاح بطلان هذه المساواة مفصلاً في الفصل الخامس، وما بعده.

## القاعدة الرابعة: كل تفاضل بين العباد فهو من اختيار الله ﷻ وحده لا شريك له

قال تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (٦٨) [القصص: ٦٨].

قال ابن جرير **رحمته الله** في "تفسيره" (٢٩٩/١٨): "يقول تعالى ذكره: ﴿وَرَبُّكَ﴾ يا محمد ﴿يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾ أن يخلقه، ﴿وَيَخْتَارُ﴾ لولايته الخيرة من خلقه، ومن سبقت له منه السعادة. وإنما قال جل ثناؤه ﴿وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾، والمعنى: ما وصفت؛ لأن المشركين كانوا فيما ذكر عنهم يختارون أموالهم، فيجعلونها لأهلتهم؛ فقال الله لنبيه محمد **ﷺ**: ﴿وَرَبُّكَ﴾ يا محمد ﴿يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾ أن يخلقه، ﴿وَيَخْتَارُ﴾ للهداية والإيمان، والعمل الصالح من خلقه، ما هو في سابق علمه أنه خيرتهم، نظير ما كان من هؤلاء المشركين لأهلتهم خيار أموالهم، فكذاك اختياري لنفسي، واجتباي لولايتي، واصطفائي لخدمتي وطاعتي، خيار مملكتي وخلقتي. وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل".

وقال ابن القيم **رحمته الله** في "زاد المعاد" (٣٩/١): «المراد بالاختيار هاهنا: الاجتباء والاصطفاء؛ فهو اختيار بعد الخلق، والاختيار العام اختيار قبل الخلق، فهو أعم وأسبق، وهذا أخص، وهو متأخر، فهو اختيار من الخلق، والأول اختيار للخلق».

وقال أيضًا في المصدر نفسه (٦٥/١): «والمقصود: أن الله سبحانه وتعالى اختار من كل جنس من أجناس المخلوقات أطيبه، واختصه لنفسه وارتضاه دون غيره، فإنه تعالى طيب لا يجب إلا الطيب، ولا يقبل من العمل والكلام

والصدقة إلا الطيب، فالطيب من كل شيء هو مختاره تعالى». قلت: هذه القاعدة واضحة: في أن الله جل جلاله هو المتفرد سبحانه باصطفاء واجتباء من يشاء من عباده على من يشاء منهم، ليس له شريك في ذلك؛ ولهذا نفى الله ﷻ أن يكون للمشركين به، والكافرين بألوهيته، ووحدانيته، اختيار واجتباء لأنفسهم فيما يشاءون، فقال: ﴿مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾ أي: ليس لهم أن يختاروا خلاف ما اختاره الله، واصطفاه سبحانه وتعالى.

فإذا أبطل الله ﷻ اختيار أعدائه، وتفضيلهم خلاف ما فُضِّل، فمن باب أولى إبطال المساواة التي يدعو إليها أعداؤه؛ لما فيها من مخالفة وإبطال ما فُضِّل واختار سبحانه وتعالى.

فدعوة المساواة التي أحدثها اليهود الماسون مُعَارِضَةٌ مُعَارِضَةٌ كَبِيرَةٌ لما اقتضت حكمة الله الكونية والدينية، من تفضيل الله ﷻ من يشاء على من يشاء. **نُبَيِّنُ:** «ما» في قوله: ﴿مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾ نافية، بمعنى: ليس، قال بهذا أكثر المفسرين<sup>(١)</sup>.

## القاعدة الخامسة: التفاضل بين الخلق آية على ربوبيته سبحانه وتعالى، وشواهد وحدانيته

قال ابن القيم رحمته الله تعالى في «زاد المعاد» (١/١٣): «وإذا تأملت أحوال هذا الخلق، رأيت هذا الاختيار والتخصيص فيه دالاً على ربوبيته تعالى ووحدانيته، وكمال حكمته وعلمه وقدرته، وأنه الله الذي لا إله إلا هو، فلا

(١) والمسألة المذكورة في «إجماعات المفسرين»، سورة القصص، آية (٦٨).

شريك له، يخلق كخلقه، ويختار كاختياره، ويُدبّر كتدبيره. فهذا الاختيار، والتدبير، والتخصيص، المشهود أثره في هذا العالم، من أعظم آيات ربوبيته، وأكبر شواهد وحدانيته، وصفات كماله، وصدق رسله».

قلت: هذه القاعدة بيان واضح: أن التفضيل والاختيار من خصائص ربوبيته سبحانه وتعالى، وشواهد وحدانيته؛ فلا شريك له في ذلك.

وهذا تُقطع أطماع من يريدون مزاحمة الله ﷻ في شيء من خصائص ربوبيته، والشرك به في ألوهيته، بتفضيل ما يريدون على خلاف ما فضّل الله.

وأجراً من سلك هذا المسلك الممنوع المحذور: دعاة المساواة الديمقراطية.

ولا غرابة أن يحصل هذا من اليهود الماسون، وأذناهم من النصارى، ولكن الغريب أن يحصل هذا ممن يدّعون أنهم على الإسلام، ويحسبون أنهم يحسنون صنعا، ألا ساء ما يقولون، ويدّعون!

## القاعدة السادسة: كل من اعترض على الله ﷻ في تفضيله، فهو ممن كذب بما لم يُحط بعلمه

قال تعالى في الذين كفروا: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾ [يونس: ٣٩].

قال الألوسي رحمه الله في "روح المعاني" (١١/ ١١٩): «"ما" عبارة عن القرآن، وهو المروي عن الحسن، وعليه محققو المفسرين».

قلت: معنى الآية عند جماهير المفسرين: أن هؤلاء الكفار كذبوا بالقرآن؛ بسبب أنهم لم يتيقنوا، ويدركوا إدراكاً كاملاً جازماً، ويطلعوا على ما في القرآن من جميع جوانبه، وجميع مقاصده، ومراميها، في الوعد، والوعيد، والغيب، وغير ذلك،

ومن هذا: التكذيب بما فضّل الله ﷻ من يشاء بما يشاء على من يشاء شرعاً وقدرًا.  
والآية دليل على أن أصل كفر الكافرين: الجهل بما لم يحيطوا بعلمه من  
شرع الله ودينه.

وقد جرت العادة: على أن جاهل الشيء يعاديه!  
قال مجير الدين العليمي رحمه الله في «تفسيره» (٣/٢٨٥): «من الأمثال الدائرة  
على ألسن الناس: من جهل شيئاً عاداه».

## القاعدة السابعة: جميع مخلوقات الله ﷻ تتفاضل في الأعيان والصفات

مخلوقات الله ﷻ أنواع كثيرة، وأصناف مختلفة، منها الآتي:  
الأول: مخلوقات ناطقة عاقلة، وهذا شامل الملائكة، والإنس، والجن!  
وهذه الأصناف الثلاثة تتفاضل مادةً، وعينًا، وصفةً، وحسًّا، ومعنى.  
فالملائكة عليهم السلام خُلِقَتْ من نور، فهي أفضل في أصلها من مادة  
خلق الإنسان والجان، وهي أفضل في أعيانها من الإنس والجن؛ لأنها صمدانية،  
لا تأكل ولا تشرب، ولا تتناكح، وهي أفضل من جهة صفاتها من عدة  
جهات، كالقوة، وعدم المعصية، وأنها لا تعترىها الأمراض وغير ذلك.  
وفُضِّلَ عليها الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام، من جهات غير ما ذكرت.  
وهكذا فَضَّلَ الله آدم عليه السلام وذريته، في أصل الخلقة، وغير ذلك على  
الجن، وسائر المخلوقات في الكون الأسفل، قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيَّ

عَادَمَ وَحَمَلَانَهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴿٧٠﴾ [الإسراء: ٧٠].

قال عز الدين الحنبلي رحمته الله في "رموز الكنوز" (٢٠٥/٤): «قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي عَادَ﴾ فضلناهم على سائر الخلق بالعقل، والنطق، والتميز، وحسن الصورة، وامتداد القامة وتعديلها، وتسليطهم على سائر المخلوقات، وتسخيرها لهم. هذا خلاصة ما ذكره المفسرون».

وهذه الآية أصل في تفضيل آدم عليه السلام، وذريته على سائر المخلوقات، إلا ما استثني من الملائكة، على تفصيل معروف في مَظَانِّهِ.

وأما تفضيل الجن، فهم مُفَضَّلُونَ أيضاً مادةً، وأعياناً، وصفاتٍ، على الحيوانات والجمادات؛ بدليل: أن الله ﷻ خلقهم، واصطفاهم لعبادته، وَمَنْ خَلَقَهُ اللهُ ﷻ لعبادته، فهو أفضل ممن خُلِقَ للانتفاع به فقط.

وأما تفضيل الحيوانات على سائر الجمادات في الكون الأسفل، من النبات والأشجار، والزروع، فهي أفضل؛ بدليل: أن المذكورات خُلِقَتْ أَقْوَاتاً للحيوانات، وغيرها.

فهذا التفاضل البَيِّنُ الظاهر بين هذه الأنواع والأقسام، دليلٌ على أن التفاضل حاصل في عموم مادة المخلوقات، وأعيانها، وصفاتها.

قال الراغب رحمته الله في "المفردات" ص(٦٣٩): «والفضل إذا استعمل لزيادة أحد الشيئين على الآخر، فعلى ثلاثة أضرب: فضل من حيث الجنس، كفضل جنس الحيوان على جنس النبات. وفضل من حيث النوع، كفضل الإنسان على غيره من الحيوان، وعلى هذا النحو قوله: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي عَادَ﴾ [الإسراء: ٧٠]. إلى قوله: ﴿تَفْضِيلًا﴾. وفضل من حيث الذات، كفضل رَجُلٍ على آخر،



فالأولان جوهریان، لا سبیل للناقص فیهما أن یزیل نقصه، وأن یتستفید الفضل، كالفرس والحمار، لا یمکنهما أن یمکنها الفضيلة التي خُصَّ بها الإنسان. والفضل الثالث: قد یمکن عرضياً، فیمُوجد السبیل علی اكتسابه، ومن هذا النوع التفضیل المذكور فی قوله: ﴿وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ﴾ [النحل: ٧١]. فهذا التفاضل الواسع، یدل علی أن التفاضل حاصل فی الأصول الكبرى، وأُمّهات المخلوقات.

### القاعدة الثامنة: الكون الأعلى أفضل من الكون الأسفل

تفضیل الكون الأعلى، وهو ملكوت السموات السبع، وما فیهن من شمسٍ، وقمرٍ، وكواكبٍ، ونجومٍ، وما فوقهن من الجنة، والعرش، والكرسي، وغير ذلك من المخلوقات التي لم یخبرنا الله بها، أفضل من الكون الأسفل، وهو الأرضین السبع، وما علیهن، وما فیهن، وما تحتهن، وما لم نعلم به من المخلوقات. والدلیل علی ذلك: أن الله ﷻ جعل فی الكون الأعلى ما خص به نفسه، كالعرش، والكرسي.

ومنها: ما خص به أعبد الخلق له، وهم الملائكة، حیث أسكنهم الله فی السموات السبع.

ومنها: ما خص به الصالحین من عباده، وهي الجنة.

ومنها: أيضاً جعل الله الكون الأعلى فی غاية من الجمال، والصفاء، والشفافية، بخلاف الأرض، فهي غليظة، وهي دار الابتلاء عموماً.

## القاعدة التاسعة: تفاضل كل نوع من الأنواع السابقة في أفرادها، وجماعته، وأجزائه، وصفاته، وغير ذلك

### النوع الأول: الملائكة:

وسأذكر تفاضل بعضهم على بعض جملة، لا تفصيلاً، قال الله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا أُولِي أَجْنَحٍ مِثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبْعٍ يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ﴾ [فاطر: ١]. فهذه الآية: أصل في بيان تفاضل الملائكة.

وقد ثبت في السنة النبوية: أن رسول الله ﷺ رأى جبريل عليه السلام ليلة أُسري به، وله ستمائة جناح! أخرجه الإمام مسلم (١٧٤)، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

وقال تعالى: ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا﴾ [الحج: ٧٥].

قال الواحدي رحمته الله في «البيسط» (٥٠٢/١٥): «قال ابن عباس والمفسرون: يريد: إسرافيل، وجبريل، وميكائيل، وملك الموت».

فالرسل من الملائكة عليهم السلام - وفي مقدمتهم جبريل عليه السلام - أفضل ممن ليسوا برسل منهم.

وتفاضلهم من جهة القوة.

ومن جهة ما خصهم الله به من أعمال.

ومن جهة جاهلهم، ومن جهة قريهم منه سبحانه وتعالى، وغير ذلك من أنواع التفاضل بين الملائكة.

## النوع الثاني: الإنس:

وتفاضل الإنس بعضهم على بعض، أفرادًا، وجماعاتٍ، وأُمَمًا، معلوم من القرآن، والسنة المستفيضة، والإجماع، والعقل، والفطرة.

وهذا التفاضل الذي أشرنا إليه حاصل في خلقهم، وفي فطرهم، وعقولهم، وألوانهم، وقواهم، وفي دينهم، ودنياهم وأخراهم، قال الله تعالى: ﴿أَنْظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَلَآخِرَةُ أَكْبَرُ دَرَجَاتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا﴾ ﴿١١﴾ [الإسراء: ٢١].

ولولا هذا التفاضل لما استقامت حياتهم الدنيوية، ولا الدنيوية، ولا الأخروية، قال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ أَلْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ﴾ [الأنعام: ١٦٥].

وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِّنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ ﴿٣١﴾ أَهْمُ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُلْطَانًا وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴿٣٢﴾ [الزخرف: ٣١-٣٢].

## النوع الثالث: الجن:

وما فَضَّلَ الله به الجن بعضهم على بعض: أن أعطى بعضهم القدرة على الطيران، حتى وصلوا إلى قرب سماء الدنيا، قال تعالى مخبراً عنهم: ﴿وَأَنَّا لَمَسْنَا السَّمَاءَ فَوَجدْنَهَا مَلَأَتْ حَرَسًا شَدِيدًا وَشُهَبًا﴾ ﴿٨﴾ [الجن: ٨].

وأعطى بعضهم القوة على حمل الأثقال أعظم من بعض، قال تعالى: ﴿قَالَ عِفْرِيتٌ مِّنَ الْجِنِّ أَنَا إِنِّيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٌ﴾ ﴿٣٥﴾ [النمل: ٣٩].

وأعطى بعضهم القدرة على الأشغال الشاقة الثقيلة، قال تعالى: ﴿وَمِنَ الشَّيَاطِينِ مَن يَغُوصُونَ لَهُ﴾ [الأنبياء: ٨٢].

وأعطي بعضهم القدرة على التشكل على صور أنواع المخلوقات، حتى إنهم يتحولون إلى ريح، فيدخلون إلى جوف الإنس، ويبلغون إلى قلوبهم، ويتربعون على صدورهم، ويجرون منهم مجرى الدم، قال الله تعالى في شياطين الجن: ﴿الَّذِي يُوسِّسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ﴾ ﴿الناس: ٥﴾.

وفُضِّل بعضهم بالإيمان، والإسلام، والتقوى، وغير ذلك.

### النوع الرابع: الحيوانات:

الحيوانات تتفاضل بعضها على بعض، وأعظمها تفاضلاً ما كانت أكثر نفعاً للإنسان، قال تعالى: ﴿وَاللَّاتَمَّ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنْفَعٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ ﴿وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرْجَوْنَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ﴾ ﴿وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَى بَلَدٍ لَمْ تَكُونُوا بَالِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ ﴿النحل: ٥-٧﴾.

وقوله تعالى: ﴿وَالْخَيْلِ وَالْإِبَالِ وَالْحَمِيرِ لِيَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ ﴿النحل: ٨﴾.

وهكذا الطيور تتفاضل، فالطيور التي جُعِلت غذاء للإنسان أفضل من غيرها، وهكذا الحيوانات المفترسة تتفاضل، كالأسود، والنمور وغيرها، وهكذا الحشرات تتفاضل، فالنحل أفضل أنواع الحشرات، قال الله: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنْ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ﴾ ﴿ثُمَّ كُلِي مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ فَاسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلًّا يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَنُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ ﴿النحل: ٦٨-٦٩﴾.

وغير ذلك.

### النوع الخامس: النبات والأشجار والزرع:

التفاضل في الأشجار بعضها على بعض ظاهر من الأدلة الكثيرة، فقد ذكر الله ﷻ في القرآن النخيل، والأعناب، والرمان، والتين، والزيتون. وهذا الذكر كافٍ في تفضيل هذه على غيرها، مما لم يذكره الله في كتابه.

وذكر الله في كتابه الزرع والحبّ التي هي أقوات الناس، على جهة الإطلاق والإجمال. وهذا يدل على فضل الزرع وثماره على بقية الأشجار والنبات.

### النوع السادس: تفاضل الكون الأعلى بعضه على بعض:

ما كان أقرب إليه سبحانه وتعالى من الكون الأعلى، فهو أفضل مما هو دون ذلك. فالعرش أفضل الكون الأعلى؛ لأن الله استوى عليه؛ ولأنه أقرب مخلوقاته إليه. وأفضل السموات السبع: السماء السابعة، فهي أفضل مما عداها من السموات؛ لقربها منه سبحانه وتعالى.

وهكذا تتفاضل بقية السموات، ولهذا لما أُسري وعُرج بالرسول ﷺ وجد عددًا من الأنبياء والرسل في كل سماء منها.

فدل هذا على تفاضل كل واحدة منهن على ما دونها.

فالقاعدة المذكورة، واضحة الدلائل، ظاهرة المعالم، فيما ذكرنا.

فالتفاضل حاصل في كل مخلوقات الله عز وجل، كمًا، وكيفًا، ونوعًا، وجنسًا، وذاتًا، وصفاتٍ.

## القاعدة العشرة: تفاضل أفراد النوع الواحد.

المراد بهذه القاعدة: أن الجماعة الفاضلة يتفاضل أفرادها بعضهم على بعض، وعلى سبيل المثال: الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام، هم أفضل البشر على الإطلاق، وهم يتفاضلون فيما بينهم، فأولوا العزم من الرسل أفضل من عداهم من الأنبياء والرسل، قال تعالى: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِّنْهُمْ مَّن كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضُهُمْ دَرَجَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]. وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ﴾ [الإسراء: ٥٥].

وأفضل أولي العزم على الإطلاق: رسولنا محمد ﷺ، ثم إبراهيم الخليل عليه السلام. وهكذا العلماء الربانيون هم أفضل من في الوجود بعد الأنبياء والرسل، وهم متفاضلون في غزارة العلم وعدمه، وفي دقة الفهم وعدمه، وفي قوة العمل وعدمه، وفي كمال الشجاعة وعدمها، وهلم جرا. فهذا التفاوت والتفاضل قد دلت عليه الأدلة المعلومه؛ فقد جعل الله منهم راسخين، وجعل منهم ربانيين، وغير ذلك. وهكذا القول في كل جماعة فُضِّلَت على أخرى، فأفرادها يتفاضلون فيما بينهم.

## القاعدة الحادية عشرة: تفاضل الناس في

### تهيئتهم لعبادة الله ﷻ.

لقد هيا الله ﷻ من خلقهم لعبادته، وأعدَّهم بالفطرة على الإسلام، والإيمان، والعقل، والتميز، وهياً ظواهرهم، وبواطنهم لذلك، قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦].

قال ابن الأمير الصنعاني رحمته الله في «التنوير شرح الجامع الصغير» (٨/ ١٦١):  
«فكل من الثقلين قد يسره الله لعبادته، وفطره على معرفته، فإن عدل عن نهج الهدى، فمن سوء اختياره أتي».

وقال الرسول صلوات الله وسلاماته عليه: «كُلُّ أَمْرٍ مُّهِيّاً لِمَا خُلِقَ لَهُ». أخرجه أحمد (٤٤١/ ٦) والبخاري، كما في «كشف الأستار» رقم (٢١٣٨)، من حديث أبي الدرداء رضي عنه الله.  
قال البخاري: «إسناده حسن». وحسنه الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٤٩٣/ ١١).

والحديث المتفق عليه جاء بمعناه، وهو قوله صلوات الله وسلاماته عليه: «اعْمَلُوا؛ فَكُلُّ مَيْسَرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ». أخرجه البخاري رقم (٤٩٤٩)، ومسلم رقم (٢٦٤٧) من حديث علي رضي عنه الله، وهو حديث مستفيض؛ فقد جاء عن أكثر من سبعة من الصحابة رضي عنهم الله.  
فهذه التهيئة والإعداد تتفاضل، وعلى سبيل المثال: فطر الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام، أذكى وأكمل ممن عداهم، وهكذا قُلُ في عقولهم وتمييزهم، وغير ذلك، وهكذا أتباع الرسل وخلفاؤهم، يتفاضلون فيما بينهم، مع أنهم أفضل ممن هو دونهم.

قال ابن القيم رحمته الله في «عدة الصابرين» ص (١١٥): «ومتى أراد الله بالعبد كمالاً، وفقهه لاستفراغ وسعه فيما هو مستعد له، قابل له، قد هَيَّئَ له، فإذا استفرغ وسعه على غيره، وفاق الناس فيه، كما قيل:

ما زال يسبق حتى قال حاسده  
هذا طريق إلى العلياء مختصر».

## القاعدة الثانية عشرة: التفاضل في المواهب والقدرات على الأعمال الدينية والدنيوية.

لقد جعل الله ﷻ حياة الناس قائمة على تفاضل في مواهبهم، وقدراتهم على القيام بالمهام والأعمال؛ لتنظم أمورهم الدينية والدنيوية؛ وتحقق مطالبهم ومصالحهم، ومنافعهم في الدارين.

قال تعالى: ﴿أَهْمُ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُلْحِيًّا وَرَحِمْتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [الزخرف: ٣٢].

قال ابن جرير رحمه الله في «تفسيره» (٥٨٤/٢٠): «يقول جل وعز: بل نحن نقسم رحمتنا وكرامتنا بين من شئنا من خلقنا، فنجعل من شئنا رسولاً، ومن أردنا صديقاً، ونتخذ من أردنا خليلاً، كما قسمنا بينهم معيشتهم التي يعيشون بها في حياتهم الدنيا من الأرزاق والأقوات، فجعلنا بعضهم فيها أرفع من بعض درجة، بل جعلنا هذا غنياً، وهذا فقيراً، وهذا ملكاً، وهذا مملوكاً» ﴿لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُلْحِيًّا﴾ [الزخرف: ٣٢]. وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل.

قلت: قوله: ﴿أَهْمُ يَقْسِمُونَ﴾ الهمة استفهام إنكاري وإبطالي وتوبيخي للذين اعترضوا على الله ﷻ في جعله النبوة في محمد ﷺ، ولم يجعلها فيمن يراهم كفار قريش أفضل من رسولنا ﷺ، وهذا الاعتراض من هؤلاء ليس إلغاءً للتفاضل منهم، وإنما من أجل أن يكون التفاضل كما يريدون، وعلى وفق ما يشتهون، فأنكر الله ﷻ عليهم هذا الإنكار، فمن باب أولى أن يكون إنكار الله على من أبطل التفاضل أعظم من إنكاره سبحانه على من جعل التفاضل



راجعاً إلى شخصه. فدعوة المساواة الديمقراطية أنكرت حقيقة التفاضل الواسع، شرعاً، وقَدَرًا، وكوناً؛ فافهم هذا يا لبيب!

### القاعدة الثالثة عشرة: الله ﷻ أعلم بمواقع التفضيل لدينه.

لقد تفرد الله ﷻ بالعلم التام، والاطلاع المحيط بالأعيان والأحوال في مواضع التفضيل، ومن يستحق ذلك، ومن يصلح له أن يُفَضَّلَ على غيره.

قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لِّيَقُولُوا أَهَؤُلَاءِ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْنِنَا أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ ﴿٥٣﴾﴾ [الأنعام: ٥٣].

قال الواحدي رحمه الله في "البيسط" (١٧٣/٨): «أي: بالذين يشكرون نعمته إذا مَنَّ عليهم بالهداية، أي: إنما يهدي إلى دينه من يعلم أنه يشكر نعمته، هذا معنى قول المفسرين».

وقال تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤].

قال ابن القيم رحمه الله في "طريق الهجرتين" (٢٠٨/١): «فالله ﷻ أعلم حيث يجعل رسالاته أصلاً وميراثاً؛ فهو أعلم بمن يصلح لتحمل رسالته، فيؤديها إلى عباده بالأمانة، والنصيحة، وتعظيم المرسل، والقيام بحقه، والصبر على أوامره، والشكر لنعمه، والتقرب إليه، ومن لا يصلح لذلك. وكذلك هو سبحانه أعلم بمن يصلح من الأمم لوراثته رسله، والقيام بخلافتهم، وحمل ما بلَّغوه عن ربهم».

وما ذكره ابن القيم رحمه الله في معنى الآية: لا يختلف فيه المفسرون.

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ

النَّبِيِّينَ وَالصَّادِقِينَ وَالشُّهَدَاءَ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا ﴿٦٩﴾ ذَلِكَ الْفَضْلُ مِنَ اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ عَلِيمًا ﴿٧٠﴾ [النساء: ٦٩-٧٠].

الشاهد في الآية: أن الله ﷻ اصطفى المذكورين لدينه، وختم الآية بقوله: ﴿ذَلِكَ الْفَضْلُ مِنَ اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ عَلِيمًا﴾ ﴿٧٠﴾. فهو سبحانه وتعالى أعلم بمن يصلح للهداية، والولاية، والنبوة، والرسالة وغير ذلك. وهذا لا يختلف فيه أهل العلم.

فهذه القاعدة يُردُّ بها على صنفين من الناس:

الأول: الذين يريدون أن تكون المفاضلة على ما يشتهون، كما أخبر الله بذلك عن كفار قريش وأمثالهم في قوله: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾ ﴿الزخرف: ٣٢﴾.

الثاني: على القائلين بإلغاء التفاضل، لا سيما التفاضل بالإسلام، والإيمان، والتقوى، وأخص من ذلك التفاضل بالنبوة، والرسالة. فالتفضيل بهذا هو المُقلق للملاحظة، والمُزعج للزنادقة، وهيهات هيهات أن يقدرُوا على تغيير ما قضاه الله، وأوجده من التفاضل!

## القاعدة الرابعة عشرة: من حكمة الله العظمى في التفاضل امتحانه المكلفين من الإنس والجن.

الله ﷻ الحَكَمُ البالغة، في التفضيل بين عباده، وذلك لامتحان للعباد، وإظهارًا لما في كوامنهم من قوى في العبودية، واستخراجًا للأمراض المتمكنة في نفوسهم، من حسدٍ، وكبرٍ، وعُجبٍ، وغرورٍ، ورياءٍ، وغير ذلك.

فامتحان المكلفين آية مبيّنة للتفاضل.

قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَتَصْبِرُونَ﴾ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا ﴿٥٠﴾ ﴿٥١﴾

[الفرقان: ٢٠].

ومعنى ﴿فِتْنَةً﴾ ما قاله ابن القيم رحمته الله في «إغاثة اللهفان» (١/ ١٦٠ - ١٦١): «وهذا عام في جميع الخلق، امتحن بعضهم ببعض: فامتحن الرسل بالمرسل إليهم، ودعوتهم إلى الحق، والصبر على أذاهم، وتحمل المشاق في تبليغهم رسالات ربهم.

وامتحن المرسل إليهم بالرسول، وهل يطيعونهم، وينصرونهم، ويصدقونهم، أم يكفرون بهم، ويردون عليهم، ويقاثلونهم؟

وامتحن العلماء بالجهال، هل يعلمونهم، وينصحونهم، ويصبرون على تعليمهم، ونصحهم، وإرشادهم، ولوازم ذلك.

وامتحن الجهال بالعلماء، هل يطيعونهم، ويهتدون بهم؟

وامتحن الملوك بالرعية، والرعية بالملوك.

وامتحن الأغنياء بالفقراء، والفقراء بالأغنياء.

وامتحن الضعفاء بالأقوياء، والأقوياء بالضعفاء.

والسادة بالاتباع، والاتباع بالسادة.

وامتحن المالك بمملوكه، ومملوكه به.

وامتحن الرجل بامرأته، وامرأته به.

وامتحن الرجال بالنساء، والنساء بالرجال.

والمؤمنين بالكفار، والكفار بالمؤمنين.

وامتحن الآمرين بالمعروف بمن يأمرونهم، وامتحن المأمورين بهم.

ولذلك كان فقراء المؤمنين وضعفاؤهم من اتباع الرسل فتنة لاغنيائهم

ورؤسائهم، امتنعوا من الإيمان بعد معرفتهم بصدق الرسل، وقالوا: ﴿لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾ [الأحقاف: ١١]، أي: هؤلاء».

وأما معنى قوله: ﴿أَتَصْبِرُونَ﴾ فقد قال ابن القيم رحمه الله في المصدر نفسه (١٦٢/٢): «فليس لمن قد فتن بفتنة دواء مثل الصبر؛ فإن صبر كانت الفتنة محصة له، ومخلصة من الذنوب، كما يُخلَّص الكير خبث الذهب والفضة.

فالفتنة كير القلوب، ومحك الإيمان، وبها يتبين الصادق من الكاذب: قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ﴾ [العنكبوت: ٣].

فالفتنة قَسَمَتِ الناس إلى صادقٍ وكاذبٍ، ومؤمنٍ ومنافقٍ، وطيبٍ وخبيثٍ. فمن صبر عليها كانت رحمةً في حقه، ونجا بصبره من فتنة أعظم منها، ومن لم يصبر عليها وقع في فتنة أشد منها».

والمراد من هذه القاعدة: بيان أن التفاضل بين المُكَلَّفِينَ ضرورة من ضروريات الحياة الدنيا، لا تقوم الحياة إلا بذلك، ولا تصلح إلا به، فليس كل تفضيل إكرامًا للمُفَضَّل على المُفَضَّل عليه، بل كثير من التفاضل لمحض الابتلاء والامتحان، وسيأتي شيء من تفصيل هذه المسألة قريبًا.

وفي هذه القاعدة: إبطال لما عليه ثلاث فئات من الناس:

الفئة الأولى: نفاة الحكمة. وهذا الصنف قد خالف أكثر من ألف دليل، فيها إثبات تعليل أفعال الله، وأقواله، بعلم تُظهر الحكمة الإلهية.

الفئة الثانية: إبطال ما عليه الفرقة التي تظن أن التفضيل من الله ﷻ كرامة للمُفَضَّل فقط، والآية تنص على أنه فتنة أيضًا.

الفئة الثالثة: إبطال مزاعم أرباب المساواة المطلقة، من إلغاء التفاضل بين المختلفين.

## القاعدة الخامسة عشرة: لا تفضيل معتبر إلا بما دل عليه القرآن والسنة.

تقدم في القاعدة الخامسة: أن الله ﷻ هو المتفرد بالفضل، لا شريك له في ذلك، وأن التفضيل آية ربوبيته سبحانه وتعالى.

وزيادة على ذلك: أن ميزان التفضيل: القرآن، أو السنة، أو هما معاً، ولم يأذن بالفضل بالهوى، كما سبق إيضاحه في القاعدة الحادية عشرة.

فمن فَضَّلَ أحداً بدون برهان من الله ﷻ، أو رسوله صلى الله عليه وسلم، فقد ركب الشطط، ووقع في أعظم الغلط، وضاد الله ﷻ، ونازعه فيما خص به نفسه عن سائر خلقه من تفضيل من يشاء على من يشاء، فليحذر من انتقام الله منه في الدنيا والآخرة!

قال ابن الأمير الصنعاني رحمه الله في "التحجير لإيضاح معاني التيسير" (١/١٢٦): «وأما الخوض من الناس في تفضيل أنواع وأفراد وأجناس بالتخمين والقياس، فإنه بدعة، وقول على الله تعالى بغير علم ولا هدى، ولا كتاب منير».

## القاعدة السادسة عشرة: سير الأمم على التفاضل في أمورٍ كثيرة من مكارم الأخلاق، وعلى تفاضل أهلها.

لقد سارت الأمم عن بكرة أبيها، سابقتها ولاحقتها، على مدح أصحاب الفضائل، ومن هذه الفضائل التي فَضَّلَتِها الأمم، وَفَضَّلَتْ أصحابها، وجعلتهم أَحَقَّ بها وأهلها، وهي:

- ١- العدل وأهله.
- ٢- الأمانة وأهلها.
- ٣- الرحمة وأهلها.
- ٤- الوفاء وأهله.
- ٥- الأدب وأهله.
- ٦- الصدق وأهله.
- ٧- الشجاعة وأهلها.
- ٨- الصبر وأهله.
- ٩- العقل المستنير وأهله.
- ١٠- الإحسان وأهله.
- ١١- العفاف وأهله.
- ١٢- الحياء وأهله.

فهذه الأصول العظيمة، والمحاسن العظيمة، في الأخلاق والآداب. قد نقلتُ اتفاق الأمم عليها في الجملة في كتابي "إجماعات المفسرين"، عند

ذكر كل صنفٍ منها، في مكانها المناسب.  
وقد تبادحت الأمم في التفاضل بما سبق ذكره، ولم يحفظ لنا التاريخ: أن أمة من الأمم مدحت المساواة التي كانت حاصلة بينهم على مختلف تفاوت المساواة فيهم، كما مدحت الأمم العدل، ناهيك عن أن المساواة الديمقراطية الموجودة الآن لم يحفظ التاريخ -أيضاً- أن أمة من الأمم وقعت فيها.

### القاعدة السابعة عشرة: أهل الملل والمذاهب ساركل منهم على التفضيل في أمور الدين، والدنيا الخاصة بهم.

لقد عُلِمَ علماً عاماً: أن أهل الملل من يهود ونصارى وغيرهم من أهل الملل، كلٌّ منهم يُفَضَّل دينه الذي هو عليه ونسبه وغير ذلك، على دين غيره ونسبه، ولو كان باطلاً.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله كما في «مجموع الفتاوى» (٢٤/٢٥١):  
«فإن جميع أهل الملل والنحل يُفَضَّل أحدهم دينه، إما ظناً، وإما هوى، إما اعتقاداً، وإما اقتصاداً، وهو سبب التمسك به، وذم غيره».

ولا يزال اليهود والنصارى إلى ساعتنا هذه على هذا التفضيل المذموم، قال تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصَارَى عَلَى شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصَارَى لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ﴾ [البقرة: ١١٣]. وهذا التفضيل منهم حجة عليهم في أن دعواهم المساواة لغيرهم دجل على الناس ليس إلا.

ونجد أن اليهود، لم يُزحزحوا قيد أنملة عن تفضيلهم أنفسهم على سائر البشر، بدعواهم الكاذبة: أنهم الجنس السامي!

## القاعدة الثامنة عشرة: صالحو البشر أفضل من صالحى الجن وأكثرهم.

المراد بهذه القاعدة: التفضيل الشرعي الديني لا الدنيوي، وهذا التفضيل يتضح بالآتي:

(١) أبونا آدم عليه السلام نبي مُكَلَّم، وإبليس أبو الجن أكفر الكفرة، وأفجر الفجرة، وأشقى الخليفة.

فصلاح آدم عليه السلام دافع ذريته إلى الاقتداء به، في الصلاح، والتعبد لله ﷻ، فيكون هذا من أسباب كثرة الصالحين في الإنس.

(٢) آدم عليه السلام أذنب ذنبًا، فبادر بالتوبة إلى الله ﷻ، وهذا معلوم من الإسلام بالضرورة، وهذا فيه دعوة لذريته أن يتوبوا إلى الله ﷻ من الكفر، ومن المعاصي. وهذه التوبة حاصلة منهم أكثر منها في الجن والشياطين، بخلاف ذرية إبليس، فالكفر والعناد أكثر فيهم منه في الإنس تبعًا لأبيهم، والتوبة فيهم أقلُّ منها في الإنس تشبهاً بأبيهم، وسيرًا على ما هو عليه من الإصرار على الكفر وغيره من البوائق.

(٣) جُعِلَت النبوة والرسالة فيمن اصطفاهم الله لها من ذرية آدم عليه السلام، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ﴾ [الحديد: ٢٦].

وليس من صالح ذرية إبليس نبي واحد، فضلًا عن رسول، فالأنبياء والرسل من ذرية آدم عددهم كبير، وهم أصل صلاح البشرية، وأصل صلاح



الجن، وأثرهم في إصلاح البشرية أظهر وأكثر منه في الجن.

(٤) العلماء الربانيون، والشهداء، والصالحون في ذرية آدم عليه السلام، أكثر منهم في ذرية إبليس.

(٥) المسلمون في ذرية آدم أكثر منهم بكثير من مسلمي الجن، وهذا معلوم، ففي الوقت الذي دخل الناس في دين الإسلام أفواجًا، وتحوّل جزيرة العرب، وأهل الشام، ومصر، والعراق، وما بعد هذه الأقطار إلى الإسلام، لم يعلم من إسلام الجن إلا العدد القليل؛ فبقيت الكثرة المتكاثرة منهم كفارًا، يدل على هذا قول ربنا جل شأنه في إبليس وذريته: ﴿أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ﴾ [الكهف: ٥٠]. فلم يقل: ومن ذريته، بل أطلق ذلك؛ ليفيد ما قلنا.

(٦) النداءات في القرآن الكريم: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، وَيَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ، وَيَا بَنِي آدَمَ، وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا، وأمثال ذلك جاءت في ذرية آدم أكثر منها في الجن والشیاطين؛ فدل هذا على أن الجن تبع للإنس في التشريع، والأحكام، وصالحهم تبع لصالحهم، وفاجرهم وكافرهم تبع لفاجرهم وكافرهم.

(٧) العمل بتفاصيل الشرائع والأحكام، هذا أكثر منه في صالحي البشر من صالحي الجن، وغير ذلك من الفوارق.

(٨) أصل ضلال من ضل من الإنس: شياطين الجن؛ بدليل أن الرسول ﷺ أخبر أن مع كل مسلم قريبًا من الجن كافرًا، مهمته: إضلال وإغواء الإنسي إلا من عصم الله <sup>(١)</sup>، فدل هذا على كثرة الكفرة في ذرية إبليس.

(١) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَدْ وَكَّلَ بِهِ قَرِينٌ مِنَ الْجِنِّ. قَالُوا: وَيَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: وَإِنِّي، إِلَّا أَنَّ اللَّهَ أَعَانَنِي عَلَيْهِ فَأَسْلَمَ، فَلَا يَأْمُرُنِي إِلَّا بِخَيْرٍ». أخرجه مسلم رقم (٢٨١٤).

وبقيت أمور في تفضيل صالحي الإنس على صالحي الجن من جنس ما سبق ذكره، أكتفي بما قد ذكرت.

= وعن عائشة رضي الله عنها: «خَرَجَ مِنْ عِنْدَهَا لَيْلًا قَالَتْ: فَعَرْتُ عَلَيْهِ؛ فَجَاءَ فَرَأَى مَا أَصْنَعُ؛ فَقَالَ: «مَا لَكَ يَا عَائِشَةُ؟ أَغْرَبْتُ؟». فَقُلْتُ: وَمَا لِي لَا بَعَارُ مِثْلِي عَلَى مِثْلِكَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفَدَّ جَاءَكَ شَيْطَانُكَ؟». قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوْمَعِيَ شَيْطَانٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قُلْتُ: وَمَعَ كُلِّ إِنْسَانٍ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قُلْتُ: وَمَعَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَلَكِنْ رَبِّي أَعَانَنِي عَلَيْهِ حَتَّى أَسْلَمَ». أخرجه مسلم رقم (٢٨١٥).

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «لَيْسَ مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَدْ وَكَّلَ بِهِ قَرِينُهُ مِنَ الشَّيَاطِينِ، قَالُوا: وَأَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَلَكِنَّ اللَّهَ أَعَانَنِي عَلَيْهِ فَأَسْلَمَ». أخرجه أحمد (٢٥٧/١)، والبزار كما في «كشف الأستار» رقم (٢٤٤٠)، والطبراني في «الكبير» (١١٠/١٢)، وحسن إسناده لغيره الأرنؤوط في تحقيق «المسند» (١٦٦/٤).

وعن شريك بن طارق رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَلَهُ شَيْطَانٌ. قَالُوا: وَلَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: وَلِي، إِلَّا أَنَّ اللَّهَ أَعَانَنِي عَلَيْهِ فَأَسْلَمَ». أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٢٣٩/٤)، وابن حبان رقم (٦٤١٦)، والبزار كما في «كشف الأستار» رقم (٢٤٣٩)، والطبراني في «الكبير» (٣٠٩/٧).

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢٢٥/٨): «رواه الطبراني، والبزار، ورجال البزار رجال الصحيح».

**فائدة:** قال البغوي في «معجم الصحابة» (٣٠٩/٣) بعد أن أسند حديث شريك بن طارق رضي الله عنه: «لا أعلم لشريك بن طارق مسندًا غير هذا». ونقله عنه الحافظ ابن حجر في «الإصابة في تمييز الصحابة» (١٢٢/٥).

**نبي:** لم يذكر حديث شريك بن طارق رضي الله عنه كل من وقفت على مؤلفاتهم في مفاريد الصحابة كابن أبي عاصم والشيخ ربيع وغيرهما. والله أعلم.

## القاعدة التاسعة عشرة: ميزان التفاضل الشرعي عند الله ﷻ عبوديته وتقواه.

ميزان الله ﷻ الذي يزن به عباده هو إخلاص الدين له، وتقواه فيما يأتي العبد ويذر. والأدلة على هذا كثيرة، ومنها:

قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦].

جماع كلام المفسرين في تفسير ﴿لِيَعْبُدُونِ﴾ أي: يوحّدون، ويعرفون، ويخضعون لي، ويتدلّلون بين يدي.

فخلق الله الجن والإنس ليعرفوه حق المعرفة، ويعبدوه حق العبادة، وهي الطاعة له، والانقياد لشرعه، وجعل سبحانه عباده يتفاضلون؛ بسبب قيامهم بعبوديته.

وأصل تفاضلهم فيها: ما عُمرت به قلوبهم من توحيده، والتوكل عليه، والثقة به، والإخلاص له، والصدق معه، والرغبة والرهبة فيما عنده، وخشيته، ومرضاته، والرضا بشرعه، والمحبة لدينه، وغير ذلك.

وتاج هذه العبودية: تقوى الله ﷻ .

قال تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَاهُ﴾ [الحجرات: ١٣].  
هذه الآية من جوامع الكلم في القرآن، وهي أصل مطلق في التفاضل بين البشر عند الله ﷻ، وهي ميزان الله الذي يزن به عباده.

قال تعالى: ﴿فَلَا تُرْكُوا أَنفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى﴾ [النجم: ٣٢].

وقال تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَكِنَّ اللَّهَ يُزَكِّي مَن يَشَاءُ﴾ [النور: ٢١].

وإن شئت قلت: ميزان التفاضل عند الله بالإيمان، والعمل الصالح، وهو أكثر ما في القرآن.

فادع الله -أيها المسلم- أن يُحِبَّ إليك الإيمان، ويزينه في قلبك، قال تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ﴾ [الحجرات: ٧].

وادع الله أيها المسلم: أن يجعل قرة عينك في عبوديته، وكمال سعادتك ولذتك في تقواه؛ فقد كان من دعاء الرسول ﷺ قوله: «اللَّهُمَّ آتِ نَفْسِي تَقْوَاهَا، وَزَكَّاهَا أَنْتَ خَيْرُ مَنْ زَكَّاهَا، أَنْتَ وَلِيِّهَا وَمَوْلَاهَا». أخرجه مسلم رقم (٢٧٢٢)، من حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه.

### القاعدة العشرون: التفاضل في الآخرة خاص بالمؤمنين.

الأدلة كثيرة جداً في القرآن الكريم، والسنة النبوية، الدالة على أن الله ﷻ حَصَّ المؤمنين الموحدين بالتفاضل في الآخرة، قال تعالى: ﴿وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء: ٢١].

وقال سبحانه: ﴿هُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٦٣].

وقال تعالى: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٌ ۖ﴾ إلى أن قال: ﴿وَمِنْ دُونِهِمَا جَنَّاتٌ ۖ﴾ [الرحمن: ٤٦-٦٢].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ فِي الْجَنَّةِ مِائَةَ دَرَجَةٍ، أَعَدَّهَا اللَّهُ لِلْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، مَا بَيْنَ الدَّرَجَتَيْنِ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ». أخرجه البخاري رقم (٢٧٩٠).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يُقَالُ لِصَاحِبِ الْقُرْآنِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: اقْرَأْ وَارْقُ، وَرَتَّلْ كَمَا كُنْتَ تُرَتِّلُ فِي دَارِ الدُّنْيَا؛ فَإِنَّ مَنَزِلَتَكَ عِنْدَ آخِرِ آيَةٍ كُنْتَ تَقْرُؤُهَا». أخرجه الترمذي رقم (٢٩١٤)، وأحمد (١٩٢/٢) وغيرهما، وهو حديث حسن.

### وما خُصَّ به أهل الإيمان في الآخرة الآتي:

(١) خُصُّوا بالمغفرة، والرحمة: فَمِنَ الْمُؤْمِنِينَ مَنْ يَنَالُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَغْفِرَةَ اللَّهِ وَرَحْمَتَهُ رَحْمَةً شَامِلَةً كَامِلَةً؛ فَلَا يُحَاسَبُ، وَلَا يُؤَخَّرُ عَنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ، وَهَؤُلَاءِ هُمُ الَّذِينَ لَا حِسَابَ عَلَيْهِمْ، وَلَا عَذَابَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُعْطَى بَعْضُ ذَلِكَ، وَيُجْرَمُ مِنْ بَعْضِ ذَلِكَ؛ بِسَبَبِ ذُنُوبٍ مِنْهُ حَالَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ كَمَالِ مَغْفِرَةِ اللَّهِ لَهُ. وَالْأَدْلَةُ عَلَى هَذِهِ الْمَغْفِرَةِ كَثِيرَةٌ.

(٢) خُصُّوا بالشفاعة من قِبل الملائكة، والأنبياء والرسل، والمؤمنين والمؤمنات: وهم متفاضلون في نيلهم هذه الشفاعة، فمنهم مَنْ يُعْطَاهَا كَامِلَةً، وَمِنْهُمْ مَنْ يُعْطَى بَعْضُهَا دُونَ بَعْضٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَنَالُهَا فِي أَرْضِ الْمُحْشَرِّ قَبْلَ دُخُولِ النَّارِ، فَيَنْجُو مِنَ النَّارِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَنَالُهَا بَعْدَ دُخُولِ النَّارِ.

(٣) خُصُّوا بالنجاة من النار: إما نَجَاءً تَامَةً، وَهِيَ عَدَمُ دُخُولِ النَّارِ كَلِيًّا إِلَّا تَبَرُّةَ الْقَسَمِ، وَإِمَّا نَجَاءً بَعْدَ دُخُولِ النَّارِ، وَهِيَ الْخُرُوجُ مِنْهَا.

(٤) بدخول الجنة، والتفاضل في نيل درجاتها.

وأما الكفار في الآخرة، فيتفاوت عذابهم في دركات جهنم وطبقاتها؛  
اللهم سلِّم سلِّم!

## القاعدة الحادية والعشرون: أفضلية أعمال القلوب على الجوارح.

أعمال القلوب كثيرة، تزيد على أربعين عملاً. وهي أساس تبنى عليه أعمال الجوارح، وبه تقوم، ومن أجل ذلك تدوم، وتقبل عند الله ﷻ .  
وهذه الأفضلية مجمع عليها عند أهل السنة والجماعة.

وأدلة هذه القاعدة كثيرة، وأصل أدلتها من السنة النبوية: قوله عليه الصلاة والسلام: «أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضَغَةً، إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ». أخرجه البخاري رقم (٥٢)، ومسلم رقم (١٥٩٩)، من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه.

وجماع كلام أهل العلم في الحديث المذكور أنه: أصل عظيم من أصول الدين، وقاعدة كبيرة من مهماته، وهو عماد الأمر وملاكه، وبه قوامه، ونظامه، وعليه تبنى فروعه، وبه تتم أصوله؛ فحق على كل مكلف السعي التام في إصلاح قلبه، ورياضة نفسه، وحملها على الأخلاق الجميلة، المُحصِّلة لطهارة قلبه وصلاحه.

فمن أراد علو شأنه، وتشديد صلاحه، فليقبل على إصلاح قلبه، وتهذيب نفسه، والتفتيش عن عيوبه.

ومن أراد المسابقة في ميدان الفوز بالجنة، والفلاح في الدارين، والنصر على الأعداء من شياطين الإنس، وشياطين الجن، والوصول إلى كل علياء، فعليه بإخلاص دينه لله عز وجل، واتباع رسول الله ﷺ، وإحسانه إلى عباد الله.

## القاعدة الثانية والعشرون: لا بد من التباين في الناس وإلا هلكوا.

عن الحسن البصري رحمته الله قال: «لا يزال الناس بخير ما تباينوا، فإذا استووا فذاك حين هلاكهم». أخرجه البيهقي في «الشعب» رقم (٨٦٦٤).

قال الأزهري رحمته الله في «تهذيب اللغة» (١٢٤/١٣): «قولهم: لا يزال الناس بخير ما تباينوا، فإذا تساوا هلكوا. وأصل هذا: أن الخير في النادر من الناس، فإذا استوى الناس في الشر، ولم يكن فيهم ذو خير كانوا من الهلكى».

وقال الخطابي في «غريب الحديث» (٢١٢/٣): «جاء في الحديث: «لا يزال الناس بخير ما تفاضلوا، فإذا تساوا هلكوا». معناه: أنهم إنما يتساوون إذا رضوا بالنقص، وتركوا التنافس في طلب الفضائل ودرك المعالي، وقد يكون ذلك خاصاً في ترك طلب العلم بالجهل؛ وذلك أن الناس لا يتساوون في العلم؛ لأن درج العلم يتفاوت».

قال الله تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلَيْهِ﴾ ﴿٧٦﴾ [يوسف: ٧٦]. وإنما يتساوون إذا كانوا جهالاً.

وفيه وجه آخر: وهو أن يكون أراد بالتساوي التحزب والتفرق، وألا يجتمعوا على إمام، ولا ينقادوا لرئيس، لكن كل واحد منهم يدعي الحق لنفسه، وينفرد برأيه، فإذا فعلوا ذلك هلكوا».

وقال ابن الأثير رحمته الله في «النهاية» (٤٢٧/٢) وهو يتحدث في المساواة بين

الناس: «معناه: أنهم إنما يتساوون إذا رضوا بالنقص، وتركوا التنافس في طلب الفضائل، ودرك المعالي، وقد يكون ذلك خاصاً في الجهل، وذلك أن الناس لا يتساوون في العلم، وإنما يتساوون إذا كانوا كلهم جهالاً».

ويدل على ما سبق: ما جاء عن عمر رضي الله عنه قال: «فساد الدين إذا جاء العلم من قبل الصغير، استعصى عليه الكبير، وصلاح الناس إذا جاء العلم من قبل الكبير، تابعه عليه الصغير».

أخرجه القاسم بن أصبغ في «مصنفه» كما في «الفتح» للحافظ ابن حجر (٣٠١/١٣-٣٠٢). وصحح إسناده الحافظ ابن حجر، ونقله عنه الألباني في «الصحيحة» (١٠٠٣/٦).

وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «لا يزال الناس بخير ما أخذوا العلم عن أكابرهم، فإذا أخذوه عن صغارهم وشرارهم هلكوا».

أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» رقم (١٠٥٧). وإسناده صحيح.

فهذه القاعدة أفادت: أن نظام العالم لا يقوم ولا يدوم إلا بالتفاضل فيما بينهم في أمور الدين، وفي أمور الدنيا، وما ضرهم كل الضرر إلا المساواة الشيوعية، وبعدها المساواة الديمقراطية.



## القاعدة الثالثة والعشرون: من قَدَرَ على أداء واجبٍ أو مستحب، وقام به، فهو أفضل ممن عجز عنه، ولو كان معذوراً فيه.

والدليل على هذه القاعدة قوله تعالى: ﴿فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً ۚ وَلَا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ﴾ [النساء: ٩٥].

مع أن المراد بالقاعدين: أهل الأعذار، كما هو معلوم عند المفسرين.

وقال تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤].

والمراد بقوله: ﴿خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ الصيام أفضل وأحسن وأنفع من إطعام المساكين.

هذا ما فسر به المفسرون.

وقوله صلى الله عليه وسلم في صلاة الرجل: «إِنْ صَلَّى قَائِمًا فَهُوَ أَفْضَلُ، وَمَنْ صَلَّى قَاعِدًا، فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَائِمِ، وَمَنْ صَلَّى نَائِمًا، فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَاعِدِ». أخرجه البخاري رقم (١١١٥)، عن عمران بن حصين رضي الله عنه.

وقوله صلى الله عليه وسلم: «مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلِ وَدِينٍ أَذْهَبَ لِلْبَّ الرَّجُلِ الْحَازِمِ مِنْ إِحْدَاكُنَّ». أخرجه البخاري رقم (٣٠٤) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

ونقصان دين المرأة في هذا الحديث: هو تركها الصلاة أيام حيضها ونفاسها، وهي معذورة في ذلك.

لكن أفاد الحديث: أن من يُؤدِّيها أكمل وأفضل ممن لم يؤديها، وإن كان معذوراً، وعلى هذا فقيس كل ما يدخل في هذه القاعدة.

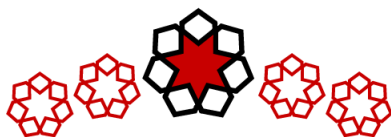
## القاعدة الرابعة والعشرون: من ترك المحظور والمكروه فهو أفضل ممن عجز عنه، ولو كان محتاجاً أو مضطراً إليه

الدليل على هذه القاعدة قوله تعالى: ﴿وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ﴾ [النور: ٦٠].

معنى الآية: أن المرأة الطاعنة في السن إذا حافظت على ارتداء الجلباب وغطت بذلك رأسها ووجهها وسائر أعضاء بدنها، فهو أفضل وأحسن لها من ترك ذلك، وإن كان جائزاً لها ترك الجلباب. لا يختلف في هذا المفسرون.

## القاعدة الخامسة والعشرون: لا تكاد توجد مسألة مشتركة بين اثنين أو أكثر، إلا وهي قابلة للتفاضل، سواء كان التفاضل في الكل أم في البعض.

والدليل على هذه القاعدة: ما سبق ذكره في القواعد الماضية من الاشتراك في مادة الخلق، والأعيان، وصفاتهم. ومن خلال ذلك جاء تفضل بعض الخلق على بعض من قبل الله ﷻ.



## الفصل الثاني: سرد ضوابط <sup>(١)</sup> المفاضلة

ضوابط المفاضلة كثيرة، سأذكر هنا ما تيسر منها، وما رأيته منها مفيداً فائدة متحققة. وهذه الضوابط شاملة للفضائل وأهلها- المؤمنين، والمؤمنات، والمسلمين، والمسلمات- وهي كالفروع للقواعد السابقة، والأربطة لها، وهي مُفَصَّلَةٌ لما تيسر من عمومها. والضوابط الآتية جارية على جهة العموم في الذوات، والأعيان، والأقوال، والأعمال، الظاهرة، والباطنة، والأحوال، والأمكنة، والأزمنة، وغير ذلك.

وقد رأيت: أني أختصر الكلام في الضوابط المذكورة، وأكتفي بما تحصل به الفائدة ما أمكن، وإليك سردها:

### الضابط الأول: التفاضل من جهة ما جبل الله عليه البشر:

لقد خلق الله ﷻ البشر أجمع، وفطرهم أكتع، على غرائز وطبائع، وجِبَلَّات جبلهم عليها، وهي متفاضلة، ومتفاوتة، ومنها:

(١) الفطرة التي فطر الله الناس عليها، وهي الفطرة على الإسلام والإيمان، وهذه الفِطْر متفاضلة، ففِطَرُ الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام أكمل الفِطْر، ومن عداهم ففِطَرُهم متفاوتة.

(٢) العقل: خلق الله ﷻ العقل في الإنسان، وركَّبه فيه، وجعل العقول

(١) الضبط هو: ما كان في باب واحد، وله فروع داخلية تحته، ويسمى القاعدة الخاصة.

متفاضلة، تفاضلاً واسعاً، ظاهراً، أظهر من عين الشمس في رائحة النهار، حتى قال وهب بن منبه رحمه الله: «كما تتفاضل الشجر بالأثمار، كذلك تتفاضل الناس بالعقل». أخرجه ابن أبي الدنيا في «العقل وفضله» رقم (٣٢).

(٣) الفهم، جعل الله ﷻ عباده متفاضلين بالأفهام، فهُم ما بين متكامل في الفهم، وما بين متوسط، وما بين قليل الفهم، وهذا التفاضل لا ينكره منكر، ولا يجحده جاحد، فهو من الأمور المُسَلَّم بها، حتى إن أفهام الأنبياء تتفاضل. قال تعالى: ﴿فَفَهَّمْنَهَا سُلَيْمَنَ وَكُلَّاءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [الأنبياء: ٧٩]، فغيرهم من باب أولى أنها تتفاوت، ولهذا لما قيل لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه: «هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ مِنَ الْوَحْيِ إِلَّا مَا فِي كِتَابِ اللَّهِ؟ قَالَ: وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ، مَا أَعْلَمُهُ إِلَّا فَهْمًا يُعْطِيهِ اللَّهُ رَجُلًا فِي الْقُرْآنِ».

أخرجه البخاري رقم (٣٠٤٧).

(٤) تفاضل النفوس البشرية، فمنها النفوس اللينة، السهلة، الطيبة، وهذه أفضل النفوس، لا سيما نفوس الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام، ومنها: النفوس القاسية، الغليظة، الخبيثة، ومنها: النفوس المُجْتَذِبَة تارة إلى اللين، وتارة إلى القسوة. وهذا التفاوت يُعرف بالتفاوت في الطباع، وهذا التفاضل معلومٌ علماً عاماً عند عقلاء الناس.

(٥) التفاضل في الهوى، وهو الميل إلى الأشياء، فمن الناس من يهوى معالي الأمور، وهذا أفضل ممن عداه، ومن الناس من يهوى سفاسفها، ومنهم: من يهوى البغي على العباد، ومنهم: من يهوى الإفساد في الأرض.

فهذا التفاوت معلوم عند الناس، وظاهر لهم من أحوال الناس المُخْتَلِفَة.

**الضابط الثاني: اعتبار التفضيل المطلق بحسبه:** معرفة التفضيل المطلق وتَمَيُّزُه عن غيره، من الفقه العظيم، ليكون التفضيل المُطلق في مادة الأصل، ويكون في الأعيان، ويكون في الصفات الحميدة. أما في الأصول، فعلى سبيل المثال: خَلَقَ الملائكة من نور، فهذه المادة أفضل من المواد الأخر التي خُلِقَ منها آدم وغيره، فالتفضيل لهم بهذا تفضيل مطلق، وهكذا التفضيل لهم بأنهم أقوى المخلوقات الحيّة، وأنهم أعبد الخلق.

وأما في الأعيان، فالأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام هم أفضل الخلق على الإطلاق؛ لعصمتهم، وجَعَلَ النبوة فيهم. وإنما وقع الخلاف في التفاضل بينهم وبين الملائكة. والجمهور: أن الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام أفضل من الملائكة، وأما التفضيل المُطلق بالصفات، فتفضل أمة الإسلام على جميع الأمم - بما في ذلك أمة اليهود والنصارى - وهذا التفضيل هو قول أكثر أهل العلم<sup>(١)</sup>.

والصحابه رضي الله عنهم أفضل أمة الإسلام مطلقاً، وهذا معلوم من القرآن، والسنة المتواترة، والإجماع؛ إذ لم يأت بعد الصحابة رضوان الله عليهم من يساويهم في الفضل، فضلاً عن أن يفوقهم فيه.

ومن التفضيل المطلق:

**تفضيل القرآن الكريم، على سائر الكتب المنزلة من عند الله.**

ومن الأدلة على تفضيله عليها:

(١) أنه ناسخ لها.

(٢) حاكم عليها.

(١) وهذه المسألة مبحوثة في "إجماعات المفسرين" عند قوله: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

(٣) باقٍ، ومحفوظٌ إلى قيام الساعة.

أنه سيرفع إلى الله ﷻ عن وأكثر أصحاب الأعمال المتعدية نفعاً أصناف أربعة، وهم:

(٤) د قيام الساعة، وغير ذلك.

ومن التفضيل المطلق:

تفضيل شريعة الإسلام على سائر الشرائع، وأنها جمعت ما في الشرائع من تشريعات، وزادت على ذلك.

**ومن التفضيل المطلق الذي لا يدانيه أي تفضيل:**

تفضيل سيد الأولين والآخرين محمد ﷺ على سائر الأنبياء والمرسلين عليهم الصلاة والسلام، وعلى سائر الملائكة المقربين عليهم السلام، والأدلة على هذا التفضيل كثيرة جداً. ومنها: قوله ﷺ: «فَأَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلَا فَخْرَ». وهو حديث متواتر، نص على ذلك الألباني رحمه الله في «الضعيفة» تحت رقم (٥٦٧٨).

ومن التفضيل المطلق:

تفضيل أجور أمة الإسلام على من سبقها من الأمم من أهل الكتاب، كما دلت على هذا أدلة متنوعة.

**الضابط الثالث: التفضيل بالثبات على الأمر، والعزيمة في الرشد.** وبرهان هذه الأفضلية، قوله عليه الصلاة والسلام: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الثَّبَاتَ فِي الْأَمْرِ، وَالْعَزِيمَةَ عَلَى الرُّشْدِ».

أخرجه أحمد (١٢٣/٤)، وابن حبان رقم (٩٣٥)، من حديث شداد بن أوس رضي الله عنه.

وصححه لغيره الألباني رحمته الله في «التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان» (٢/ ٢٧٤)، وهو مخرج في «الصحيحة» رقم (٣٢٢٨).

فلا يحصل الكمال للمسلم إلا بهذين الأمرين: العزيمة على الأمر، والثبات على الرشد. أما مَنْ عدم الثبات على العزيمة، أو عزم العزيمة على الرشد، وهو العزوف عن فعل الخير، وترك له ما بين حين وآخر، فهذا لا تفضيل له، بل هو مذموم.

**الضابط الرابع: الفرائض أفضل من النوافل:** هذا الضابط مهم، حتى لا يفهم أن مَنْ أكثر من النوافل مع تقصيره في أداء الفرائض محسن، وأن نوافله قد صارت أعظم من الفرائض التي فرضها الله عليه.

وأصل هذا الضابط: حديث أبي هريرة رضي عنه الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ». أخرجه البخاري رقم (٦٥٠٢).

ومن الأدلة على ذلك -أيضاً- قوله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ فِي جَمَاعَةٍ فَكَأَنَّمَا قَامَ نِصْفَ اللَّيْلِ، وَمَنْ صَلَّى الصُّبْحَ فِي جَمَاعَةٍ فَكَأَنَّمَا صَلَّى اللَّيْلَ كُلَّهُ». أخرجه مسلم رقم (٦٥٦)، عن عثمان رضي عنه الله، وغير ذلك من الأدلة.

قال الطوفي رحمته الله: «فكانت الفرائض أكمل؛ فلهذا كانت أحب إلى الله تعالى، وأشد تقريباً، وأيضاً فالفرض كالأصل، والأس، والنفل كالفرع والبناء، وفي الإتيان بالفرائض على الوجه المأمور به، امتثال الأمر، واحترام الأمر، وتعظيمه بالانقياد إليه، وإظهار عظمة الربوبية، وذل العبودية، فكان التقرب بذلك أعظم العمل». نقلاً من «فتح الباري» للحافظ ابن حجر رحمته الله (١١/ ٣٤٣).

**الضابط الخامس: فرض العين أفضل من فرض الكفاية:**

لأن فرض العين، فرضه الله على جميع المسلمين القادرين على القيام به، فلا

رخصة في تركه لأحد، إلا برخصة شرعية.

وأصل هذه المسألة حديث ثوبان رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أَفْضَلُ دِينَارٍ يُنْفَقُهُ الرَّجُلُ: دِينَارٌ يُنْفَقُهُ عَلَى عِيَالِهِ، وَدِينَارٌ يُنْفَقُهُ الرَّجُلُ عَلَى دَابَّتِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَدِينَارٌ يُنْفَقُهُ عَلَى أَصْحَابِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» رقم (٧٤٨)، ومسلم رقم (٩٩٤).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «دِينَارٌ أَنْفَقْتُهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَدِينَارٌ أَنْفَقْتُهُ فِي رَقَبَةٍ، وَدِينَارٌ تَصَدَّقْتَ بِهِ عَلَى مِسْكِينٍ، وَدِينَارٌ أَنْفَقْتُهُ عَلَى أَهْلِكَ، أَعْظَمُهَا أَجْرًا الَّذِي أَنْفَقْتُهُ عَلَى أَهْلِكَ». أخرجه مسلم رقم (٩٩٥).

قال ابن الأمير الصنعاني رحمته الله في «التنوير شرح الجامع الصغير» (١٢٠/٦): «استدل به على أن فرض العين أفضل من فرض الكفاية؛ لأن النفقة على الأهل فرض عين، أفضل من نفقة الجهاد، وهو فرض كفاية».

**الضابط السادس: العبادات التي اتفقت عليها الشرائع والملل، أفضل من العبادات التي اختلفت فيها:**

هذا الضابط من الأهمية بمكان؛ لأنه من الفقه الذي يتنافس فيه أهل العلم، وفي أمثاله. وضابط العبادات المتفق عليها بين الشرائع: ما كان ملحقاً بالأصول الكلية، والقواعد المرعية، قال ابن رجب رحمته الله في «مقدمة تشتمل على أن جميع الرسل كان دينهم الإسلام» المطبوعة ضمن «مجموع رسائل ابن رجب» (٥٥٧/٢): «والدين واحد، ثم ختم الله الشرائع والملل بالشريعة العامة الكاملة، الحنيفية المحمدية، المحتوية على جميع محاسن الشرائع، المتضمنة لجميع مصالح العباد في المعاش والمعاد، فأكمل الله بها دينه، الذي ارتضاه لنفسه، وختم بها العلم الذي أنزله من السماء على رسله؛ فلذلك تضمنت جميع محاسن الشرائع المتقدمة،



وزادت عليها أموراً عظيمة، وأشياء كثيرة، من العلوم النافعة، والأعمال الصالحة، التي خَصَّ بها هذه الأمة، وفَضَّلهم بها على من قبلهم من الأمم. ولذلك أوجب الله على جميع من بلغته هذه الدعوة من جميع الأمم الانقياد إليها، ولم يقبل من أحدٍ منهم ديناً سواها».

ومن العبادات المتفق عليها بين الشرائع المنزلة من عند الله ﷻ: الصلاة، والصيام، والزكاة، والحج، والأضاحي، والهدي، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وهكذا الأخلاق الحميدة، التي هي: الصدق، والوفاء، والحياء، والأمانة، والعدل، وغير ذلك.

### الضباط السابغ: الأجر في الطاعات على قدر النَّصَب:

هذا الضابط يدخل فيه عبادات كثيرة، وطاعات متنوعة؛ لأن الغالب أن العبادات تقوم على نوعٍ من المشقة.

وأصل هذا الضابط من القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْأً وَأَقْوَمُ قِيلًا﴾ [المزمل: ٦].

قال أبو المظفر السمعاني رحمه الله في «تفسيره» (٧٩ / ٦): «المعنى: أنه أثقل على البدن؛ لأنه وقت الراحة والسكون؛ فيكون القيام فيه أثقل، وإذا كان القيام أثقل، فالثواب أعظم؛ فإن الجهد إذا كان أشد، والعمل أتعب، فالثواب أكبر، وهو المراد بالآية في هذه القراءة».

وأصله من السنة: قول الرسول ﷺ لعائشة رضي الله عنها: «إِنَّ لَكَ مِنَ الْأَجْرِ عَلَى قَدَرِ نَصَبِكَ وَنَفَقَتِكَ». أخرجه الدارقطني رقم (٢٧٢٨، ٢٧٢٩)، والطبراني في «الأوسط» رقم (٨٢٦)، والحاكم (٤٧١ / ١ - ٤٧٢). وأصله في البخاري رقم

(١٧٨٧)، ومسلم رقم (١٢١١).

واعلم: أن حديث عائشة رضي الله عنها المذكور ليس على إطلاقه، بل قد جاء ما يقيده بأن بعض العبادات تقلُّ مشقتها، ويعظم أجرها.

### الضابط الثامن: الأعمال المتعدية في نفع الآخرين، أفضل من الأعمال القاصرة على فاعلها:

والمراد بذلك: غير أركان الإسلام والفرائض؛ لأن إقامتها أفضل من الأعمال المتعدية نفعها إلى الآخرين، ومن أجل التدليل على عظم نفع الأعمال المتعدية.

قال السعدي رحمته الله في «وجوب التعاون بين المسلمين» ص (٧-٨): «الجهاد نوعان: جهاد يقصد به صلاح المسلمين، وإصلاحهم، في عقائدهم، وأخلاقهم، وآدابهم، وجميع شئونهم الدينية، والدنيوية، وفي تربيتهم العلمية، والعملية. وهذا النوع هو أصل الجهاد وقوامه، وعليه يتأسس.

النوع الثاني: وهو جهاد يقصد به دفع المعتدين على الإسلام والمسلمين، من الكفار، والمنافقين، والملحدن، وجميع أعداء الدين ومقاومتهم. وهذا نوعان: جهاد بالحجة والبرهان واللسان، وجهاد بالسلح المناسب في كل وقت وزمان».

وأكثر أصحاب الأعمال المتعدية نفعاً أصناف أربعة، وهم:

(١) العلماء العاملون بشرع الله ﷻ، ونفعهم أوسع نفع في العاجل والآجل، في حياتهم، وبعد مماتهم، لا سيما إذا ألَّفُوا الكتب القيمة، وفتح الله عليهم في نشر العلم الشرعي.

(٢) أئمة العدل، وهم في النفع متفاضلون.

(٣) أهل الجهاد في سبيل الله؛ لإعلاء كلمة الله ﷻ، ودحر أعداء الله.

وهؤلاء الثلاثة - العلماء، وأهل العدل، وأهل الجهاد في سبيل الله - يقوم الإسلام وتحفظ ببيضته، وبهم تحفظ للناس الكليات الخمس: الدين، والنفس، والعقل، والمال، والعرض.

٤) أهل الصدقة، وهؤلاء خيرهم عظيم، إذا تحَرَّوا في صدقاتهم من يستحقها، وجعلوها لإقامة دين الله ﷻ، ولإصلاح المُتصدِّق عليه.

وسائر من لهم نفعٌ مُتعدٍ، فنفعهم دون نفع من تقدم ذكرهم، وهو داخلٌ فيه.

**الضابط التاسع: تفاضل الأعمال المتعدية إلى الآخرين، بحسب الحاجة إليها.**

ومن أظهر الأدلة على ذلك: حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي؛ فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا، مَا بَلَغَ مُدًّا أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَةً». أخرجه البخاري رقم (٣٦٧٣)، ومسلم رقم (٢٥٤٠).

قال الشوكاني رحمته الله في «قطر الولي» ص (٢٧٧): «اعلم أن الصحابة، لا سيما أكابرهم، الجامعين بين الجهاد بين يدي رسول الله ﷺ، والعلم بما جاء به، وأسعدهم الله سبحانه من مشاهدة النبوة، وصحبة رسول الله ﷺ في السراء والضراء، وبذلهم أنفسهم وأموالهم في الجهاد في سبيل الله سبحانه، حتى صاروا خير القرون، بالأحاديث الصحيحة؛ فهم خيرة الخيرة؛ لأن هذه الأمة هي كما أكرمهم الله به بقوله: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]. وكانوا الشهداء على العباد، كما في القرآن العظيم، فهم خير العباد جميعاً، وخير الأمم سابقهم، ولآحقهم، وأولهم وآخرهم، وهؤلاء الصحابة رضي الله عنهم، هم خير فروعهم، وأفضل طوائفهم إلى يوم القيامة.

فتقرر بهذا: أن الصحابة رضي الله عنهم، خير العالم بأسره، من أوله إلى آخره، لا يفضلهم أحد إلا الأنبياء، ولهذا لم يعدل مثل أحدٍ ذهباً مُدٌّ أحدهم، ولا نصيفه.

فإذا لم يكونوا الرؤوس الأولياء، وصفوة الأتقياء بعد الأنبياء، فليس لله أولياء، ولا أتقياء، ولا بررة، ولا أصفياء.

وقد نطق القرآن الكريم بأن الله قد رضي عن أهل بيعة الشجرة، وهم جمهور الصحابة رضي عنهم إذ ذاك.

وثبت عنه صلوات الله عليه وآله ثبوتاً متواتراً: «أن الله سبحانه اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم».

قلت: دل حديث أبي سعيد رضي عنه السابق ذكره: على أن أجر الصدقة يعظم ويكثر بسبب عظيم الحاجة إليها؛ فالصحابة السابقون الذين أنفقوا في الوقت الذي كان الناس يحاربون الإسلام، كان لنفقتهم هذا النفع العظيم الذي أشاد به الرسول صلوات الله عليه وآله، وهكذا كل من قام بفعل خير في وقت قلّ القائمون به؛ فله من الفضل والأجر ما لا يعلم ذلك إلا الله ﷻ.

### الضابط العاشر: جودة العمل وإتقانه:

وهذا الضابط من الأهمية البالغة بمكان، لا سيما في الأزمنة المتأخرة؛ حيث صار كثير من المسلمين يُقَصِّرون في جودة وإتقان أداء الأعمال، والعبادات، والطاعات، على الوجه الشرعي، بل بعضهم يُخِلُّ بها إخلالاً كبيراً، حتى يُخْشَى عليها من البطلان والرد!

والدليل على هذا الضابط قوله عليه الصلاة والسلام: «الْمَاهِرُ بِالْقُرْآنِ مَعَ السَّفَرَةِ الْكِرَامِ الْبَرَّةِ، وَالَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَيَتَتَعَتَّ فِيهِ وَهُوَ عَلَيْهِ شَاقٌّ، لَهُ أَجْرَانِ». أخرجه البخاري رقم (٤٩٣٧)، ومسلم رقم (٧٩٨)، عن عائشة رضي عنها.

وعن عائشة رضي عنها أن النبي صلوات الله عليه وآله قال: «إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً

أن يتقنه». أخرجه أبو يعلى رقم (٤٣٨٦)، والبيهقي في «الشعب» رقم (٤٩٢٩)، (٤٩٣٠، ٤٩٣١). وقواه الألباني، وهو مخرج في «الصحيحة» رقم (١١١٣).

فالفضيلة كبيرة، وظهره في الماهر في قراءة القرآن، وهي أعظم إذا كان يعمل بمحكمه، ويرد متشابهه إلى عالمه، وغير ذلك.

**الضابط الحادي عشر: العبادة والطاعة لله ﷻ بين أهل الغفلة والفتن، أفضل منها بين أهل العبادة والصلاح والأمن:**

وهذا الضابط من الضوابط القوية للمُقبل على عبادة الله ﷻ، وعلى التمسك بالإسلام، وهو بين قومٍ ومجتمعٍ مُهملٍ لذلك؛ فإنه يكون بينهم كالغريب، وكالشاذ في نظر الجاهل منهم، وقد يُحارب من قبلهم، كما يفعله أهل البدع، والتحزب، والتعصب المذهبي، يُحاربون من خالفهم - متمسكًا بالحق - فهو يعاني من هؤلاء، ويفتقد المناصر، والمُعاون، والمُشجع؛ ولهذا قال عليه الصلاة والسلام: «**الْعِبَادَةُ فِي الْهَرَجِ كَهَجْرَةِ إِلَيَّ**». أخرجه مسلم رقم (٢٩٤٨)، من حديث معقل بن يسار رضي الله عنه.

والهرج هو القتل والقتال، وعند الهرج يكون الواقعون فيه في إقبال على الفتنة، لا يروعون - غالبًا - عنها، ولا يقبلون نصح الناصحين، ولا يستفيقون إلا بعد أن يذهب المال، وتزهق الأرواح، وتُيْتَمُّ الأطفال، وتتغير الأحوال، وتحصل الأحوال؛ فإننا لله وإنا إليه راجعون!

**الضابط الثاني عشر: العمل المفْضُول قد يُلحق بالفاضل:**

وهذا الضابط نص عليه غير واحد من أهل العلم، قال ابن القيم رحمته الله في «عدة الصابرين» ص (٩٣-٩٣): «وها هنا أمر ينبغي التفطن له، وهو أنه قد يكون العمل المُعين أفضل منه في حق غيره، فالغني الذي بلغ له مال كثير،

ونفسه لا تسمح ببذل شيء منه، فصدقته وإيثاره، أفضل له من قيام الليل، وصيام النهار نافلة، والشجاع الشديد الذي يهاب العدو سطوته، وقوفه في الصف ساعة، وجهاده أعداء الله، أفضل من الحج، والصوم، والصدقة، والتطوع، والعالم الذي قد عَرَفَ السُّنة، والحلال، والحرام، وطرق الخير، والشر، مخالطته للناس، وتعليمهم، ونصحهم في دينهم، أفضل من اعتزاله، وتفرغ وقته للصلاة، وقراءة القرآن، والتسبيح، وولي الأمر الذي قد نصبه الله للحكم بين عباده، جلوسه ساعة للنظر في المظالم، وإنصاف المظلوم من الظالم، وإقامة الحدود، ونصر المُحق، وقع المُبطل أفضل من عبادة سنين من غيره».

### الضابط الثالث عشر: العمل الذي هو أصلٌ أفضل من البذل عنه:

وهذا الضابط من الضوابط المفيدة التي نَبَّه أهل العلم عليها، وهو أن العمل الذي هو أصلٌ، والذي يُعملُ به على جهة الاستمرار، ولا يؤتى له بِبَدَلٍ إلا عند انعدامه، أو العجز عنه، أفضل من البذل عنه، مثاله: الوضوء، والغسل بالماء، أفضل من التيمم، ومن الأدلة على هذا قول الرسول ﷺ: «إِنَّ الصَّعِيدَ الطَّيِّبَ وَضُوءَ الْمُسْلِمِ، وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ سِنِينَ، وَإِذَا وَجَدَ الْمَاءَ فَلْيُمْسَسْهُ بِشَرَّتِهِ».

أخرجه أبو داود رقم (٣٣٣)، والترمذي رقم (١٢٤)، والنسائي رقم (٣٢٢)، وأحمد (١٥٥/٥)، وابن حبان رقم (١٣١١، ١٣١٢)، من حديث أبي ذر رضي عنه. وصححه الألباني.

أفاد الحديث: أن البَدَل يقوم مقام المُبَدَل منه في حكمه، فالتيمم يُستباح به ما يُستباح بالوضوء، وكون الوضوء أفضل من التيمم؛ لأن الله فرضه فرضاً عاماً، وجعله أصلاً، قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦].

**الضابط الرابع عشر: العبادة التي تجمع أنواعًا من الطاعات، أفضل من العبادة التي تكون دون ذلك:**

ومثال هذا الضابط: ما قاله ابن القيم رحمه الله في كتاب «الصلاة» ص (١٤٩) قال: «ولما كانت العبودية غاية كمال الإنسان، وقربه من الله، بحسب نصيبه من عبوديته، وكانت الصلاة جامعة لمتفرق العبودية، متضمنة لأقسامها، كانت أفضل أعمال العبد، ومنزلتها من الإسلام بمنزلة عمود الفسطاط منه، وكان السجود أفضل أركانها الفعلية، وسرّها الذي شرعت لأجله».

**الضابط الخامس عشر: الأعمال تتفاضل بحسب ما في القلوب، تفاضلاً لا نهاية له.**

قال ابن القيم رحمه الله في «المنار المنيف» ص (٣٣): «والأعمال تتفاضل بتفاضل ما في القلوب من الإيمان، والمحبة، والتعظيم، والإجلال، وقصد وجه المعبود وحده، دون شيء من الحظوظ سواء، حتى لتكون صورة العاملين واحدة، وبينهما في الفضل ما لا يحصيه إلا الله تعالى، وتتفاضل أيضاً بتجريد المتابعة، فبين العاملين من الفضل، بحسب ما يتفاضلان به في المتابعة. فتفاضل الأعمال، بحسب تجريد الإخلاص، والمتابعة، تفاضلاً لا يحصيه إلا الله».

ومن الأدلة على هذا الضابط: قوله عليه الصلاة والسلام: «سَبَقَ دِرْهَمٌ مِائَةَ أَلْفٍ دِرْهَمٍ». قَالُوا: وَكَيْفَ؟ قَالَ: «كَانَ لِرَجُلٍ دِرْهَمَانِ تَصَدَّقَ بِأَحَدِهِمَا، وَأَنْطَلَقَ رَجُلٌ إِلَى عَرَضٍ مَالِهِ، فَأَخَذَ مِنْهُ مِائَةَ أَلْفٍ دِرْهَمٍ، فَتَصَدَّقَ بِهَا». أخرجه النسائي رقم (٢٥٢٧، ٢٥٢٨)، من حديث أبي هريرة رضي عنه، وحسنه الألباني.

والمراد: أن الذي تصدق بدرهم تصدق بنصف ماله، وهذا أعظم من تصدق بمائة ألف من مالٍ كثير؛ لأن صاحب الدرهم أعظم سخاءً وجُودًا من صاحب

المال الكثير؛ وأعلى همة في المسابقة في الخير من الآخر؛ وأقوى عزيمة؛ وأكمل إخلاصاً؛ وأكثر رحمةً بالمحتاج!

والحديث فيه: حث للفقراء على التصدق، وألا يحتقروا ما يتصدقون به لِقَلَّتِهِ.

### الضابط السادس عشر: التفاضل بين أجزاء العبادة الواحدة:

ومن الأمثلة على هذا الضابط: ما جاء من قوله ﷺ لربيعة بن كعب الأسلمي رضي عنه لما سأله مرافقته في الجنة: «أَعِنِّي عَلَى نَفْسِكَ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ». أخرجه مسلم رقم (٤٨٩).

فدل هذا الحديث على أن السجود في الصلاة أفضل أركانها، وأجزائها، وهكذا في كل عبادة من العبادات من صلاة، وصيام، وزكاة، وحج، وعمرة وغير ذلك؛ فإن بعضها أفضل من بعض؛ فيُهتم بالجزء الأفضل، ويُعنى به أكثر.

### الضابط السابع عشر: اجتناب المحرمات، أفضل من الإكثار من نوافل العبادات.

وهذا الضابط عظيم موقعه، كبير فقهه، جزيل فهمه، كيف لا، وهو في أمر يتغافل عنه عباد الله إلا من رحم الله!؟

ومن الأدلة على هذا الضابط قوله ﷺ: «اتق المحارم، تكن أعبد الناس!». أخرجه الترمذي رقم (٢٣٥٠)، وأحمد (٣١٠/٢)، عن أبي هريرة رضي عنه. وحسنه الألباني. وهو مخرج في «الصحيحة» رقم (٩٣٠).

وقوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْكُمْ فَرَائِضَ فَلَا تُضَيِّعُوهَا، وَحَدَّ لَكُمْ حُدُودًا فَلَا تَعْتَدُوهَا، وَنَهَاكُمْ عَنْ أَشْيَاءَ فَلَا تَنْتَهِكُوهَا، وَسَكَتَ عَنْ أَشْيَاءَ مِنْ غَيْرِ نَسْيَانٍ فَلَا تَتَكَلَّفُوهَا رَحْمَةً مِنْ رَبِّكُمْ فَاقْبَلُوهَا».

أخرجه الدارقطني (١٨٣/٤-١٨٤)، والحاكم (١١٥/٤)، والبيهقي في



«الكبرى» (١٠/١٢-١٣)، من حديث أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه.

والحديث حسنه غير واحد، وله شواهد يتقوى بمجموعها. ذكرها صاحب كتاب «الأضواء السماوية في تخريج أحاديث الأربعين النووية» ص (١٧٩-١٨٢).

قال ابن السمعاني رحمته الله: «فمن عمل بهذا الحديث، فقد حاز الثواب، وأمن العقاب؛ لأن من أدى الفرائض، واجتنب المحارم، ووقف عند الحدود، وترك البحث عما غاب عنه، فقد استوفى أقسام الفضل، وأوفى حقوق الدين؛ لأن الشرائع لا تخرج عن هذه الأنواع المذكورة في هذا الحديث». نقلاً من «جامع العلوم والحكم» (٢/١٥٣).

### الضابط الثامن عشر: المباشر للطاعة أفضل ممن نواها، وعجز عن أدائها.

هذا الضابط مهم جداً لإظهار الفرق بين من نوى الخير نية صادقة، وعجز عن فعله عجزاً محققاً، ومن نوى ذلك، وباشر العمل، وقام بالتنفيذ، فلا شك أن المباشر للعبادة أفضل، وأجره أعظم.

قال ابن أصبغ رحمته الله في «الإيجاد في أبواب الجهاد» ص (٣٩٧): «إن العمل لا يُعادل بمجرد النية على الإطلاق، وهو وإن جعل الشرع النية حكماً، فقد جعل لوجود العمل مزية وفضلاً؛ كما ثبت في الفرق بين مقدار ما يكتب لمن هم بحسنة، فلم يعملها».

وعامة الشراح للأدلة في هذه المسألة على نحو ما نقلته عن ابن أصبغ.

فعلى هذا: يكون المتمني للخير بنية صادقة مأجوراً، كمثل أصل الأجر الذي يباشر العمل دون كمال الأجر الذي يناله القائم بالعمل. وعلى هذا: فلا يُشكل عليك أيها القارئ قول الرسول ﷺ: «مَنْ سَأَلَ اللَّهَ الشَّهَادَةَ بِصِدْقٍ بَلَغَهُ اللَّهُ

مَنَازِلَ الشُّهَدَاءِ، وَإِنْ مَاتَ عَلَى فِرَاشِهِ!». أخرجه مسلم رقم (١٩٠٩). عن سهل بن حنيف رضي الله عنه.

**الضابط التاسع عشر: التفاضل بين الدائم في أداء العبادات والطاعات، وبين المتناقل عنها:**

وهذا الضابط له اعتبار كبير؛ لأنه يجلي لنا الفرق الكبير، والتفاضل الواضح بين الوصفين المشار إليهما. والدليل على هذا:

عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «أحب الأعمال إلى الله تعالى أدومها، وإن قلَّ». أخرجه مسلم رقم (٧٨٣).

وعن عائشة رضي الله عنها قالت في الرسول ﷺ: «كان عمله ديمةً». أخرجه البخاري رقم (٦٤٦٦)، ومسلم رقم (٧٨٣).

وقال الراغب الأصفهاني رحمه الله في «تفصيل النشأتين وتحصيل السعادتين» ص (١٠٧): «المتقوي فيه يصير، بحيث يكون له من الله تعالى واقية تحفظه عن الأفعال القبيحة، وتمثله على الأفعال الحسنة، وهذا معنى العصمة، وعلى ذلك نبّه الله تعالى في صفة أوليائه بقوله: ﴿أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ﴾ [المجادلة: ٢٢]. وقال تعالى: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [المجادلة: ٢٢].»

وقال الحافظ ابن رجب رحمه الله في «فتح الباري» (١/١٠١): «لأن الدين هو الطاعات التي تصير عادة، وديدناً، وخُلُقاً، قال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤]. وفسره ابن عباس بالدين.»

فالاستمرارية على الطاعات يتحقق فيها مجاهدة النفس، والهوى، والشيطان، والانتصار عليهم بإذن الله؛ ولهذا قال الرسول ﷺ: «وَالْمُجَاهِدُ مَنْ جَاهَدَ نَفْسَهُ فِي طَاعَةِ اللَّهِ». أخرجه ابن المبارك في «الزهد» رقم (٨٢٦)، وأحمد (٢١/٦)، وابن حبان رقم (٤٨٦٢)، والبخاري في «شرح السنة» رقم (١٤)، من حديث فضالة بن عبيد رضي الله عنه، وهو حديث صحيح.

فمن كان على هذه المجاهدة، فهو أفضل بكثير ممن يتكاسل عن العبادات، بل لا قياس بينهما.

**الضابط العشرون: التفاضل من جهة القيام بالعبادة التي تعم الأوقات على العبادات التي هي دون ذلك:**

معلوم: أن العبادات أنواع، فمنها ما هو مرة في العمر، كالحج والعمرة، ومنها: ما هو في السنة مرة، كصيام رمضان، ومنها: ما هو في كل أسبوع مرة، كصلاة الجمعة، ومنها: ما هو في كل يوم، وليلة، كالصلوات الخمس، وغير ذلك، فهذه أفضل مما سبق.

وأيضاً: عبادة طلب العلم الشرعي، لمن رزقه الله حُبَّ ذلك، والإقبال عليه، أفضل من كثير من العبادات المنقطعة، وهكذا الإقبال على ذكر الله تعالى، قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٩١].

قال ابن القيم رحمته الله في «الوابل الصيب» ص (١٨٣): «إن الذكر يسير العبد، وهو في فراشه، وفي سوقه، وفي حال صحته، وسقمه، وفي حال نعيمه، ولذته، وليس شيء يعم الأوقات، والأحوال مثله».

## الضابط الحادي والعشرون: التفاضل بين المقاصد والغايات، وبين الوسائل الموصلة إليها:

المقاصد أفضل من الوسائل؛ لأن الوسائل تابعة للمقاصد، ومحكومة بها، ولهذا يقولون: الوسائل لها أحكام المقاصد.

وأيضاً: الوسائل ذرائع إلى الوصول إلى المقاصد، والمقاصد غايات، ونهايات، وأجل هذه الغايات غايتان: إحداهما: معرفة الله ﷻ. وثانيتهما: عبادة الله سبحانه وتعالى.

فهاتان الغايتان لا نهاية لهما، والدليل على هاتين الغايتين، قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]. فلفظ يعبدون شامل: لعبادة المعرفة به سبحانه وتعالى، ويقوي هذا قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِيَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الطلاق: ١٢].

وشاملة: لعبادة الطاعة، والانقياد له سبحانه وتعالى.

والقاعدة: أن كل مقصدٍ وغايةٍ أفضل من الوسيلة الموصلة إليهما.

## الضابط الثاني والعشرون: التفاضل بين من يحيي عبادات أماتها كثير من الناس، وبين من يحافظ على عبادات معتادة للناس.

وهذا الضابط يُشَوِّق إلى معرفة العبادات، والخير الذي أماته كثير من المسلمين، من أجل إحيائه، وتفاصيل هذا يطول، وقد جمع ذلك رسول الله ﷺ في قوله: «فَطَوَّبَى لِلْعُرَبَاءِ الَّذِينَ يُصَلِّحُونَ مَا أَفْسَدَ النَّاسُ مِنْ بَعْدِي مِنْ سُنَّتِي». أخرجه الترمذي رقم (٢٦٣٠)، عن عمرو بن عوف رضي عنه، وقال

الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح». وضعفه من جهة سنده غير واحد، وهو الصحيح، لكن معناه صحيح، ولهذا جاء عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ**»، **قِيلَ: مَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟! قَالَ: «الَّذِينَ يَضِلُّونَ إِذَا فَسَدَ النَّاسُ»**.

أخرجه أبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» رقم (٢٨٨)، وصحح إسناده الألباني في «الصحيحة» رقم (١٢٧٣).

ولله در ابن القيم رحمته الله؛ فقد قال في «جلاء الأفهام» ص (٤١٥): «وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالتبليغ عنه ولو آية، ودعا لمن بلغ عنه ولو حديثاً، وتبليغ سنته إلى الأمة أفضل من تبليغ السهام إلى نحور العدو؛ لأن ذلك التبليغ يفعله كثير من الناس، وأما تبليغ السنن، فلا تقوم به إلا ورثة الأنبياء، وخلفاؤهم في أمهم».

فالقائم بإحياء ما اندثر من الإسلام يواجه شياطين الجن والإنس، فإن صبر، واستمر، وواصل، حتى يلتقى الله تعالى، فقد ملأ الآخرة أجوراً وثواباً، وإن لم يستجب له كثير من الناس؛ جعلنا الله ممن يقيم شرعه ودينه!

### الضابط الثالث والعشرون: تفضيل حارس الشريعة على من لم يكن كذلك.

تتحقق حراسة الشريعة: بالذب عنها، والدفاع عن حياضها، بالحجج والبراهين، والرد على أهل الزيغ والضلال، والقيام بالأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، قال تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

قال السعدي رحمته الله في «تفسيره» ص (١٤٠): «هذا تفضيل من الله لهذه الأمة بهذه الأسباب التي تميزوا بها، وفاقوا بها سائر الأمم، وأنهم خير الناس للناس نُصْحًا، ومحبةً للخير، ودعوةً، وتعليمًا، وإرشادًا، وأمرًا بالمعروف، ونهيًا عن المنكر».

وإلى هنا أكون قد انتهيت من ذكر الضوابط التي قصدها، وهي في عددها نحو قواعد التفضيل، وهذا يدل على سعة التشريع الإلهي في التفاضل، فتباً للمساواة الديمقراطية التي جُعِلت لطمس هذه القواعد، والضوابط، وهيئات هيئات، أن تدون هذه المساواة، والمسلمون الصادقون، موجودون، والمتمسكون بالإسلام، أحياء، ثابتون، وعلى الحق سائرون.



### الفصل الثالث: التفاضل والمفاضلة

سأورد في هذا الفصل أنواعاً من المفاضلة، لا سيما بين الأشخاص في أعمالهم وأقوالهم وأحوالهم، دون استقصاء في ذلك.

والقصد من ذكر هذه المفاضلة: إظهار سعة التفاضل بين الأشخاص، وأيضاً: بيان: أن أهل العلم اعتنوا بذلك عناية كبيرة، فسيرهم هذا يُبطل مزاعم المساواة المطلقة؛ لأن التفاضل يُحتاج إلى إظهاره، وإبرازه، وضبطه، لتظهر المناقب، والمراتب، والخصائص للأشخاص، والأفراد، والجماعات. وهاكم يا معشر القراء الكرام ذكر ما أردت ذكره من المفاضلة بين الأشخاص:

#### ١ - المفاضلة بين الغني الشاكر، والفقير الصابر:

هذه المفاضلة قد طرقها العلماء بحثاً، وتحقيقاً، وترجيحاً، وهم ما بين مُقِلٌّ في ذكرِ الكلام فيها، وما بين متوسط، وما بين متوسع، حتى أَلَّفَ بعضهم فيها، وليس مرادي هنا: سرد الأدلة التي استدل بها كل فريق، ولا ذكر أقوال العلماء، وإنما مرادي: ذكر أنها من مسائل المفاضلة، والترجيح فيها بما قاله ابن القيم رحمته الله في «طريق المهجرتين» ص (٥٧٧) قال: «سر مسألة الغني الشاكر والفقير الصابر، وأن كلا منهما محتاج إلى الشكر والصبر، أنه قد يكون صبر الغني أكمل من صبر الفقير. كما قد يكون شكر الفقير أكمل، فأفضلهما:

أعظمهما شكرًا وصبرًا، فإن فضل أحدهما في ذلك فضل صاحبه»<sup>(١)</sup>.

## ٢- المفاضلة بين العلماء الربانيين، والمجاهدين في سبيل الله:

هذه المفاضلة يذكرها أهل العلم، والمُحَقِّقون منهم، ويُفَضِّلون تَعَلُّم العلم الشرعي على الجهاد في سبيل الله، متى كان فرض كفاية، ويُفَضِّلون العلماء الربانيين على المجاهدين الصادقين، ويسردون في تفضيل العلماء على المجاهدين أدلة كثيرة، وآثارًا عظيمة، ويُدَلِّلون على هذه الأفضلية: بشار العلم الشرعي، وغير ذلك.

قال أبو هريرة رضي الله عنه: «لأن أُعَلِّمَ أَبَا من العلم في أمرٍ ونهيٍّ، أحبُّ إليَّ من سبعين غزوة في سبيل الله عز وجل».

أخرجه الخطيب البغدادي في «الفتاوى والمتفق» رقم (٥٢).

وعن الحسن البصري رحمته الله أنه قال: «ما من شيء مما خلق الله، أعظم عند الله في عظيم الثواب من طلب علم، لا حج، ولا عمرة، ولا جهاد، ولا صدقة، ولا عتق، ولو كان العلم صورة، لكانت صورته أحسن من صورة الشمس، والقمر، والنجوم، والسماء، والعرش». نقلًا من «ورثة الأنبياء» لابن رجب، ضمن «مجموع رسائل ابن رجب» (٣٦/١).

وقال الجصاص رحمته الله في «أحكام القرآن» (١٥٣/٣): «فإن قيل: فأَيُّ الجهادين أفضل أجهاد النفس والمال، أم جهاد العلم؟ قيل له: الجهاد بالسيف مبني على جهاد العلم، وفرع عليه؛ لأنه غير جائز أن يعدوا في جهاد السيف ما يوجب العلم، فجهاد العلم أصلٌ، وجهاد النفس فرعٌ، والأصل أولى بالتفضيل من الفرع».

(١) ومسألة التفضيل بين الغني والفقير، بسطت الكلام فيها في «إجماعات المفسرين»، سورة البلد، آية (١٦).



وقد لَخَّصَ ابن القيم رحمه الله في «مفتاح دار السعادة» (١/١٩١) أفضلية العلماء على غيرهم بقوله: «وإنما جُعِلَ طلب العلم من سبيل الله؛ لأن به قوام الإسلام، كما أن قوامه بالجهاد، فقوام الدين: بالعلم والجهاد. ولهذا كان الجهاد نوعين:

\* جهاد باليد والسنان، وهذا المُشارك فيه كثير.

\* وجهاد بالحجة والبيان، وهذا جهاد الخاصة من أتباع الرسل، وهو جهاد الأئمة، وهو أفضل الجهادين؛ لعظم منفعته، وشدة مؤنته، وكثرة أعدائه.

قال تعالى في سورة الفرقان - وهي مكية -: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَبَعَثْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ نَذِيرًا ۝ فَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَجَاهِدْهُمْ بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا ۝﴾ [الفرقان: ٥١-٥٢]، فهذا جهاد لهم بالقرآن، وهو أكبر الجهادين، وهو جهاد المنافقين أيضاً.

قلت: جماهير أهل العلم: على تفضيل مُعَلِّم العلم الشرعي على المجاهد في سبيل الله، والأمر كذلك، لأن الجهاد بالسيف مبني على الجهاد بالعلم الشرعي، وإلا فلا جهاد.

وهنا قاعدة تجمع للقراء فضل العلم والعلماء على الجهاد والمجاهدين، وهي: «لولا العلم الشرعي ونشره، لما عُبدَ الله، لا بالجهاد، ولا بغيره».

### ٣- المفاضلة بين المجاهد، والمُرابط في الثغور:

هذه المفاضلة ذكرها غير واحد من أهل العلم.

وخلاصتها عند أكثر السلف: أن المجاهد أفضل؛ لأنه يقاتل العدو لإعلاء كلمة الله، ويُقَدِّم ماله، ونفسه في سبيل ذلك، والمُرابط لم يحصل منه هذا، وإن كان المُرابط على فضليٍّ عظيم؛ لأنه يحرس عباد الله ودينه والبلاد. فإذا

انضم في المرباط - إلى ما سبق ذكره - أنه عالم، يُعَلِّم أهل الثغور دين الله، ويفقههم في شرائع الله، كان المرباط في هذه الحال، أفضل من المجاهد؛ للتعليم الذي يقوم به.

إذًا: فالمعتبر في أفضلية أحدهم على الآخر التفصيل الذي ذكرته.

#### ٤ - المفاضلة بين المجاهد باللسان، والمجاهد بالسنان:

ذهب ابن حزم رحمته الله في «الفصل» (٢١١/٤ - ٢١٢) وغيره: إلى أن المجاهد باللسان، والحجة والبيان، أفضل من المجاهد بماله ونفسه، وهو كذلك، وهذا فرع عن المفاضلة بين العالم، والمجاهد في البند السابق ذكره.

#### ٥ - المفاضلة بين المجاهد في سبيل الله، وبين الداعي إلى الله.

هذه المفاضلة ذكرها أهل العلم، ورجَّح الإمام أحمد بن حنبل رحمته الله وغيره: أن الداعي إلى الله ﷻ أفضل من المجاهد في سبيل الله.

وجلَّى هذه المسألة ابن القيم رحمته الله في «جلاء الأفهام» ص (٥٨٢) بقوله: «فالدعوة إلى الله تعالى، هي وظيفة المرسلين وأتباعهم، وهم خلفاء الرسل في أمهم ... وقد أمر النبي ﷺ بالتبليغ عنه، ولو آية، ودعا لمن بلغ عنه، ولو حديثًا. وتبليغ سنته إلى الأمة، أفضل من تبليغ السهام إلى نحور العدو، لأن ذلك التبليغ يفعلُه كثير من الناس، وأما تبليغ السنن، فلا يقوم به إلا ورثة الأنبياء، وخلفاؤهم في أمهم؛ جعلنا الله تعالى منهم بمنه وكرمه!». .

وتُعَدُّ هذه المسألة في الدرجة الثانية، بعد درجة المُعَلِّم للعلم الشرعي، والمُجَاهِد في سبيل الله، لا سيما بعد أن قلَّ الجهاد في سبيل الله في أماكن، وتُرك في أماكن أخرى، وبقي الجهاد في الدعوة إلى الله، موجودًا ومستمرًّا إلى أن تقوم الساعة.

## ٦- المفاضلة بين المجاهد في سبيل الله، وبين البار بوالديه.

هذه المفاضلة فيها تفصيل، وهو: إن كان جهاد المجاهد فرض كفاية، والمسلمون غالبون أعداءهم، فالبار بوالديه أفضل من المجاهد. وعلى هذا حمل حديث: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَاسْتَأْذَنَهُ فِي الْجِهَادِ، فَقَالَ: أَحْيِي وَالِدَاكَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: فَفِيهِمَا فَجَاهِدْ». أخرجه البخاري رقم (٣٠٠٤)، ومسلم رقم (٢٥٤٩)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

قال ابن بطال رحمته الله في «شرح صحيح البخاري» (١٩١/٩): «هذا إنما يكون في وقت قوة الإسلام، وغلبة أهله للعدو، وإذا كان الجهاد من فروض الكفاية. فأما إذا قوي أهل الشرك، وضعف المسلمون، فالجهاد مُتَعَيَّنٌ على كل نفسٍ، ولا يجوز التخلف عنه، وإن منع منه الأبوان».

فعلى ما سبق ذكره، يتضح: أن المجاهد أفضل من البار بوالديه، إذا كان الجهاد فرض عين قائماً؛ لأن فرض الجهاد عليه في هذه الحال، أعظم من طاعة الوالدين؛ لأنه حق لله ﷻ؛ ولأنه نفع عام، وإن كان الجهاد فرض كفاية، فالبار بوالديه أفضل، وهذا تفصيل حسن.

## ٧- المفاضلة بين المجاهد في سبيل الله، وبين ذاكراً لله:

عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «أَلَا أُتْبِئُكُمْ بِخَيْرِ أَعْمَالِكُمْ، وَأَزْكَاهَا عِنْدَ مَلِكِكُمْ، وَأَرْفَعَهَا فِي دَرَجَاتِكُمْ وَخَيْرٌ لَكُمْ مِنْ إِنْثَاقِ الذَّهَبِ وَالْوَرَقِ، وَخَيْرٌ لَكُمْ مِنْ أَنْ تَلْقَوْا عَدُوَّكُمْ فَتَضْرِبُوا أَعْنَاقَهُمْ وَيَضْرِبُوا أَعْنَاقَكُمْ؟» قَالُوا: بَلَى! قَالَ: «ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى!». أخرجه الترمذي رقم (٣٣٧٧)، وصححه الألباني.

وكلام أهل العلم في هذه المفاضلة قليل، ولبه كلام ابن القيم رحمته الله في

«الوابل الصيب» ص (٨٨) بعد ذكره حديث: «إِنَّ اللَّهَ ﷻ يَقُولُ: إِنَّ عَبْدِي كُلَّ عَبْدِي الَّذِي يَذْكُرُنِي وَهُوَ مُلَاقٍ قِرْنَهُ»<sup>(١)</sup>، قال: «وهذا الحديث هو فصل الخطاب في التفضيل بين الذاكر والمجاهد، فإن الذاكر المجاهد أفضل من الذاكر بلا جهاد، والمجاهد الغافل، والذاكر بلا جهاد أفضل من المجاهد الغافل عن الله تعالى. فأفضل الذاكرين المجاهدون، وأفضل المجاهدين الذاكرون».

#### ٨- المفاضلة بين المجاهد في سبيل الله، والحاج بيت الله الحرام:

هذه المسألة زبرها غير واحد من أهل العلم، وزيدتها: أن مؤدي فريضة الحج أفضل من المجاهد، إذا كان الجهاد فرض كفاية، وبهذا قال الإمام أحمد وغيره، وهذا هو الصحيح؛ لأن الحج فرض عين على المستطيع، وهو ركن من أركان الإسلام، وغاية من الغايات، وفروض الأعيان أفضل من فروض الكفايات. كما سبق بيانه في الضوابط.

وأما إن كان الجهاد فرض عين، فالمجاهد -هنا- أفضل من الحاج، وإن كان الحج نفلاً، فجماهير أهل العلم يقولون: إن المجاهد أفضل.

#### ٩- المفاضلة بين المجاهد في سبيل الله، والمتصدق على عباد الله:

بعض أهل العلم: يرى أن المتصدق أفضل من المجاهد.  
قال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «ذُكِرَ لي أن الأعمال تتباهى، فتقول

(١) أخرجه الترمذي رقم (٣٥٨٠)، من حديث عُمارة بن زعكرة رضي الله عنه. وله شواهد، وبها حَسَن الحديث الحافظ ابن حجر رحمته الله في «نتائج الأفكار» كما في «الفتوحات الربانية» (٦٣-٦٢/٥). واستشهد به شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله وغيره.  
ومعنى قِرْنَهُ: عدوه المقارن، والمكافئ له في الشجاعة والحرب.

الصدقة: أنا أفضلكم». أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» رقم (٢٤٣٣)، والحاكم (٥٧٦/١)، والبيهقي في «الشعب» رقم (٣٠٥٨)، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي.

والصحيح: أن المسألة فيها تفصيل، وهو إن كانت الصدقة في إقامة الجهاد في سبيل الله، وهكذا إن كانت لإقامة الدين، ونشر التوحيد، والدعوة إلى الله، كإعانة أهل العلم وسفرائهم في نشر العلم، وكانت في المستحقين لها من الفقراء والمساكين، لا سيما في أوقات المجاعة، فالمُتَصَدِّقُ هنا مجاهد في سبيل الله بماله، كالمجاهد في سبيل الله بنفسه، وهما متقاربان في الفضيلة.

وأما إذا كان المُتَصَدِّقُ في إقامة الدين في وقت لم يبق إلا إقامة الجهاد بالحجة والبيان، كالعصور المتأخرة التي قلَّ فيها الجهاد في أماكن، وترك في أماكن أخرى، فالمُتَصَدِّقُ في هذا هو المجاهد الجهاد الأكبر.

#### ١٠ - المفاضلة بين الساعي على الأرملة والمسكين، والمجاهد في سبيل الله:

عن أبي هريرة رضي عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «السَّاعِي عَلَى الْأَرْمَلَةِ وَالْمِسْكِينِ، كَالْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ الْقَائِمِ اللَّيْلِ الصَّائِمِ النَّهَارَ». أخرجه البخاري رقم (٥٣٥٣)، ومسلم رقم (٢٩٨٢).

قال ابن بطال رحم الله في «شرح صحيح البخاري» (٢١٨/٩): «من عجز عن الجهاد في سبيل الله، وعن قيام الليل وصيام النهار، فليعمل بهذا الحديث، وليسع على الأراامل والمساكين؛ ليحشر يوم القيامة في جملة المجاهدين في سبيل الله، دون أن يخطو في ذلك خطوة، أو ينفق درهماً، أو يلقي عدواً يرتاع بلقائه».

وقال أيضاً في المصدر نفسه (١٩٢/٩): «وكان طاوس: يرى السعي على

الأخوات أفضل من الجهاد في سبيل الله».

وقال ابن المبارك رحمته الله لأصحابه وهو في الغزو: «هل تعلمون عملاً أفضل من هذا؟ قالوا: لا نعلمه! قال: بلى، أنا أعلمه، رجل متعفف، مُحترَف أبو عيال قام من الليل، فوجد صبيانه مكشفين فغطاهم، وثار إلى صلاته!». نقلاً من «شرح حديث جبريل» لشيخ الإسلام ابن تيمية ص(٦١٠).

فخلاصة هذه المسألة: أن المجاهد أفضل من الساعي على الأرملة والمسكين إن كان الجهاد فرض عين، وإن كان الجهاد فرض كفاية، فالساعي على المذكورين أفضل، لا سيما إن تعينت عليه النفقة عليهم.

## ١١ - المفاضلة بين الشهيد في سبيل الله، وبين من عَمَّرَ بعده، وأكثر من طاعة الله ﷻ:

وهذه المسألة من مهمات المسائل الفقهية، قال طلحة بن عبيد الله: «إِنَّ رَجُلَيْنِ قَدِمَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ إِسْلَامُهُمَا جَمِيعًا، وَكَانَ أَحَدُهُمَا أَشَدَّ اجْتِهَادًا مِنْ صَاحِبِهِ، فَعَزَا الْمُجْتَهِدُ مِنْهُمَا، فَاسْتُشْهِدَ، ثُمَّ مَكَثَ الْآخَرُ بَعْدَهُ سَنَةً، ثُمَّ تَوُفِّيَ، قَالَ طَلْحَةُ: فَرَأَيْتُ فِيمَا يَرَى النَّاسُ كَأَنِّي عِنْدَ بَابِ الْجَنَّةِ، إِذَا أَنَا بِهَمَا وَقَدْ خَرَجَ خَارِجٌ مِنَ الْجَنَّةِ، فَأَذِنَ لِلَّذِي تَوُفِّيَ الْآخَرَ مِنْهُمَا، ثُمَّ خَرَجَ، فَأَذِنَ لِلَّذِي اسْتُشْهِدَ، ثُمَّ رَجَعَا إِلَيَّ فَقَالَا لِي: ارْجِعْ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَأْنِ لَكَ بَعْدُ. فَأَصْبَحَ طَلْحَةُ يُحَدِّثُ بِهَ النَّاسَ، فَعَجِبُوا لِذَلِكَ؛ فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: مِنْ أَيِّ ذَلِكَ تَعْجَبُونَ؟! قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا كَانَ أَشَدَّ اجْتِهَادًا، ثُمَّ اسْتُشْهِدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَدَخَلَ هَذَا الْجَنَّةَ قَبْلَهُ، فَقَالَ: أَلَيْسَ قَدْ مَكَثَ هَذَا بَعْدَهُ سَنَةً؟ قَالُوا: بَلَى! قَالَ: وَأَذْرَكَ رَمَضَانَ، فَصَامَهُ؟ قَالُوا: بَلَى! قَالَ: وَصَلَّى كَذَا وَكَذَا سَجْدَةً فِي السَّنَةِ؟ قَالُوا: بَلَى! قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَلَمَّا بَيْنَهُمَا أَبْعَدُ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ!».

أخرجه أحمد (١/١٦٣)، وابن ماجه رقم (٣٩٢٥)، وصححه الألباني.

قال ابن جرير رحمته الله في "تهذيب الآثار" الجزء المفقود ص (٣٧٢): «والذي فيه من ذلك: الإبانة عن فضل صالح الأعمال، وأن الفاضل من الناس إنما يُفْضَلُ غيره بفضل زيادة أعماله الصالحة على عمل مَنْ فَضَلَهُ».

قلت: ظاهر هذا الحديث: أن المُعَمَّرَ المُقْبِلَ على الله ﷻ يفوق بأعماله درجة الشهيد في سبيل الله الذي لم يُعَمَّر، لكن عندنا أحاديث تخالفه، وهي أصرح منه، وأوضح، ومن ذلك:

حديث أبي هريرة رضي عنه الله قال: قال رسول الله ﷺ وفيه: «إِنَّ فِي الْجَنَّةِ مِائَةَ دَرَجَةٍ أَعَدَّهَا اللَّهُ لِلْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، مَا بَيْنَ الدَّرَجَتَيْنِ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ!». أخرجه البخاري رقم (٢٧٩٠).

أفاد هذا الحديث: أن هذه الدرجات لا ينهاها غيرُ الشهيد في سبيل الله، وأن غيرَ الشهيد، وإن عَمِلَ أعمالاً صالحة كثيرة، إلا أنها لا تبلغ به إلى هذه المنزلة، إلا من استثنى، كالعلماء الربانيين؛ فهؤلاء درجاتهم في الجنة أرفع من درجة المجاهدين؛ بدليل قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ﴾ [النساء: ٦٩]، فجعل الله ﷻ مرتبة الصديقين وهم الراسخون، بعد مرتبة النبوة، والشهداء بعدهم في المرتبة الثالثة.

## ١٢- المفاضلة بين كاسب الحلال، والمجاهد في سبيل الله:

عن كعب بن عُجرة رضي عنه الله قال: «مَرَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ، فَرَأَى أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ جَلَدِهِ وَنَشَاطِهِ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ كَانَ هَذَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ! فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ كَانَ خَرَجَ يَسْعَى عَلَى وَلَدِهِ صِغَارًا فَهُوَ فِي

سَبِيلِ اللَّهِ، وَإِنْ كَانَ خَرَجَ يَسْعَى عَلَى أَبْوَيْنِ شَيْخَيْنِ كَبِيرَيْنِ فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَإِنْ كَانَ يَسْعَى عَلَى نَفْسِهِ يُعْفُهَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَإِنْ كَانَ خَرَجَ رِبَاءً وَمُفَاخَرَةً فَهُوَ فِي سَبِيلِ الشَّيْطَانِ».

أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٢٩/١٩)، و«الأوسط» رقم (٦٨٣٥)، و«الصغير» رقم (٩٤٠). قال الألباني في «صحيح الترغيب» رقم (١٦٩٢): «صحيح لغيره». وقد ذكر شواهد الألباني في «الصحيحة» رقم (٢٢٣٢، ٣٢٤٨).

وعن عمر رضي الله عنه قال: «ما خلق الله عز وجل ميتة أموتها بعد القتل في سبيل الله عز وجل، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَمُوتَ بَيْنَ شَعْبَتِي رَحْلٍ، أَضْرِبَ فِي الْأَرْضِ، أَبْتَغِي مِنْ فَضْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ!». أخرجه ابن أبي الدنيا في «إصلاح المال» رقم (٢٠٧).

وقال ابن المبارك: «لا يقع من الفضل شيء، ولا الجهاد في سبيل الله، مثل السعي على العيال». أخرجه البيهقي في «الشعب» رقم (١٢١٠)، ورجال إسناده ثقات.

قلت: قد عدَّ جماعة من العلماء: كسب الحلال من الجهاد في سبيل الله، وهو كذلك، ولا أعلم بينهم خلافاً مؤثراً في أن كسب الحلال جهاد في سبيل الله. وهذا الجهاد واسع؛ لأنه يستغرق أغلب عُمر المسلم؛ فهو من هذا الباب أوسع من قتال الكفار وجهادهم الذي يأخذ وقتاً قصيراً ويترك، أو يكون في وقتٍ دون وقت. فجهاد مكتسبي الحلال جهاد عظيم؛ لما فيه من الانتصار على النفس الأمارة بالسوء، وغلبة الهوى، ورد لمكايد الشيطان في الدعوة إلى اكتساب الحرام، فإيا له من جهاد ما أعظمه، بل هو سبب لبقاء نظام العالم، ويكون هذا الجهاد أكد وأكد، عند كثرة تعاطي الحرام، وتفشي الربا، والبخس في المكيال والميزان، كعصرنا؛ فقد سار الباحث عن الحلال غريباً في الناس، يعاني ما يعاني! فعلى هذا الإيضاح: فمُكْتَسِبُ الحلال أوسع جهاداً من



الضارب بسلاحه في سبيل الله، والضارب بسلاحه في سبيل الله أعلى درجة، لا سيما أن نفعه متعدّد إلى نفع الآخرين.

### ١٣ - المفاضلة بين المُتصدِّق والمُتصدِّق عليه، إذا كان عفيفاً:

أصل هذا التفاضل: قوله ﷺ: «وَهُوَ عَلَى الْمُنْبَرِ وَهُوَ يَذْكُرُ الصَّدَقَةَ، وَالتَّعَفُّفَ عَنِ الْمَسْأَلَةِ: «الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، وَالْيَدُ الْعُلْيَا الْمُنْفِقَةُ، وَالسُّفْلَى السَّائِلَةُ». أخرجه البخاري رقم (١٤٢٩)، ومسلم رقم (١٠٣٣)، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

فهذا الحديث واضح في تفضيل المُعْطِي على المُعْطَى له، وهذا هو قول جماهير أهل العلم، من محدثين، وفقهاء، وغيرهم.

وذهب بعضهم إلى تفضيل المُعْطَى له على المُعْطِي؛ اعتماداً على ما يروى في الحديث بلفظ: «الْيَدُ الْعُلْيَا: الْمُنْفِقَةُ». من العفاف، وهو التنزه عن الحرام، وعدم سؤال الناس.

وهذا الرواية أخرجها أبو داود رقم (١٦٤٨)، وهي ضعيفة من جهة سندها.

وقد سلك بعض العلماء مسلك الجمع بين الروایتين.

قال الحافظ ابن حجر رحمته الله في «الفتح» (٢٩٨/٣): «ومحصل ما في الآثار المتقدمة: أن أعلى الأيدي المنفقة، ثم المتعفة عن الأخذ، ثم الآخذة بغير سؤال، وأسفل الأيدي السائلة والمانعة».

واستدل على أن المُتصدِّق عليه، يقارب المُتصدِّق في الفضيلة، بحديث ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «مَا الَّذِي يُعْطَى مِنْ سَعَةٍ بِأَعْظَمَ أَجْراً مِنَ الَّذِي يَقْبَلُ إِذَا كَانَ مُحْتَاجاً». والحديث فيه: ضعف.

وقد قال ابن الأمير الصنعاني رحمته الله في «التنوير شرح الجامع الصغير»

(٣٢٠/٩): «إذا كان محتاجًا. إن كان عاجزًا، غير مُتَكَسِّب، وخاف ضياع نفسه، ومن يمونه، فإنه مأجور على القبول والسؤال، ولا يربو أجر المعطي على أجره، بل قد يكون السؤال واجبًا لشدة الضرورة؛ فيزيد أجره على أجر المعطي. والسؤال ينقسم إلى الأحكام الخمسة. قاله الزين العراقي».

قلت: يبقى الحديث الأول على ظاهره: أن يد المعطي هي العليا، والمُعْطى له إن كان عفيفًا لم يسأل وإنما قِيلَ ما أُعْطِيَ له، فلا لوم عليه، بل أخذ ما هو جائز له في الشريعة، وهو ممدوح على عفاه، وإن أخذ بعد السؤال، فإن كان ذا فقرٍ مدقع، فجائز له أن يسأل بقدر الحاجة، مع أن المتعفف أفضل منه، ومن أخذ بعد السؤال، وليس مضطرًا، فهذا مكروه له السؤال، وقد يجرم عليه، لا سيما إذا كان يسأل متكررًا.

فخلاصة المسألة: أن المُتَصَدِّقَ أفضل من تَصَدَّقَ عليهم عمومًا، والعفيف مأجور على عفته، وقد يكون أجره مثل أجر المُتَصَدِّق، وقد يكون أقل أو أكثر، على حسب كمال عفته، والله أعلم.

#### ١٤ - المفاضلة بين المُتَصَدِّقِ والمُقْرِضِ:

كلا هذين الصنفين مُحْسِنٌ إلى المُتَصَدِّقِ عليه وإلى المُقْرِضِ.

واختلف في أيهما ينال منزلة الأفضلية على صاحبه، مع أن المراد بالمُقْرِضِ هنا: المُسَلِّف، هذا هو المتعارف عليه عند الناس، وأما في اصطلاح الشرع: فهو بذل المال إحسانًا تبرعًا وقرضًا.

وأيضًا: المراد بالقرض هنا: القرض الحَسَن، وهو القرض المشتمل على آداب عشرة معروفة عند المفسرين، أما لو كان المُقْرِضُ قرضًا رِبَوِيًّا أو مائتًا على

المُقْرِضُ، فهو مأزور لا مأجور، ولا مفاضلة ها هنا. وقد استُدل على فضل القرض والمُقْرِضِ بقول الرسول ﷺ: «إِنَّ السَّلْفَ يَجْرِي مَجْرَى شَطْرِ الصَّدَقَةِ». أخرجه أحمد (٤١٢/١)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، وهو حديث حسن. ولفظ ابن ماجه رقم (٢٤٣٠): «ما من مسلم يقرض مسلماً قرضاً مرتين إلا كان كصدقته مرة».

والحديث دال على أن المُتَصَدِّقَ أفضل من المُقْرِضِ، وما جاء في الأحاديث مما يفيد أن المُقْرِضَ أفضل من المُتَصَدِّقِ، فهي أحاديث لا تصح. فخلاصة المسألة: أن كلاً منهما محسنٌ، والمُتَصَدِّقُ أعظم إحساناً من المُقْرِضِ، وأرفع درجة، وأكمل فضيلة. نعم، إذا كان المُقْرِضُ يُنْظَرُ المعسر، أو يتجاوز عنه، فهنا ترتقي مرتبته إلى مرتبة المُتَصَدِّقِ، وربما إلى أعلى منه، والله أعلم.

#### ١٥ - المفاضلة بين المجاهد والعابد:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: دُلَّنِي عَلَى عَمَلٍ يَعْدِلُ الْجِهَادَ قَالَ: «لَا أَجِدُهُ!». قَالَ: هَلْ تَسْتَطِيعُ إِذَا خَرَجَ الْمُجَاهِدُ أَنْ تَدْخُلَ مَسْجِدَكَ فَتَقُومَ وَلَا تَقُورَ، وَتَصُومَ وَلَا تُفْطِرَ. قَالَ: وَمَنْ يَسْتَطِيعُ ذَلِكَ». أخرجه البخاري رقم (٢٧٨٥)، ومسلم رقم (١٨٧٨)، باختلاف.

دل هذا الحديث: على فضل المجاهد على العابد، والعابد هو المُكْثَرُ من نوافل الصلاة والصيام؛ لأن من جمع بين الإكثار من هاتين العبادتين يسمى عبداً.

## ١٦ - المفاضلة بين جهاد المبتدعة بالحجة والبيان، وجهاد الكفار بالسيف والسنان:

هذه المفاضلة من نفائس الفقه الدقيق!

قال ابن عقيل الحنبلي عن شيخه أبي الفضل الهَمْداني رحمته الله: «مبتدعة الإسلام، والكذابون، والواضعون للحديث، أشد من الملحدين؛ لأن الملحدين قصدوا إفساد الدين من خارج، وهؤلاء قصدوا إفساده من داخل، فَهُمْ كَأَهْل بَلَدٍ سَعَوْا فِي فُسَادِ أَحْوَالِهِ، وَالْمَلْحَدُونَ كَالْمَحَاصِرِينَ مِنْ خَارِجٍ، فَالِدُخْلَاءُ يَفْتَحُونَ الْحَصْنَ، فَهُمْ شَرٌّ عَلَى الْإِسْلَامِ مِنْ غَيْرِ الْمَلَابِسِينَ لَهُ». نقلًا من «الصارم المسلول» لشيخ الإسلام ابن تيمية (١/١٧٨).

وقال محمد بن يحيى الذهلي رحمته الله: «سمعت يحيى بن معين يقول: الذب عن السنة، أفضل من الجهاد في سبيل الله. فقلت ليحيى: الرجل ينفق ماله، ويتعب نفسه، ويجاهد، فهذا أفضل منه؟! قال: نعم، بكثير». نقلًا من «سير أعلام النبلاء» (٨/٥١٦).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله كما في «مجموع الفتاوى» (٩/٧): «من الحكايات المشهورة التي بلغتنا: أن الشيخ أبا عمرو بن الصلاح: أمر بانتزاع مدرسة معروفة من أبي الحسن الآمدي، وقال: أَخْذُهَا مِنْهُ أَفْضَلُ مِنْ أَخْذِ عِكَاءِ». وأصل دليل هذه المسألة: هو الحديث المتواتر في الأمر بقتال الخوارج<sup>(١)</sup>؛ فهم مبتدعة بدعة مغلظة؛ بسبب ما وقعوا فيه من تكفير المسلمين، واستحلال دماءهم!

(١) ومن ذلك: حديث أبي سعيد رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لَإِنْ أَدْرَكْتَهُمْ لِأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ عَادٍ».

أخرجه البخاري رقم (٣٣٤٤)، ومسلم رقم (١٠٦٤).

فأهل البدع المتحقِّقين ضررهم على المسلمين أعظم من ضرر الكفار؛ لأنهم يفسدون من الداخل.

فالمقاوم لهم أفضل من المجاهد في قتال الكفار؛ لأن قتال الكفار يفعل كثر من المسلمين، أما جهاد أهل البدع بالحجة والبيان، فأهله قليل، والبلاء به عظيم، وبهذا ظهرت الأفضلية للمجاهد في الرد على أهل البدع على المجاهد في سبيل الله.

### ١٧- المفاضلة بين القاضي بالحق، والمجاهد في سبيل الله:

قال مسروق رحمته الله: «لأن أقضي يوماً وأوافق فيه الحق والعدل، أَحَبَّ إليَّ من غزو سنة!». أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٨٢/٦)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٥٤٠/٤)، وابن أبي خيثمة في «تاريخه» (١٣٣/٣) رقم (٤١٣٦)، والبيهقي في «السنن» (١٥٢/١٠).

وقال الخفاف رحمته الله بعد أن ذكر هذا الأثر: «ذكر مسروق محاسن القضاء؛ لأنه ابتلي به، ومن ابتلي بشيء يذكر محاسن ذلك الشيء، هذا هو العادة. وإنما قال ذلك؛ لأن الجهاد فيه أمرٌ بالمعروف، وفي القضاء بحقٌ أمرٌ بالمعروف، وإظهار الحق، ونصرة المظلوم، فيكون نفع القضاء أعم، وما يكون أعم نفعاً كان أفضل». «أدب القاضي» (١٤٤-١٤٥).

وقال أيضاً رحمته الله: «ولأننا قد ذكرنا من قبل: أن القضاء بحق أفضل من الجهاد في سبيل الله، والجهاد في سبيل الله أفضل من التخلي لنفل العبادة». «أدب القاضي» (١٥٧/١).

وقال شمس الدين الرملي في القضاء: «ذهب الغزالي إلى تفضيله على الجهاد». نقلاً من «النظام القضائي في الفقه الإسلامي» ص (٢٢).

وقال ضياء الدين ابن أبي زيد القرشي في «معالم القرية في طلب الحسبة» ص(٢٠٣): «والقضاء من فروض الكفايات، إذا قام به بعض قوم سقط عن الباقين، وهو من قبيل الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وهو أفضل من الجهاد، فإن تركوا القضاء أثموا الجميع».

قلت: التفضيل المذكور يحتاج إلى شيء من التفصيل، وهو: إن كان الجهاد فرض كفاية، فالقاضي بالحق أفضل من هذا المجاهد؛ لأن كليهما قائم بفرض كفاية، والقضاة يقل وجودهم بخلاف المجاهدين، فيكثر، فالمجاهدون كثير وإن كان الجهاد فرض عين، فالمجاهد أفضل من القاضي طرداً للقاعدة: أن فرض العين أفضل من فرض الكفاية، والله أعلم.

#### ١٨ - المفاضلة بين عائشة وخديجة رضي الله عنهما:

سئل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، كما في «مجموع الفتاوى» (٣٩٣/٤) عن خديجة وعائشة أمي المؤمنين رضي الله عنهما، أيتهما أفضل فأجاب: «بأن سبق خديجة وتأثيرها في أول الإسلام؛ ونصرها، وقيامها في الدين، لم تشركها فيه عائشة، ولا غيرها من أمهات المؤمنين. وتأثير عائشة في آخر الإسلام، وحمل الدين، وتبليغه إلى الأمة؛ وإدراكها من العلم ما لم تشركها فيه خديجة، ولا غيرها مما تميزت به عن غيرها».

ويُزاد على ما ذكره شيخ الإسلام: أن خديجة رضي الله عنها أفضل؛ لأنها أسلمت في الوقت الذي لم يُسلم فيه إلا أفراد من الناس، ومن أسلم في هذا الوقت كان أعظم أجراً ممن تأخر إسلامه، بدليل قول الرسول صلى الله عليه وسلم يخاطب بعض الصحابة رضي الله عنهم: «لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي؛ فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَتَفَقَّ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا، مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ!».

أخرجه البخاري رقم (٣٦٧٣)، ومسلم رقم (٢٥٤١)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

وأخرجه مسلم رقم (٢٥٤٠)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

بل قال الله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلَ أُولِيكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مَنِ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَتْلُوا وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد: ١٠]. والله أعلم.

### ١٩ - المفاضلة بين الحبيب، والخليل:

قال ابن القيم رحمته الله في "روضة المحبين" ص (٧٨): «وقد ظنَّ بعض من لا علم عنده أن الحبيب أفضل من الخليل، وقال: محمد حبيب الله، وإبراهيم خليل الله. وهذا باطل من وجوه كثيرة، منها: أن الخلَّة خاصة، والمحبة عامة؛ فإن الله يُحِبُّ التَّوَابِينَ، وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ، وقال في عباده المؤمنين: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة: ٥٤]. ومنها: أن النبي صلَّى الله عليه وآله وسلم نفى أن يكون له من أهل الأرض خليل <sup>(١)</sup>، وأخبر صلَّى الله عليه وآله وسلم: «أَنْ أَحَبَّ النِّسَاءَ إِلَيْهِ عَائِشَةُ، وَمِنْ الرِّجَالِ أَبُوهَا <sup>(٢)</sup>».

قلت: ترجيح أفضلية الخلَّة على المحبة، هو قول أكثر أهل العلم المُحَقِّقِينَ وهو الأظهر، والقاعدة هي: كل خليل حبيب، وليس كل حبيب خليلًا.

(١) أخرج البخاري رقم (٤٦٧)، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صلَّى الله عليه وآله وسلم فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ عَاصِبٌ رَأْسُهُ بِخَزَقَةٍ، فَقَعَدَ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: إِنَّهُ لَيْسَ مِنَ النَّاسِ أَحَدٌ أَمَنَ عَلَيَّ فِي نَفْسِهِ وَمَالِهِ مِنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي قُحَافَةَ، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنَ النَّاسِ خَلِيلًا، لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا، وَلَكِنْ خُلَّةُ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ، سُدُّوا عَنِّي كُلَّ خَوْخَةٍ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ غَيْرَ خَوْخَةٍ أَبِي بَكْرٍ!».

(٢) أخرجه البخاري رقم (٣٦٦٢)، ومسلم رقم (٢٣٨٤)، من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه.

## ٢٠- المفاضلة بين عائشة وفاطمة بنت سيد الأولين والآخرين ﷺ

ورويها.

قال ابن القيم رحمه الله في "بدائع الفوائد" (٣/ ١١٠١-١١٠٢): «الخلاف في كون عائشة أفضل من فاطمة، أو فاطمة أفضل، إذا حُرِّزَ محل التفضيل صار وفاقاً، فالتفضيل بدون التفصيل لا يستقيم.

فإن أُريد بالفضل: كثرة الثواب عند الله عز وجل؛ فذلك أمر لا يُطْلَع عليه إلا بالنص؛ لأنه بحسب تفاضل أعمال القلوب، لا بمجرد أعمال الجوارح، وكم من عاملين أحدهما أكثر عملاً بجوارحه، والآخر أرفع درجة منه في الجنة.

وإن أُريد بالتفضيل: التفضل بالعلم؛ فلا ريب أن عائشة أعلم، وأنفع للأمة، وأدَّتْ إلى الأمة من العلم ما لم يُؤدَّ غيرها، واحتاج إليها خاص الأمة وعامتها. وإن أُريد بالتفضيل: شرف الأصل، وجلالة النسب؛ فلا ريب: أن فاطمة أفضل، فإنها بضعة من النبي ﷺ، وذلك اختصاص لم يشركها فيه غير أخواتها. وإن أُريد السيادة؛ ففاطمة سيدة نساء الأمة».

وظاهر الأدلة المستفيضة: أن فاطمة رضي الله عنها أفضل من عائشة رضي الله عنها مطلقاً؛ لأن الرسول ﷺ جعلها سيدة نساء المؤمنين في الجنة، ولا تشاركها عائشة رضي الله عنها في هذا؛ ولأنها بضعة منه عليه الصلاة والسلام، وعائشة رضي الله عنها لا تشارك فاطمة رضي الله عنها في هذا أيضاً، فبهذين الدليلين يترجح تفضيل فاطمة رضي الله عنها على عائشة رضي الله عنها مطلقاً، وعائشة رضي الله عنها أفضل من فاطمة رضي الله عنها في العلم ونشره، وهذا تفضيل مُقيّد.

أكتفي بما سبق ذكره من المفاضلة بين الأشخاص القائمين، والمتصفين بالصفات، التي تدل على المفاضلة في الكمال في الإيمان، وزيادة الصلاح، وتقوى الرحمن، وبقيت أنواع من جنس هذه المفاضلة، كالمفاضلة بين نساء

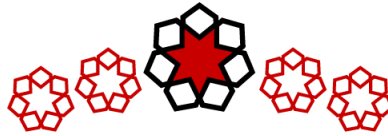


الدنيا، والخور العين، وبين الشيخ والشاب، وبين بني إسماعيل عليه السلام وبين بني إسحاق، وأمثال هذه كثيرة، تركتها اختصاراً.

وأما المفاضلة بين الأعمال الصالحة من أنواع العبادات، والطاعات، والإحسان، والبر، فهو مجال واسع، وقد سبق أن ذكرنا في الضوابط جملة مباركة توازي، أو تزيد على ما ذكرناه هنا في حق الأشخاص.

وبهذا الإيضاح: أكون قد أتيت على قسطٍ وافر من المفاضلة بين الإيمان، والعبادات الظاهرة، والباطنة، والأعمال الصالحة، وبين القائمين بذلك، وهذا إبراز وإظهار لما دفنته المساواة الديمقراطية من هذا التفاضل، وإشغال الناس بسفساف مساواتهم المدحورة، التي لا يقرها شرعٌ، ولا عقلٌ، ولا فطرةٌ، ولا واقعٌ.

ولا تنتهي بوائق دعوة المساواة في التعدي على الفضائل؛ إذ لو كانت محاربتها للتفضيل في قضية واحدة لجاز ذلك عند عالم المتساهلين، والمتجاهلين لعظمة التفاضل، لكن لا يقبل عند جميع العقلاء المحاربة للفضائل بهذه السعة، فكيف ولا يزال دعاة المساواة ساعين إلى الازدياد من طمس معالم هذا الدين العظيم، والتشريع الكبير، ولكن الله لهم بالمرصاد، فليوطنوا أنفسهم على مكره سبحانه بهم، مجازاةً لهم على مكرهم بدينه وعباده.



## ٤

## الفصل الرابع: العدل

تقدم في الفصول السابقة: أن التفاضل حاصلٌ في الخلق عمومًا، في أصل خلقهم، وأعيانهم، وصفاتهم، وأقوالهم، وأعمالهم الظاهرة والباطنة، وأحوالهم، وأن الأدلة في هذا التفاضل كثيرة، استفاض بذكرها القرآن الكريم، وهكذا تواترت بذلك السنة النبوية.

وهذا يدل على عناية الشريعة عناية كبيرة بالتفاضل للمصالح العظيمة، والمنافع العظيمة، وهذا أوان الشروع في بيان العدل الذي مُلئت بذكره الشريعة الإسلامية، وفُطِرَ الناس على حبه، مع بيان ما تيسر من إيضاح قواعده، وغير ذلك.

## تعريف العدل لغة واصطلاحًا

تنوعت تعريفات العدل عند أهل العلم، لتنوع علومهم، فهذا لغويٌّ وهذا مفسّرٌ، وهذا فقيهٌ، ونحو ذلك، ومن هذه التعريفات الآتي:

أما أهل اللغة:

فقال ابن منظور رحمته الله في «لسان العرب» (١١/٤٣٠): «العدل ما قام في النفوس أنه مستقيم وهو ضد الجور».

وقال ابن الأثير رحمته الله في «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٣/١٩٠): «العدل هو الذي لا يميل به الهوى، فيجور في الحكم».

وقال ابن فارس رحمته الله في «مقاييس اللغة» (٣٢٩/٢): «عدل ... يدل على استواء والمعادلة هي المساواة، والعدل نقيض الجور».

وقال الجاحظ في «تهذيب الأخلاق» - المنسوب إليه - ص (٢٨) في العدل: «قيل: هو استعمال الأمور في مواضعها، وأوقاتها، ووجوهها، ومقاديرها من غير سرفٍ، ولا تقصيرٍ، ولا تقديمٍ، ولا تأخير».

وأما غير أهل اللغة:

فقد قال القرطبي رحمته الله في «الجامع لأحكام القرآن» (١٦٦/١٠): «العدل هو كل مفروض من عقائد، وشرائع في أداء الأمانات، وترك الظلم، والإنصاف، وإعطاء الحق».

وقال السيوطي رحمته الله في «الإتقان في علوم القرآن» (١٥٨٨/٥) في تعريف العدل: «وهو الصراط المستقيم، المتوسط بين طرفي الإفراط والتفريط، المومى به إلى جميع الواجبات في الاعتقاد، والأخلاق، والعبودية».

وفي «الموسوعة الفقهية الكويتية» (٥/٣٠): «العدل خلاف الجور، وهو في اللغة: القصد في الأمور، وهو عبارة عن الأمر المتوسط بين طرفي الإفراط والتفريط. والعدل من الناس: هو المرضي قوله وحكمه... والعدل في اصطلاح الفقهاء: من تكون حسناته غالبية على سيئاته».

وقال ابن عثيمين رحمته الله كما في «مجموع فتاواه» (١٨٩/٨) في تعريف العدل: «وهو الجمع بين المتساويين والتفريق بين المختلفين».

قلت: خلاصة ما سبق ذكره من تعاريف العدل لغة واصطلاحاً الآتي:

(١) لا يختلف أهل العلم واللغة: أن العدل ضد الجور والظلم.

- (٢) لا يختلفون: أن العدل هو التوسط في الأمور، بين الإفراط والتفريط.
- (٣) أعم تعريف للعدل هو: إنزال الأمور منازلها، ووضعها في مواضعها، على حسب أوقاتها، ومقاديرها، وأمكنتها، من غير سرف، ولا تقتير.
- والعدل عند الفقهاء: هو غلبة الحسنات على السيئات.
- واتضح مما سبق: أن العدل ليس محصوراً على المساواة المعتبرة شرعاً، بل هي نوع من أنواعه، فمن فَسَّرَ العدل بالمساواة الشرعية، ممن يُعتد بكلامه من أهل العلم، فيُحمل كلامه على نوع من أنواع العدل، كما هو المعروف، لا أنها محصورة عليه؛ فإنه لا قائل بهذا معتبر، مع أن هذا التفسير للعدل قاصر، لا سيما عند وجود النزاع إلى المساواة المهلكة.

## ألفاظ تطلق ويراد بها العدل

- للعدل إطلاقات كثيرة، وبيان ذلك في الآتي:
- (١) القسط: قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِٱلْقِسْطِ﴾ [النساء: ١٣٥].
- قال الثعلبي رحمه الله في "تفسيره" (٤٣/١١): «قال أهل المعاني: القسط: العدل. يقال: أقسط الرجل يقسط إقسطاً، إذا عدل. وقسط يقسط قسوطاً، إذا جار.»
- وقال الشوكاني رحمه الله في "فتح القدير" (٦٧٧/١): «والمعروف عند أهل اللغة: أن أقسط بمعنى: عدل. وقسط بمعنى: جار.»
- (٢) الحق: قال تعالى: ﴿يَكْدَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي ٱلْأَرْضِ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ﴾ [ص: ٢٦].
- قال ابن جرير رحمه الله في "تفسيره" (٧٧/٢٠): «يقول: بالعدل والإنصاف،

وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل».

(٣) الإنصاف: قال أبو حيان رحمته الله في «البحر المحيط» (٦/٥٨٦): «قال أبو سليمان: العدل في لسان العرب: الإنصاف».

وقال الشنقيطي رحمته الله في «أضواء البيان» (٢/٤٣٧): «العدل في اللغة: القسط، والإنصاف، وعدم الجور، وأصله: التوسط بين المرتبتين، أي: الإفراط والتفريط، فمن جانب الإفراط والتفريط، فقد عدل».

(٤) السواء: قال تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [آل عمران: ٦٤].

قال ابن جرير رحمته الله في «تفسيره» (٥/٤٧٥): «وقوله: ﴿كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ وبمثل الذي قلنا في تأويل قوله: ﴿كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا﴾ وأن السواء هو العدل، قال أهل التأويل».

وقال الزجاج رحمته الله في «معاني القرآن» (١/٤٢٥): «يريد بالسواء: العدل. كذا يقول أهل اللغة. وهو الحق». وقال به البيضاوي وأبو حيان والسمين والسيوطي رحمته الله.

وقال المراغي رحمته الله في «تفسيره» (٣/١٧٨) في سواء: «مقالة عادلة اتفقت عليها الرسل والكتب التي أنزلت إليهم، فقد أمرت بها في التوراة، والإنجيل، والقرآن».

(٥) المساواة المعتبرة: قال الخازن رحمته الله في «تفسيره» (٣/٩٥): «وأصل العدل في اللغة: المساواة في كل شيء، من غير زيادة في شيء، ولا غلو، ولا نقصان فيه».

وقال ابن عاشور رحمته الله في «تفسيره» (٥/٩٤): «والعدل ضد الجور، فهو في اللغة: التسوية».

(٦) الميزان: قال الله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَٰنَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥].

قال ابن القيم رحمته الله في "مفتاح دار السعادة" ص (٣٣٦): «أنزل الله كتابه، وأنزل الميزان، وهو العدل، ليقوم الناس بالقسط».

(٧) الفدية: قال رسول الله صلوات الله عليه وآله في حديث: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا».

أخرجه البخاري رقم (٧٣٠٠)، ومسلم رقم (١٣٧٠)، من حديث علي رضي الله عنه. وهذا التعريف قال به جماعة من أهل اللغة.

والمراد من سرد ألفاظ تدل على العدل: إيضاح أن إطلاقات يراد بها العدل واسعة، وكثيرة، ومتنوعة، وأن كلمة العدل غزيرة في معناها، عظيمة في مبناها، وليست محصورة على المساواة الشرعية، فضلاً عن أن تكون في المساواة غير الشرعية.

**نُبَيِّهُ:** بعض العلماء يقول: «العدل ليس إلا شعبة من شعب المساواة». وهذا الكلام خلاف ما سبق ذكره، وخلاف ما سيأتي من إطلاق الله ﷻ الأمر بالعدل على جهة العموم، دون أن يحصل ذلك في المساواة، فهذا القول خلاف التحقيق.

### قاعدة في العدل: كل ما أمر الله عز وجل به راجع إلى العدل

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله كما في "مجموع الفتاوى" (١٥٧/١٨): «قوله: «وجعلته بينكم محرماً؛ فلا تظالموا»<sup>(١)</sup> فإنها تجمع الدين كله؛ فإن ما نهى الله عنه راجع إلى الظلم، وكل ما أمر به راجع إلى العدل».

ومرادي من ذكر هذه القاعدة: أن أوامر الله ﷻ كثيرة، ومتنوعة، تنوعاً

(١) قطعة من حديث أبي ذر رضي الله عنه، أخرجه مسلم رقم (٢٥٧٧).

ظاهراً، كالأمر بالتوحيد والصلاة، والصيام، والزكاة، والحج، وطاعة الوالدين، والإحسان إلى الجار، وغير ذلك، وهي مع هذا التنوع، كلها من عدل الله ﷻ، وفضله على عباده، ورحمته بهم، أوجبها عليهم، ليقوموا بتنفيذها، والمساورة إلى ذلك.

### العدل ممدوح عند أهل الأرض

العدل محبوب، ومرغوب، ومطلوب عند كل من سمع به، وقد عَظَّمَتِ الأم وأحبه العالم، بل قُطِرَ المخلوق البشري على حب العدل؛ فلهذا يطالب به جميع الناس في دينهم ودنياهم.

ومن كلام أهل العلم في هذا: ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «منهاج السنة النبوية» (١٢٧/٥): «والعدل مما اتفق أهل الأرض: على مدحه ومحبته، والثناء على أهله، ومحبتهم، والظلم مما اتفقوا: على بغضه، وذمه، وتقبيحه، وذم أهله، وبغضهم».

وقال أيضاً كما في «مجموع الفتاوى» (٢٨/٦٢-٦٣): «إن الناس لم يتنازعوا في أن عاقبة الظلم وخيمة، وعاقبة العدل كريمة».

وقال أيضاً كما في المصدر نفسه (٢٨/١٤٦): «العدل نظام كل شيء، فإذا أُقيم أَمُرُّ الدنيا بعدلٍ قامت، وإن لم يكن لصاحبها في الآخرة من خلاق، ومتى لم تقم بعدلٍ لم تقم، وإن كان لصاحبها من الإيمان ما يجزى به في الآخرة».

وقال ابن القيم رحمته الله في «الطرق الحكيمة» (١/٣١): «إن الله سبحانه أرسل رسله، وأنزل كتبه، ليقوم الناس بالقسط، وهو العدل الذي قامت به

الأرض والسموات. فإذا ظهرت أمارات العدل، وأسفر وجهه بأي طريق كان، فثم شرع الله ودينه».

وقال الزحيلي رحمته الله في «تفسيره» (١٢٤/٥): «العدل أساس الملك، وأمرٌ تقتضيه الحضارة، والعمران، والتقدم، وتَشِينُدُ به كل العقول، وأصل من أصول الحكم في الإسلام ... وأجمعت الشرائع السماوية: على وجوب إقامة العدل. فعلى الحاكم وأتباعه من الولاة، والموظفين، والقضاة: التزام العدل؛ حتى تصل الحقوق»<sup>(١)</sup>.

ومرادي من هذه النقولات: أن الأمم على مر العصور، وكر الدهور، أطلقت تعظيم العدل حسب أفهامها، ولم تطلق ذلك في المساواة التي هي معتبرة، ناهيك عن إطلاقه على المساواة الديمقراطية المطلقة، التي ليس لها محل من الإعراب، بل هي دسيسة على العالم في هذا العصر!

فالعدل مما اتفقت على حُسْنِه الشرائع الإلهية، والعقول السليمة، والنفوس الزكية، بل حُسْنِه مستقر في الفِطْر، فإن كل نفس تنشرح لمظاهر العدل.

## الشرعية الإسلامية كلها عدلٌ وفضلٌ

قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ﴾ [الحديد: ٢٥].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله كما في «مجموع الفتاوى» (٣٦٦/٣٥)

(١) وقد ذكرت نقل الإجماع على مدح أهل الأرض للعدل في «إجماعات المفسرين»، سورة المائدة، آية (٨).



وهو يُفسَّرُ هذه الآية: «فَبَيْنَ سُبْحَانِهِ وَتَعَالَى: أَنَّهُ أَنْزَلَ الْكِتَابَ، وَأَنْزَلَ الْعَدْلَ، وَمَا بِهِ يُعْرَفُ الْعَدْلَ، لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ، وَأَنْزَلَ الْحَدِيدَ. فَمَنْ خَرَجَ عَنِ الْكِتَابِ وَالْمِيزَانِ، قُوتِلَ بِالْحَدِيدِ، فَالْكِتَابُ وَالْعَدْلُ مُتَلَازِمَانِ، وَالْكِتَابُ هُوَ الْمَبْنِيُّ لِلشَّرْعِ، فَالشَّرْعُ هُوَ الْعَدْلُ، وَالْعَدْلُ هُوَ الشَّرْعُ».

وقال أيضاً في «الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح» (٥٨-٥٩): «الشرائع ثلاثة: شريعة عدل فقط، وشريعة فضل فقط، وشريعة تجمع العدل والفضل، فتوجب العدل، وتندب إلى الفضل، وهذه أكمل الشرائع الثلاث، وهي: شريعة القرآن الذي جمع فيه بين العدل والفضل».

وقال ابن القيم رحمته الله في «إعلام الموقعين» (٣/٣): «فإن الشريعة مبناها وأساسها على الحكم، ومصالح العباد في المعاش والمعاد، وهي عدل كلها، ورحمة كلها، ومصالح كلها، وحكمة كلها؛ فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث؛ فليست من الشريعة، وإن أُدخلت فيها بالتأويل؛ فالشريعة عدل الله بين عباده، ورحمته بين خلقه، وظله في أرضه، وحكمته الدالة عليه، وعلى صدق رسوله صلوات الله وسلامه عليه، أتم دلالة وأصدقها».

وقال أيضاً في «شفاء العليل» ص (٥٦٧) في شريعة الإسلام: «ولقد شهد لها عقلاء الفلاسفة بالكمال والتمام، وأنه لم يطرق العالم ناموس أكمل، ولا أحكم منها».

وقال القاسمي رحمته الله في «تفسيره» (٢/٢٠٦): «وقد اتفق العقلاء قاطبة، والفلاسفة: أن دين الإسلام أرقى الأديان كلها؛ لما حوى من حاجيات الكمال البشري».

وقال ابن عاشور رحمته الله في «أصول النظام الاجتماعي» ص (٢٠٨) في الإسلام: «تسامع به العرب في باديتهم، وعلموا أن الإسلام هو سبب كمال

الأنفس، وصفاء الأخلاق».

مرادي من هذه النقول: أن الشريعة الإسلامية يُطلق عليها شريعة العدل والفضل، ولا يجوز بحال أن يُطلق عليها شريعة المساواة، فقول القائل: جاءت الشريعة الإسلامية بالمساواة، هذا الكلام في عصرنا محتمل لحق وباطل، أما الحق فهو أن يراد بذلك المساواة التي هي نوع من أنواع العدل، ولا تخرج عنه، وأما الباطل فيُراد بذلك ما تفوه به دعاة الإجرام من المساواة المطلقة.

فالأولى: ترك هذا الكلام، ويكتفى بالقول: جاءت الشريعة الإسلامية بالعدل والفضل.

### أمر الله ﷻ جميع المكلفين بالعدل والإحسان

○ قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ﴾ [النحل: ٩٠].

قال ابن مسعود رضي الله عنه: «إن أجمع آية في القرآن في سورة النحل ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَىٰ﴾ إلى آخر الآية». أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (٣٣٧/١٤)، والطبراني في «الكبير» (١٣٢/٩)، والحاكم (٣٥٦/٢)، وغيرهم، وهو أثر حسن.

وعن الحسن البصري رحمته الله أنه قال في هذه الآية: «إن الله عز وجل جمع لكم الخير كله، والشر كله في آية واحدة. فوالله ما ترك العدل، والإحسان من طاعة الله شيئاً إلا جمعه، ولا ترك الفحشاء، والمنكر والبغي، من معصية الله شيئاً إلا جمعه». أخرجه البيهقي في «الشعب» رقم (١٣٨)، بسند حسن.

والمراد بالعدل في الآية: أساسه ورأسه، وهو توحيد الله ﷻ وفروعه، وهو أداء فريضة الله، والقيام بحقوق عباد الله على ما جاءت به الشريعة. وهذا التفسير هو جماع كلام المفسرين.

○ وقال تعالى: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا﴾ [الأنعام: ١٥٢].

قال ابن عادل رحمته الله في "تفسيره" (٥١٤ / ٨): «قوله: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا﴾ حمله المفسرون: على أداء الشهادة، والأمر والنهي».

○ وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ﴾ [النساء: ١٣٥].

لا خلاف بين المفسرين أن المراد بالقسط: العدل.

○ وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ﴾ [المائدة: ٨].

لا يتنازع المفسرون: أن معنى بالقسط: بالعدل والإنصاف.

○ وقال تعالى: ﴿وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ [النساء: ٥٨].

خلاصة كلام المفسرين: أن معنى بالعدل: أي: بالقسط، والحق، والصواب.

وقال ابن حزم رحمته الله في «الأخلاق والسير» ص (٣٧): «وجدتُ أفضل نعم الله تعالى على المرء: أن يطبعه على العدل وحبّه، وعلى الحق وإيثاره».

وقد أجمع أهل العلم: على أنه يجب على الحاكم والقاضي بين الناس أن يحكم بالعدل<sup>(١)</sup>، ولم يتطرقوا إلى ذكر المساواة الشرعية؛ لأن العدل أعم منها.

(١) والمسألة مزبورة في «إجماعات المفسرين»، سورة النساء، آية (٥٨).

○ وقال تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨].

وقوله: ﴿أَعْدِلُوا﴾، أمرٌ من الله ﷻ بالعدل، والإنصاف، ولو مع الكفار، وعلى هذا أهل التفسير.

○ قوله تعالى: ﴿وَأْمُرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ﴾ [الشورى: ١٥].

أي: أسوي، وأمائل في التبليغ، والأحكام، والمعاملة فيما بينكم.

وقال ابن عثيمين رحمه الله في «تفسيره» (٤٧٢/٩) عند هذه الآية: «وقد ذكر العلماء ﷺ: أنه لو اجتمع مسلم وكافر في خصومة بين يدي القاضي، فإن الواجب عليه أن يعدل بينهما في الجلوس، وفي النظر، وفي الكلام».

○ وقال الله تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَاهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [النحل: ٧٦].

والمراد بالعدل: الصدق، والحق، والصواب، والفصل، بلا خلاف مؤثر بين المفسرين.

○ وقال الله تعالى: ﴿فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الحجرات: ٩].

لا يختلف المفسرون: أن معنى بالعدل: بالحق، والإنصاف، دون محاباة.

○ وقال تعالى: ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [المائدة: ٤٢].

والمراد بالقسط: العدل، والحق والصواب، لا يختلف في هذا أهل التفسير.

○ ومدح الله ﷻ من أقام العدل، بقوله: ﴿وَمِنْ قَوْمٍ مُّوسَىٰ أُمّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْذَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٩].

ومعنى يعدلون: يحكمون، وينصفون، ويقضون في أحكامهم، لا نزاع في هذا بين المفسرين.

○ وقال تعالى: ﴿وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْذَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨١].

لا يختلف المفسرون: أن معنى يعدلون: يحكمون، ويقضون، وينصفون. إلى غير ذلك من الآيات.

والأحاديث الواردة في العدل كثيرة في وجوبه، أو استحبابه، ومن ذلك:

○ عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ الْمُقْسِطِينَ عِنْدَ اللَّهِ عَلَىٰ مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ ﷻ، وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ، الَّذِينَ يَعْذَلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وَلَوْ». أخرجه مسلم رقم (١٨٢٧).

○ وعن النعمان بن بشير رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «اتَّقُوا اللَّهَ وَاعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ». أخرجه البخاري رقم (٢٥٨٧).

○ وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا حَكَمْتُمْ فَأَعْدِلُوا». أخرجه ابن أبي عاصم في «الديات» ص (٥٦)، وابن عدي في «الكامل» (٣٢٨/٢)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١١٣/٢). وجوّد إسناده الألباني

في «الصحيحة» رقم (٤٦٩).

○ وعن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: «بَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي عُسْرِنَا وَيُسْرِنَا وَمَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا، وَعَلَى أَنْ لَا نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ، وَعَلَى أَنْ نَقُولَ بِالْعَدْلِ أَيْنَ كُنَّا، لَا نَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَائِمَةً».

أخرجه النسائي رقم (٤١٥٣)، وصححه الألباني.

○ وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «... ثَلَاثٌ مُنْجِيَاتٌ ... الْعَدْلُ فِي الْعَصَبِ وَالرِّضَا، وَالْقَصْدُ فِي الْفَقْرِ وَالْغِنَى، وَخَشْيَةُ اللَّهِ فِي السِّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ...».

أخرجه البزار في «البحر الزخار» رقم (٦٤٩١) وغيره، وحسنه الألباني في «الصحيحة» رقم (١٨٠٢) بطرقه وشواهد.

فَعَلِمَ مِنْ هَذَا: أَنَّ الْقُرْآنَ أَطْلَقَ الْأَمْرَ بِالْعَدْلِ وَرَغَّبَ فِيهِ وَأَوْجَبَهُ، وَلَمْ يَأْمُرْ بِالمساواة، أَمْ يَنْدُبُ إِلَيْهَا، وَلَمْ يَحْثْ عَلَيْهَا، وَنَدَّبَ إِلَى الْإِحْسَانِ، وَهُوَ الْفَضْلُ، دُونَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ لِلْمساواة.

## قاعدة: العدل إعطاء كل ذي حق حقه

ما سبق ذكره في القواعد والضوابط في بيان التفضيل الشرعي، وما سيأتي من التفضيل في الفصول الآتية، هو كله إعطاء من الله ﷻ كل ذي حق حقه، حسب ما اقتضته حكمة الله، وكمال عدله، وواسع فضله، سبحانه وتعالى. فهذا الإعطاء واجب قبوله، والتسليم به، فَمَنْ رَضِيَ بِهِ فَلَهُ الرِّضَى، وَمَنْ سَخَطَ فَعَلَيْهِ السَّخَطُ، وَمِنَ الْأَدْلَةِ عَلَى ذَلِكَ:

عن أبي أمامة رضي الله عنه قال: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ فِي خُطْبَتِهِ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ: إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ». أخرجه أبو داود رقم (٢٨٧٠)، وابن ماجه رقم (٢٧١٣)، وأحمد (٢٦٧/٥).

وقد جاء هذا الحديث عن عمرو بن خارجه رضي الله عنه عند الترمذي رقم (٢١٢١)، والنسائي رقم (٣٦٤٣)، وأحمد (١٨٦/٤-١٨٧)، وأنس بن مالك رضي الله عنه عند ابن ماجه رقم (٢٧١٤).

قال الشافعي رحمته الله في «الأم» (١١٤/٤) في هذا الحديث: «إنه حديث متواتر وجدنا أهل الفتيا، ومن حفظها عنهم من أهل العلم بالمغازي وغيرهم، لا يختلفون أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قاله عام الفتح».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «منهاج السنة» (٢٠٣/٤) في هذا الحديث: «رواه أهل السنن كأبي داود وغيره، ورواه أهل السير، واتفقت الأمة عليه».

وقال الشنقيطي في «العذب النمير» (٢٣٨/٥): «قول بعض أهل العلم في هذا الحديث، بَيَّنَّ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيه: أن الله أعطى كل ذي حق حقه، قالوا: نص هذا الحديث: على أنه ما بقي لصاحب حقٍّ أبداً إلا أعطاه الله إياه».

والمراد من هذه القاعدة: بيان أن سنة الله ﷻ في عباده: إعطاؤهم حقوقهم على ما اقتضت حكمته، وعدله، وفضله، لا على جهة المساواة من جميع الوجوه، بل ساوى بينهم في أمورٍ، وفاوت بينهم في أمورٍ، حسب حكمته سبحانه وتعالى.

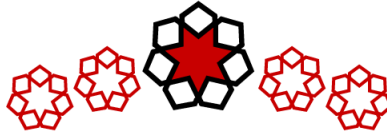
وعليه: فيجب على كل مسلم ومسلمة أن يكتفي بالحقوق التي له في القرآن والسنة؛ فهي كافية، شافية، وافية، نافعة له في أمور الدين، وفي أمور الدنيا والآخرة.

وأيضاً: حقوق العباد في الشريعة محفوظة لهم؛ فلا تبديل لها، ولا تغيير فيها، فأى حقوق أوسع من هذه الحقوق، وأنفع، وأدوم، وأبقى؟! فالمسلمون الذين يتهمون شريعة الإسلام في هضمهم حقوقهم، هم إما جهال بحقوقهم في الشريعة، وهذا هو الأغلب، وهؤلاء دواؤهم أن يتفقهوا في الإسلام.

وإما أصحاب إلحادٍ، وكفرٍ، وزندقةٍ، لا يعبأ الله بهم، ومن هؤلاء: دعاة المساواة الديمقراطية؛ حيث وصل بهم الجهل المركب أن ظنوا أن الديمقراطية أرحم بهم من أرحم الراحمين؛ قاتلهم الله أنى يؤفكون!

### قاعدة: العدل عواقبه كريمة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، كما في «مجموع الفتاوى» (٢٨/٦٢-٦٣): «إن الناس لم يتنازعوا: في أن عاقبة الظلم وخيمة، وعاقبة العدل كريمة».







## الفصل الخامس: قواعد في المساواة التي جاءت بها الشريعة الإسلامية

### القاعدة الأولى: المساواة المذكورة أصل في الأمور المشتركة في أمور الدين والدنيا.

المساواة الواردة في الشريعة شاملة لأُمورٍ مشتركة، متنوعة في الدين والدنيا، وهذا الاشتراك ليس محل إنكار في الجملة.

### القاعدة الثانية: كلما وجدت المساواة في الشريعة، وجدت فيها المفاضلة.

إنه من المعلوم أن المساواة بين شيئين، أو أكثر، داعية إلى المفاضلة بينهما، إما بالنص، أو بظاهر اللفظ، أو استنباطًا. فالتطلع إلى المفاضلة عند المساواة مطلب شرعي؛ لما جُبِلَ عليه الناس من تفاوت في أمورهم الحسية والمعنوية. مثال ذلك: الرجل والمرأة، فالمساواة بينهما في أشياء، والتفاضل في أشياء، كما سيأتي إيضاحه قريبًا.

### القاعدة الثالثة: كل المساواة التي جاءت بها الشريعة مقيدة لا مطلقة.

يتضح جليًا معنى هذه القاعدة: أن المساواة تجري في الأحوال التي ليس فيها مفاضلة، ولا تجري في الأحوال التي جرت فيها المفاضلة، فلا تجري بين

العالم والجاهل، وبين التقي والشقي، وبين الرجل المؤمن والكافر، وبين المرأة والرجل، وبين المسلمة والكافرة، وهلم جرا.

وقد سبق في قواعد المفاضلة وضوابطها بيان صفة المفاضلة، حتى فاقت سعتها المساواة الشرعية، وظهرت وعَلَتْ عليها.

بخلاف المساواة الديمقراطية؛ فالبلية الكبرى فيها الإطلاق، وهذا الإطلاق حقيقته الإخفاق، وجلب الشقاق، ومؤدًى إلى الاختلاف والافتراق، وموقع في أرذل أحوال النفاق.

### **القاعدة الرابعة: أي مساواة أديت شرعيتها مع دحضها الفوارق المعتبرة في الشريعة، فهي مساواة باطلة.**

هذه القاعدة من القواعد المهمة؛ لأن الاعتداء على الفوارق الشرعية يُعدُّ اعتداءً كبيراً. فالفوارق المعتبرة، والمناقب المحررة، والفضائل الظاهرة، والمميزات السائرة، والخصائص النيرة، لا يمكن إلغاؤها، وإن كان هنالك من تُسَوَّلُ له نفسه ذلك، ولكن هيئات هيئات أن يصل إلى ذلك.

### **القاعدة الخامسة: المساواة أصل برأسها، والمفاضلة أصل برأسها.**

المراد بهذه القاعدة: اعتبار كل واحدة من المساواة والمفاضلة كل واحدة على حدة، فالمساواة أصل برأسها في المتماثلين، والمفاضلة أصل برأسها في المختلفين، كالمفاضلة بين المسلم والكافر، والرجل والمرأة، وسيأتي بيان شافٍ كافٍ في تفاصيل هذه القاعدة، في بيان ما قد تمَّ من المساواة الديمقراطية.

**القاعدة السادسة: كل مساواة منَع منها مانع شرعي، فهي ملغية.**

موانع تحقيق المساواة متعددة، وهذه الموانع أقسام، ومنها الآتي:

١- جِليّة.

٢- شرعية.

٣- اجتماعية.

٤- سياسية.

وغير ذلك.

وهذه الموانع لكل واحدة منها أمثلة، وقد يجتمع أكثر من مانع في الواحدة منها.

فمثلاً: مساواة الرجل بالمرأة، المانع هنا: جِليّ، وهو: أن الرجل أقوى من المرأة حساً، وعقلاً، وتمييزاً، إلى جوانب أخرى فيها المنع من المساواة المذكورة.

وأما الموانع الشرعية: فهي أصول، وقواعد، وضوابط، قامت على أدلة من القرآن الكريم، والسنة النبوية، ومن الأمثلة على هذا: منع المرأة من تولي منصب الخلافة أو القضاء؛ لاختصاص الرجل بذلك أشياء كثيرة في هذا القسم.

وأما الموانع الاجتماعية: فهي ما كان فيه صلاح المجتمع، كمنع الجاهل أن يساوي العالم في النظر في مصالح المسلمين.

وأما الموانع السياسية: فهي موانع تقتضي إبطال المساواة؛ لما في إبطالها من إبقاء مصالح الأمة على السداد، والحفظ، والرعاية، كتولي الكافر في بلاد المسلمين على المسلمين، وكاستشارة العدو الكافر في مصالح المسلمين، فلا يمكن أن يستوي المستشار العدو، والمستشار الصديق.

## القاعدة السابعة: كل المساواة المعتبرة جزء من العدل الشرعي، وليس العكس.

تقدم: أن المساواة الشرعية نوعٌ من أنواع العدل الذي جات به الشريعة؛ فهي جزء من العدل في بعض فروعهِ وتفاصيلهِ، كالمساواة في إقامة الحدود على الجناة، وغير ذلك، فلا تخرج المساواة عن هذا، فمن عَمَّمَهَا وجعلها هي العدل، فقد جنى على المساواة الشرعية، وعلى العدل.

وهكذا سَوَى في إثبات حقوق الميراث للورثة، قال سبحانه وتعالى:

﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ﴾ [النساء: ٣٢].

لكن لم يَسَوَ في الكم وهو نصيب كل واحد، بل العدل: للذكر مثل حظ الأنثيين.

## القاعدة الثامنة: كل ما كان قابلاً للزيادة، فهو قابل للنقصان.

المراد من هذه القاعدة: ألا وقوف عند المساواة، لكثرة الدواعي إلى الزيادة، أو النقصان، في الغالب. فإذا حصل أحدهما انتهت المساواة، وسارت المساواة إلى هذا، أو ذاك، فهذه الزيادة على المساواة، أو النقصان، قد تأتي على المساواة في كثير منها، قال تعالى: ﴿لِمَن شَاءَ مِنْكُمُ أَن يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ﴾ [المدر: ٣٧].

فأثبت الله عز وجل أن جميع المكلفين سائرون إما إلى تقدم في طاعته ومرضاته مع تفاوتهم في ذلك، أو تأخر وهو النقص مع تفاوتهم في ذلك. وليس أحد واقفاً لا يتقدم ولا يتأخر.

فاجعلوا أيها القراء هذه القاعدة محل اعتبار مهم عندكم.

### القاعدة التاسعة: كل مساواة شرعية، هي غالباً في جزء من المساوى به.

إن كل مساواة شرعية غالباً ما تكون في جزء من المساوى به، لا في كله؛ لأن التساوي في الغالب يكون في جهة، وبقية الجهات محفوفة بالمفاضلة.

والأدلة على هذه القاعدة كثيرة، ومنها: قوله تعالى: ﴿إِذْ نُسَوِّكُم مِّنَ الْعَالَمِينَ﴾ ﴿٩٨﴾

[الشعراء: ٩٨].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، كما في «مجموع الفتاوى» (٧/ ٧٥): «لم يريدوا به أنهم جعلوهم مساوين لله من كل وجه؛ فإن هذا لم يقله أحد من بني آدم، ولا نُقل عن قوم قط من الكفار أنهم قالوا: إن هذا العالم له خالقان متماثلان، حتى المجوس القائلين بالأصلين: النور والظلمة، متفقون: على أن جنس النور خير يستحق أن يُعبد ويُحمد، وأن الظلمة شريرة تستحق أن تُذم وتُلعن».

ومنها: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّن ذَكَرٍ وَأُنْثَى﴾ [الحجرات: ١٣].

جماهير المفسرين: على أن المراد بالذكر: آدم عليه السلام، وبالأُنثى: حواء عليها السلام، والمراد من الآية: -فيما يتعلق بالقاعدة- أن الرجال والنساء يتساوون في أصل الخلق، ويتفاضلون في تفاصيله، وتقاريعه، ومن ذلك: أن الرجال أفضل من النساء كما هو معلوم.

فالخلاصة: المساواة بين شيئين في جهة من الجهات، لا يلزم منها طرد المساواة في كل جهات المساوى به.

### القاعدة العاشرة: المساواة بين المؤمنين والمؤمنات في التشريع، إلا ما

#### خصه الدليل

هذا القاعدة قال بها جماهير أهل العلم، وهي واضحة في أن الأصل في

التشريع بين المؤمنين والمؤمنات، والمسلمين والمسلمات، المماثلة والمساواة بين الرجال والنساء، إلا ما خُص به الرجال، كقوله تعالى: ﴿أَقْرُبُوا خِفَافًا وَثِقَالًا﴾ [التوبة: ٤١]. فهذه في الرجال؛ لأن الآية في الجهاد، أو ما خُص به النساء، كقول الرسول ﷺ: «استوصوا بالنساء خيراً»<sup>(١)</sup>. فهذا الخطاب للأزواج والأولياء لا يدخل في ذلك النساء، وهكذا الخطابات الخاصة بالنساء لا يدخل فيها الرجال. وأما خطابات الرجال، فسيأتي أن النساء يدخلن في ذلك.

## تعريف المساواة الشرعية لغة وشرعاً

تعريف المساواة في اللغة:

قال ابن منظور رحمته الله في «لسان العرب» (٤١٠/١٤): «ويقال: ساويت هذا بذاك، إذا رفعته حتى بلغ قدره ومبلغه».

وقال أيضاً: «وتساوت الأمور، واستوت، وساويت بينهما أي: سويت، واستوى الشيئان، وتساويا: تماثلا، وسويته به».

وقال الراغب رحمته الله في «مفردات ألفاظ القرآن» ص (٤٣٩): «المساواة: المعادلة المتعبرة بالذرع والوزن والكيل». ونقله عنه الزبيدي في «تاج العروس» (٣٢٩/٣٨).

وقال العسكري رحمته الله في «الفروق» (١٥٦-١٥٥/١): «المساواة: تكون المقدارين اللذين لا يزيد أحدهما على الآخر، ولا ينقص عنه، والتساوي: التكافؤ في المقدار».

(١) أخرجه البخاري رقم (٥١٨٦)، ومسلم رقم (١٤٦٨)، من حديث أبي هريرة رضي عنه.

وقال الزبيدي رحمته الله في «تاج العروس» (٣٨/٣٢٩): «وفي المصباح: المساواة: المماثلة، والمعادلة، قدرًا وقيمة، ومنه قولهم: هذا يساوي درهمًا، أي: يعادل قيمته درهمًا».

وقال أيضًا في المصدر نفسه (٣٠/٣٨٠): «قال ابن بري: «المساواة تكون بين المختلفين في الجنس والمتفقين؛ لأن التساوي هو التكافؤ في المقدار، لا يزيد ولا ينقص».

وفي «المعجم الوسيط» (١/٤٦٦): «ساواه: ماثله وعادله، ويقال: ساوى فلان قرنه، وبه في العلم وغيره: لحق به. وهذا بذاك: رفعه حتى بلغ قدره ومبلغه، وبينهما: جعلهما يتماثلان ويتعادلان».

اتضح مما سبق: أن المساواة في اللغة معناها: المعادلة، والمماثلة، والتكافؤ في الأعيان، والصفات، والأحوال، والمقادير، حسًا ومعنى. وهذا التعريف اللغوي هو المقول به عند المفسرين، والمحدثين، والفقهاء، وأهل السير، كما سيأتي في تفسير الآيات الواردة في المساواة بخلاف المساواة الديمقراطية، فأهم ما فيها عندهم: الجمع بين المختلفين، والتوفيق بين المتناقضين، فهي عكس المساواة الشرعية.

### ورود المساواة الشرعية في القرآن الكريم

قال الله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦٓ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٦٤].

قال ابن جرير رحمته الله في «تفسيره» (٥/٤٧٥): «وقوله: ﴿كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا﴾ فإنها الكلمة العدل، وبمثل الذي قلنا في تأويل قوله: ﴿كَلِمَةٍ سَوَآءٍ

بَيَّنَّا وَيَنِّكُمْ إِلَّا ﴿١٠٨﴾ وأن السواء هو العدل، قال أهل التأويل.

وقال الزجاج رحمته الله في «معاني القرآن» (١/٤٢٥): «يريد بالسواء: العدل، كذا يقول أهل اللغة، وهو الحق».

قلت: جماهير المفسرين: على أن المراد بقوله: ﴿سواء﴾: عدل، ووسط.

وقال ابن الجوزي رحمته الله في «نزهة الأعين النواظر» ص (٣٦٠-٣٦١): «ذكر أهل التفسير: أن (السواء) في القرآن على خمسة أوجه:

أحدها: المعادلة والمماثلة، ومنه قوله تعالى في البقرة: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ ، وفي الحج: ﴿سَوَاءٌ أَلَمَكُفِّ فِيهِ وَالْبَادُ﴾ ، وفي الروم: ﴿فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ﴾ ، وفي المنافقين: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ .

الثاني: العدل، ومنه قوله تعالى في آل عمران: ﴿إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ إِلَّا﴾ ، وفي فصلت: ﴿سَوَاءٌ لِّلسَّالِكِينَ﴾ ١٠٩ ، وفي ص: ﴿وَاهْدِنَا إِلَى سَوَاءِ الصِّرَاطِ﴾ ١١٠ .

الثالث: الوسط، ومنه قوله تعالى في الدخان: ﴿خُذُوهُ فَاعْتِلُوهُ إِلَى سَوَاءِ الْجَحِيمِ﴾ ١١١ ، وفي الصافات: ﴿فَاطْلَعَ قَرَاءَهُ فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ﴾ ١١٢ .

الرابع: الأمر البين، ومنه قوله تعالى في الأنفال: ﴿فَأَيُّذٌ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾ ، وفي الأنبياء: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ ءَاذَنُكُمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾ .

الخامس: القصد، ومنه قوله تعالى في المائدة: ﴿وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ ١١٣ ، وفي القصص: ﴿أَنْ يَهْدِيَني سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ ١١٤ .

وزيادة على ما ذكره ابن الجوزي رحمته الله، مما ورد في القرآن الكريم في المساواة ومن معانيها:



الأول: التكامل: قال تعالى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَىٰ﴾ [القصص: ١٤].

قال ابن عطية رحمته الله في «تفسيره» (٢٧٣/١١): «واستوى معناه: تكامل عقله وحزمه، وذلك عند الجمهور، مع الأربعين».

الثاني: ملء الفراغ، قال تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ﴾ [الكهف: ٩٦]. قال عز الدين الحنبلي رحمته الله في «رموز الكنوز» (٣٦٩/٤): «قال المفسرون: حشا ما بين الجبلين بالحديد، ونسج بين طبقات الحديد الحطب والفحم، ووضع عليها المنافع».

قلت: قام ذو القرنين بملء ما بين الجبلين، حتى امتلأ الفراغ بينهما، وسار الفراغ متساوياً بالامتلاء المحاذي رؤوس الجبلين.

وظاهرٌ من هذا السرد: قلة ورود لفظ المساواة في القرآن في باب الإثبات. وأما ورودها في القرآن بصيغ النفي، فهذا كثير، سيأتي بيانه في إبطال المساواة الديمقراطية.

## ورود المساواة الشرعية في السنة النبوية

○ عن أبي مسعود البدري رضي عنه الله أن النبي صلوات الله عليه وآله وسلم قال: «يَوْمُ الْقَوْمِ أَقْرَبُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ». أخرجه مسلم رقم (٦٧٣).

ومعنى «سواء»، مستويين.

○ وعن النعمان بن بشير رضي عنه الله قال: قال رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلم - في حديث وفيه -: «أَيُّسْرُكَ أَنْ يَكُونُوا إِلَيْكَ فِي الْإِرِّ سَوَاءً؟!».

أخرجه مسلم رقم (١٦٢٣).

○ وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «الْأَسْتَانُ سَوَاءٌ، وَالْأَصَائِعُ سَوَاءٌ».

أخرجه أبو داود رقم (٤٥٦)، والترمذي رقم (١٣٩١)، وأحمد (٢٨٩/١)، وهو صحيح.

فهذه الأحاديث وأمثالها فيها بيان أن لفظ سواء من معانيها: المساواة. وعلى هذا: فيكون لفظ المساواة قد ورد ما يدل عليه في السنة النبوية ضمناً، لكن قليلاً، وهذه القلة في المساواة في القرآن والسنة دليل على عدم جواز المساواة المطلقة، فلا يقال: شريعة الإسلام شريعة المساواة، بخلاف إطلاق لفظ العدل، فيصح أن يقال: الشريعة الإسلامية شريعة عدل. فهذا لا يختلف في إطلاقه اثنان، ولا ينتطح فيه كبشان.

### أدلة يفهم من معناها المساواة الشرعية

هناك بعض الأدلة، لا سيما في الأخوة الإسلامية، وفي إقامة الشريعة في الحدود وغيرها، يفهم منها المساواة الشرعية، وعلى سبيل المثال قوله تعالى:

﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ [الحجرات: ١٠].

وعن أنس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ». أخرجه البخاري رقم (١٣)، ومسلم رقم (٤٥).

وقد جاء في بعض الروايات عند مسلم: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يُؤْمِنُ عَبْدٌ حَتَّى يُحِبَّ لِجَارِهِ، أَوْ قَالَ: لِأَخِيهِ، مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ».

وجاء عند أحمد (٢٠٦/٣) بلفظ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يُؤْمِنُ عَبْدٌ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ مِنَ الْخَيْرِ».

وفي بعض الروايات عند أحمد (٢٥١/٣): «حتى يحب لأخيه المسلم ما يحبه لنفسه من الخير».

الشاهد قوله: «لأخيه ما يحبه لنفسه من الخير».

وهكذا بقية الأحاديث الواردة في الأخوة تُنزل منزلة حديث أنس رضي الله عنه.

فالقول في هذه المساواة أنها تعني: أن جميع المسلمين مُطالبون بتقديم أخوة الإسلام على غيرها من الروابط الدنيوية، كأخوة النسب وغيرها. فالمؤمنون يتساوون في الانتساب إلى الأخوة الإسلامية، وفي وجوبها عليهم، وتقديمها على غيرها، ومن قَدَّم غيرها عليها فقد هضمها.

وأما حُبَّ المسلمين بعضهم بعضًا، وتعاون بعضهم على بعض، فمتفاضلون في ذلك تفاضلاً واسعاً، بحسب ما في قلوبهم من صدق الأخوة، وخالص المودة، وكمال الرحمة، وعلى حسب الأسباب المبذولة في إقامة الأخوة.

ويقوي هذا الذي قلْتُ: أن شراح حديث أنس رضي الله عنه المذكور، لا يكادون يتطرقون إلى ذكر المساواة، لأنهم يعدون هذه الأشياء مُشتركة بين المؤمنين.

وهي متفاوتة تفاوتاً ظاهراً، ومتفاضلة تفاضلاً بيئياً

○ وعن جبير بن مطعم رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّا وَبَّؤُ الْمُطَّلَبِ لَا نَفْتَرُقُ فِي جَاهِلِيَّةٍ وَلَا إِسْلَامٍ، وَإِنَّمَا نَحْنُ وَهُمْ شَيْءٌ وَاحِدٌ، وَشَبَكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ صلى الله عليه وسلم». أخرجه أبو داود رقم (٢٩٨٠)، وهو صحيح.

وأما ما يفهم من المساواة في إقامة الشريعة، كقول الرسول صلى الله عليه وسلم: «الْمُسْلِمُونَ

تَكَافَأَ دِمَاؤُهُمْ». أخرجه أبو داود رقم (٢٧٥١)، وابن ماجه رقم (٢٦٨٥)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه. وقال الألباني: «حسن صحيح».

فعناه: تتساوى، وتتماثل، وتتعاذل.

وكحديث عائشة رضي الله عنها وفيه: «إِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ قَبْلَكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ. وَإِنَّ اللَّهَ، لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ، لَقَطَعْتُ يَدَهَا!». أخرجه البخاري رقم (٣٤٧٥)، ومسلم رقم (١٦٨٨).

وأمثال هذه الأدلة.

فالقول الصحيح في المساواة في الأخوة الإسلامية: أنها ألغت اعتبارات أهل الجاهلية، أن هذا شريف لا يُقام عليه الحد، وهذا وضع يُقام عليه الحد؛ فساوى الشرع بين الناس بهذا الاعتبار.

وعلى هذا: فعندما يقال: الإسلام سَوَّى بين الناس في إقامة الحدود، المراد بذلك: أن الإسلام ألغى اعتبارات أهل الجاهلية، وأهل الظلم، والبغي، وجعل المسلمين محكومين بالحكم الشرعي، لا يُخرج عنه إلا بمخرج شرعي.

## المراد بالمساواة في الأسماء العامة

الأسماء العامة هي التي تعم آدم عليه السلام وذريته، كقولهم: البشرية، والإنسانية، ويقال: الإنس، والناس، والأمم الآدمية، وأمثال هذه الأسماء. فالمراد بالمساواة في هذه الأسماء الآتي:

١- صحة هذا الانتساب، فهو حقٌّ للبشرية جميعاً.

٢- إلغاء الانتساب إلى غير هذه الأسماء، فلا يصح لأحد من البشر أن ينتسب إلى غير البشر، كالملائكة، والجن، والحيوان.

٣- هذه المساواة بمجردها، لا يُبنى عليها ثواب، ولا عقاب.

إلا إذا اقترن بها تكليف من الله ﷻ، كمثل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّبَكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾ [الانفطار: ٦]. وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ﴾ [البقرة: ٢١]، وقوله: ﴿يَبْنَئْ عَادَمُ خُذْ زِينَتَكَ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الأعراف: ٣١].

### المساواة في إطلاق الأسماء الخاصة

المراد بالمساواة في إطلاق الأسماء الخاصة، كالمؤمن، والمسلم، والمؤخذ، والمتقي، وعباد الله، وأمثال ذلك في أمور:

الأول: التساوي في هذا الانتساب، بحيث يستوي فيه الرجال والنساء، والشباب والشيب، والحاكم والمحكوم من المسلمين.

الثاني: الاختصاص بهذا الانتساب؛ إذ لا يصح أن ينتسب إلى هذا من ليس بمسلم ولا مؤمن.

الثالث: هذا الانتساب شرعي يبنى عليه الثواب والعقاب، وأحكام الإسلام وشرائعه.

الرابع: هذا الانتساب يُقدَّم على الانتساب إلى أسماء الأجناس الدنيوية، كالعرب، والعجم، والأمم، وغير ذلك.

الخامس: تُقدَّم هذه الأسماء على أسماء الطبقات، كأحرار، وعبيد، وسوقة،

وأمثال ذلك.

السادس: تُقدّم هذه الأسماء على الأسماء المذمومة، كالقومية، والحزبية واللون، والعنصرية، وغير ذلك.

عن أبي نضرة، حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ خُطْبَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي وَسْطِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَلَا إِنَّ رَبَّكُمْ وَاحِدٌ، وَإِنَّ أَبَاكُمْ وَاحِدٌ، أَلَا لَا فَضْلَ لِعَرَبِيٍّ عَلَى عَجَمِيٍّ وَلَا لِعَجَمِيٍّ عَلَى عَرَبِيٍّ، وَلَا أَحْمَرَ عَلَى أَسْوَدَ، وَلَا أَسْوَدَ عَلَى أَحْمَرَ إِلَّا بِالتَّقْوَى، أَبْلَغْتُ؟» قَالُوا: بَلَّغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. ثُمَّ قَالَ: «أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟» قَالُوا: يَوْمٌ حَرَامٌ. ثُمَّ قَالَ: «أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟» قَالُوا: شَهْرٌ حَرَامٌ. قَالَ: ثُمَّ قَالَ: «أَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟» قَالُوا: بَلَدٌ حَرَامٌ. قَالَ: «فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَ بَيْنَكُمْ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ - قَالَ: وَلَا أَذْرِي قَالَ: أَوْ أَعْرَاصَكُمْ، أَمْ لَا - كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، أَبْلَغْتُ؟» قَالُوا: بَلَّغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «لِيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ».

أخرجه أحمد (٤١١/٥)، وهو صحيح.

ولا مساواة في تحقيق الإيمان، والإسلام، والتقوى بين أصحاب هذه الأسماء؛ لتفاضل أهل هذه الأسماء في ذلك تفاضلاً كبيراً وواسعاً، كما سبق إيضاح هذا في قواعد المفاضلة وضوابطها، فعندما يقال: المؤمنون والمؤمنات متساوون في الواجبات، فالمراد بها: أن الله ﷻ أمرهم جميعاً بذلك، فلا يخرج عن هذا أحدٌ إلا بدليل يخصه. وأما استجابة المؤمنين والمؤمنات لله ﷻ ولرسوله ﷺ والقبول لما جاء على لسانه عليه الصلاة والسلام، والعمل بذلك، فيتفاضلون في ذلك بحسب الرغبة، والرغبة، والإخلاص، والصدق، والعزيمة، والهمة، وغير ذلك، فالتفاضل هنا، والتفاوت، معلوم علماً عاماً لا ينكره

مُنْكَرٌ، ولا يجحده عالمٌ، وقد رأيت أكثرَ المؤلفين في عصرنا يُطلقون المساواة بين المؤمنين والمؤمنات، حتى يُفهم من إطلاقهم: عدم التفاضل المذكور، والأحسن حمل كلامهم على الإجمال، وأنهم لا يقتصرون على إثبات ما وردت فيه المساواة فقط، وينفون المفاضلة الواردة في ذلك، بل يثبتون المفاضلة في محلها، والمساواة في موضعها.

## إطلاق الاشتراك بين الرجال والنساء في الإيمان، والإسلام والفرائض، وترك المحرمات

العلماء المتقدمون يُطلقون كثيراً لفظ الاشتراك بين الرجال والنساء في الإيمان، والإسلام، والفرائض، وترك المحرمات.

قال ابن حزم رحمته الله في «الإحكام في أصول الأحكام» (٨٦/٣) في النساء: «قد تيقنا: أن رسول الله صلوات الله وسلامه عليه مبعوث إليهن، كما هو إلى الرجال، وأن الشريعة التي هي الإسلام لازمة لهن، كلزومها للرجال، وأيقنا: أن الخطاب بالعبادات والأحكام متوجه إليهن، كتوجهه إلى الرجال، إلا ما خصَّهن، أو خصَّ الرجال منهن دليل. وكل هذا يوجب ألا يُفرد الرجال دونهن بشيء، قد صح اشتراك الجميع فيها إلا بنص أو إجماع».

وقال ابن القيم رحمته الله في «إعلام الموقعين» (١٦٨/٢): «وسوى بين الرجل والمرأة في العبادات البدنية، والحدود، وجعلها على النصف منه في الدية، والشهادة، والميراث، والعقيقة، فهذا أيضاً من كمال شريعته، وحكمتها، ولطفها؛ فإن مصلحة العبادات البدنية، ومصلحة العقوبات، الرجال والنساء مشتركون فيها، وحاجة أحد الصنفين إليها، كحاجة الصنف الآخر؛ فلا يليق

التفريق بينهما، نعم فَرَّقَتْ بينهما في أليق المواضع بالتفريق، وهو الجمعة والجماعة، فُخِّصَ وجوبهما بالرجال دون النساء؛ لأنهن لسن من أهل البروز، ومخالطة الرجال؛ وكذلك فَرَّقَتْ بينهما في عبادة الجهاد التي ليس للإناث من أهلها، وسَوّتَ بينهما في وجوب الحج، لاحتياج النوعين إلى مصلحته، وفي وجوب الزكاة، والصيام، والطهارة».

### الألفاظ الخاصة بالإناث ألفاظ مشتركة بينهما

الألفاظ الخاصة بالإناث، سواء كانت أسماء جنس فيهن، كلفظ النساء، كقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يا معشر النساء، تصدقن». وهو حديث مستفيض. ولفظ إناث، وبنات آدم وغير ذلك. أو ألفاظ وصف، كالمؤمنات، والمسلمات، وهلم جرا. فهذه أسماء وصفات فيهن، يشتركن فيها، فما كان عاماً اشتركن فيه عموم النساء، وما كان خاصاً اشتركن فيه المتصفات بتلك الصفات.

وورود هذه الأسماء والصفات في النساء، في القرآن كثير، وهي في السنة النبوية كذلك، وهذا الورد تشريفي، وتكريمي لهن، ورفع لشأنهن. وأوعب آية ورد فيها الصفات الجليلة للنساء مقابل ما وصف الله ﷻ به الرجال، قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ٣٥﴾ [الأحزاب: ٣٥].

فهذه الآية فيها المساواة بين النساء في الذِّكْرِ بهذه الصفات الجميلة، والمناقب الجليلة، والأعمال النبيلة؛ بدليل قول أم عمارة الأنصارية رضي الله عنها: يا



رسول الله، ما أرى كل شيء إلا للرجال، وما أرى النساء يذكرن بشيء، فنزلت هذه الآية: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ...﴾ الآية. أخرجه الترمذي رقم (٣٢١١)، وصحح إسناده الألباني.

وقد جاء هذا الحديث عن أم سلمة رضي الله عنها عند الترمذي رقم (٣٠٢٢)، وأحمد (٣٢٢/٦)، وصحح إسناده الألباني أيضاً. فهذا التساوي يكون فيه:

- (١) الذكور الخاص بهن على سائر النساء غير المؤمنات.
  - (٢) يكون التساوي المذكور في مجمل هذا الوصف.
  - (٣) لا يكون التساوي المذكور في التفضيل في هذا الذكر والوصف تفصيلاً.
- وأما التفصيل في الأعمال الظاهرة، وهي أعمال الجوارح، والباطنة، وهي أعمال القلوب فالتفاضل حاصل لا نهاية له، وهذا التفاضل شامل الأعمال القاصرة على أصحابها، والأعمال المتعدية في نفع الآخرين، وهكذا شامل ترك الشر من معاصٍ، وبدعٍ، وغير ذلك.
- فالتفاضل في هذه الحقائق شامل لعموم المؤمنات، بل المرأة الواحدة تتفاضل بعض أعمالها الظاهرة والباطنة على بعض.

وأيضاً: من فوائد أفراد النساء بالوصف المذكور إلى جانب ما سبق ذكره: رفع ما قد يتوهم أن الله ﷻ حَصَّ الوصف بما سبق ذكره بالرجال.

وأيضاً: رفع لما قد يتوهم أن الأحكام والشرائع خاصة بالرجال، قال الله: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِّن نِّسَاءٍ عَسَىٰ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ﴾ [الحجرات: ١١].

ويكون أيضاً: ذكر النساء بالوصف تأكيداً لدخولهن في التشريع العام، الذي هو خطاب للرجال، وعلى هذا سار جماهير أهل العلم.

## إذا أُطلق خطاب الذكور دخل فيه الإناث

الخطابات في القرآن الكريم والسنة النبوية بـ «يا أيها الناس» و«يا أيها الذين آمنوا»، و«يا بني آدم»، وأمثال هذه الخطابات الندائية، وهكذا الخطابات الأمرية، كقوله: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا﴾ [البقرة: ٦٠]، وهكذا خطابات النهي ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ [البقرة: ١٨٨]. وغير ذلك.

فهذه الخطابات للذكور، تدخل فيها الإناث تبعاً للذكور، ولا بد بالاتفاق<sup>(١)</sup>. وقد عُرِفَ من لغة العرب: أنهم كانوا يُعَلَّبُونَ جانب الذكور على جانب الإناث. قال ابن جرير رحمته الله في «تفسيره» (٢٥٦/٤): «وأما بنو آدم، فإن من شأن العرب إذا اجتمعت الرجال والنساء، ثم أهتمت عددها، أن تخرجه على عدد الذكران، دون الإناث».

وقال ابن عقيل رحمته الله في «الواضح في أصول الفقه» (١٢٥/٣): «عادة أهل اللغة: تغليب جمع التذكير، إذا اجتمع المذكر والمؤنث في الخبر والأمر».

فعلى ما سبق ذكره: أهل العلم، وأهل اللغة، وسير المسلمين رجالاً ونساء في كل التشريعات، في الأوامر والنواهي، وغير ذلك: أن النساء يدخلن في خطاب الذكور؛ إذا لم يوجد مخصّص لهن. ودخولهن في هذا الخطاب من جملة الأدلة على تفضيل الرجال على النساء.

(١) والمسألة مزبورة في «إجماعات المفسرين»، سورة النساء، أول آية منها.

## الفصل السادس: المساواة الديمقراطية

### تعريف المساواة الديمقراطية

عُرِّفَت المساواة الديمقراطية بتعريفين:

الأول: إزالة كل الفوارق بين الناس، فهم سواءٌ، لا يُفَرَّق بينهم دينٌ، ولا شرعٌ، ولا شيءٌ؛ ولهذا سُمِّيت هذه المساواة المذكورة: المساواة المطلقة.

الثاني: المساواة بين المختلفين، والجمع بين المتناقضين، وهذان التعريفان مختصان بالديمقراطية.

### قاعدة في إبطال المساواة الديمقراطية

المساواة الديمقراطية المطلقة قائمة على الظلم بجميع أنواعه؛ لإلغائها ما جاءت به الشريعة الإسلامية من التفاضل في مجالات كثيرة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله كما في «مجموع الفتاوى» (١٥٧/١٨): «فإن ما نهى الله عنه راجع إلى الظلم».

قلت: معلوم: أن المساواة الديمقراطية مشتملة على ارتكاب ما نهى الله عنه في كل مجالات التشريع، في العقيدة، والعبادة، والسياسة، والاقتصاد والمعاملات، والأخلاق والآداب، وغير ذلك.

وارتكاب ما نهى الله عنه، راجع إلى الوقوع في الظلم، بل في أنواع الظلم. ومرد أنواعه إلى ثلاثة:

أحدها: الظلم الذي هو شرك بالله، وهذا أظلم الظلم، وأفجر الفجور، وأقبح القبائح.

ثانيها: الظلم الذي هو اعتداء على الآخرين، في أعراضهم، وأموالهم، ودمائهم، بل وفي دينهم أيضاً.

ثالثها: ظلم النفس، وهو بارتكاب المعاصي، كالزنا، واللواط، وشرب الخمر، وغير ذلك.

فهذه أمهات الظلم، وجماع أنواعه، فالمساواة الديمقراطية قد تأبطت شراً لا حدود له، واعتداءً لا أمانة على العباد منه، فما فيها من المخالفات، فهي داخلة تحت أنواع الظلم المذكور.

### قاعدة: ما يسعى أهل المساواة الديمقراطية إلى تحقيقه

محمل ما يسعون إلى تحقيقه في المساواة الديمقراطية في الآتي:

(١) مساواة في حرية المعتقد والرأي.

(٢) مساواة في الكرامة.

(٣) مساواة في الإنسانية.

(٤) مساواة في حق المواطنة.

(٥) مساواة في الحقوق والواجبات.

(٦) المساواة في الحقوق المدنية.

(٧) مساواة سياسية، أي: الاشتراك في الحكم، والوظائف الحكومية، وإصدار القرارات، وغير ذلك.

(٨) مساواة اجتماعية.

فهذه الأنواع كلها إغراءات للرجل وللمرأة، وخداع لهما، ومكر بهما، لا سيما المرأة المفتونة بالديمقراطية، فقد سلّمت بصحة هذه الأنواع، وتحققها عندها، إما جملة وإما تفصيلاً، ولكن هيهات هيهات!.

### أول من دعا إلى المساواة الكفرية والحرية الإلحادية

أول من دعا إلى المساواة الكفرية هم شرذمة اليهود الماسون، وهذا باعترافهم، ففي «بروتوكولات حكماء صهيون» ص(١١١) البروتوكول الأول ما نصه: «إن صيحتنا: الحرية والمساواة والإخاء، قد جلبت إلى صفوفنا فرقاً كاملة من زوايا العالم الأربع، عن طريق وكلائنا المغفلين، وقد حملت هذه الفرق أوليتنا في نشوة، بينما كانت هذه الكلمات مثل كثير من الديدان، تلتهم سعادة الأميين غير اليهود، وتحطم سلامهم، واستقرارهم، ووحدتهم، مدمرة بذلك: أسس الدول».

وفي المصدر نفسه ص(١١٠): «كنا قديماً أول من صاح في الناس: الحرية، والمساواة، والإخاء».

والدافع لهم إلى هذه الدعوة: الاضطهاد الذي نزل بهم في العالم من قبل الدول النصرانية - لا سيما في أوروبا - بسبب ما عليه اليهود من الكفر بعيسى عليه السلام، وقولهم: إنه ولد زانية، وتعاطيهم السحر والتنجيم حيثما حلوا، وإشعالهم نار الفتن بين النصارى، أما اليهود الذين كانوا في بلاد المسلمين،

فلم يحصل لهم ما حصل لهم من النصارى، مع ما قام به هؤلاء اليهود في بلاد المسلمين من الفتن العظام، والمصائب الجسام، من جنس ما سبق ذكره.

وعلى سبيل المثال: ما قام به يهود الدونما الذين كانوا في تركيا بالمر بالمسلمين؛ مما أدى إلى إسقاط الدولة العثمانية، فاليهود لا يُؤْمَنُونَ حتى على من لا يعاديهم.

وكون اليهود الماسون أسسوا الدعوة إلى المساواة يُتهم من هذا: أنهم فعلوها مكيدة، ومكرًا بأعدائهم النصارى الذين أذاقوهم سوء العذاب.

وقد عَلِمَ أن اليهود يعتقدون: أنهم شعب الله المختار، وأنهم الجنس السامي، وأن الأجناس الأخرى أجناس نجسة، فالمساواة، والحرية الديمقراطية، لا تعدو عن أنها ألعوبة على الشعوب الجاهلة بالحقائق. وأول من اصطلى بنار هذه المساواة: النصارى، وغيرهم في بلاد الكفار، ولا يزالون يصطلون بهذه النار، ثم دَبَّت هذه المساواة في أوساط المسلمين مؤخرًا، وفعلت في أوساطهم الأفاعيل، فيا ليت قومي يعلمون هذه الحقيقة؛ لأن الركض من أجل المساواة قد أَهْلَكَ فرقًا، وأحزابًا، وأفسد دولًا، وشعوبًا، ودمر أخلاقًا، وأضعف دينًا، واليهود يضحكون ملء أفواههم، ويقولون: حقًا إننا قادة العالم، وسادة البشرية، وجلادوه، ومفسدوه.

## الشيوعية أول من قام بتنفيذ الدعوة إلى المساواة الإلحادية

أول من قام بتنفيذ المساواة الإلحادية، وحملتها: الشيوعية، والاشتراكية الإجرامية؛ لأن الشيوعيين كانوا يقولون: لا إله، والحياة مادة. وكانوا يقولون:

الدين أفيون الشعوب.

وأشهر ما قاموا به من المساواة: إلغاء الملكية الفردية للمال، فساووا الأغنياء بالفقراء في الفقر، وزادوا الفقراء فقرًا إلى فقرهم.

واشتملت مساواتهم أيضًا على: إلغاء النكاح، وجعلوا المرأة مُشاعة بين الفئة منهم. ومن مساواتهم: أنه لا فرق بين الحاكم والمحكوم، وبين الوالد والولد، فليس للوالد سلطة على الولد، وهلم جرا. انظر "كتاب التمايز العادل بين الرجل والمرأة في الإسلام" ص(٢٦).

هذه أمهات المساواة الشيوعية، ولما رأوا أن مساواتهم هذه لن يقبلها أكثر أهل الأرض؛ لأنها على خلاف الفطرة، والعقل، والحس، والدين، وغير ذلك، وهي أيضًا خالية من المساواة المعروفة شرعًا، ولغةً، وعقلًا، وقانونًا، وعرفًا، قرروا قتل ثلاثة أرباع العالم، ليبقى منهم ربع واحد، وهم الذين يرون أنهم سيقبلون المساواة التي جاءوا بها على حدّ زعمهم؛ فقتلوا خلقًا لا يحصيهم إلا الله، وَقَدَّرَ عدد ذلك بعض الباحثين بمائة مليون من المسلمين وغيرهم، فلما أسرفوا في هذا القتل أشد إسراف عَرَفَ العالم إلى جانب جرائمهم الأخر -سبق ذكر بعضها-، عَجَّلَ الله بزوال الشيوعية بهزيمة الاتحاد السوفيتي على أيدي المجاهدين المعروفين بالأفغانين، وأيضًا دمرها الله من داخلها، فقد انهارت اقتصاديًا؛ فقد سلبوا الأموال من الأغنياء والفقراء، ليكون الثراء والغنى لدولهم؛ فعاقبهم الله بإصابة دولهم بالفقر المدقع، بعد إصابة شعوبهم. ولما أُصيبوا بهذا بان لهم أن المساواة التي جاءوا بها أَضَرَّتْ بهم ضررًا عامًا، بل دمرتهم، فكيف بغيرهم؟! فأعلنوا نبذها إلى غير رجعة، ولما نابذوها، ورجعوا إلى ما كانوا عليه قبل الشيوعية، عاد إليهم الثراء لدولهم وشعوبهم، وصلحت أمورهم الدنيوية إلى حدّ كبير.

## المساواة الديمقراطية وليدة المساواة الشيوعية ونذُّ لها

لما رأت دول الغرب الكافر ما فعلته الشيوعية بالشعوب المغلوب على أمرها من مصادرة الملكية الفردية، جعلوا هذه المصادرة جريمة لا تُغتفر، وهي كذلك، بل هو ظلم لم يقع بهذا التوسع في عالم البشر على مر التاريخ.

وأيضاً: لما انهارت الشيوعية ودَّولُها، ورأت الدول الغربية المجاعة والانهيار التام في الاقتصاد انتهزت الفرصة، وكشفت جهودها في الدعوة إلى المساواة الديمقراطية، وأظهروها نذاً للمساواة الشيوعية، صحيح أن المساواة الديمقراطية أبطلت المساواة في مصادرة الملكية الفردية، بل بالغوا في تقديس الملكية الفردية، وجعلوا لها أنظمة ليست لهم، لا شرعاً، ولا عقلاً، ولا عرفاً، ولا فطرياً، وسيأتي إيضاح هذا قريباً، فلما رأت شعوب الغرب هذه المساواة قدسوها؛ باعتبار أنها حفظت لهم ملكية كل فردٍ منهم على الوجه الذي يشتهون؛ فاستغلت دول الغرب هذا الاعتراض من قبل شعوبها، وكثيرٍ من رجال دولها؛ فأطلقوا دعوة المساواة في كل شيء.

فاتضح من هذا: أن المساواة الديمقراطية رَفَضَتْ أنكر ما في المساواة الشيوعية، وهو إلغاء الملكية الفردية، ولكنها لم تقضِ على كل المساواة الشيوعية، بل بقيت أصول من أصول المساواة الشيوعية، قامت عليها المساواة الديمقراطية، مع تطويرها، ومن ذلك: الحرية المطلقة -التي هي لا دينية- وزادوا في المساواة الديمقراطية: إطلاقها في كل شيء؛ فصارت المساواة الديمقراطية من الجهة التي ذكرنا أعم من المساواة الشيوعية، وهي في بعض أجزائها أردأ وأسوأ من المساواة الشيوعية؛ بدليل مساواة الرجل بالمرأة أنه يُنكح كما تُنكح المرأة،



وهذه الجريمة لم تسبق إليها أمة من الأمم الكافرة - بما في ذلك أمة لوط عليه السلام - حتى في المساواة الشيوعية لم يكن هذا حاصلًا.

وقد قامت دول الغرب بإدخال المساواة الديمقراطية في الوثائق الدولية، وصارت معاهدات دولية، وسنّت دول الغرب، ومن دان بدينها، القوانين لحماية المساواة والحرية المذكورة؛ فزادت فتنة الغرب بها، ورأوا أنها جنة الدنيا، وأن الرأسمالية هي منبع العز والسعادة، فاتجهوا إلى عبادة المال بكل ما أُوتوا، فأفحشوا في تعاظم الربا، وأكثروا من الحيل والمكر في اكتساب الأموال. وأسقطت المساواة الديمقراطية جميع الفضائل، ورفعت جميع الرذائل، وأفقدت المجتمع الغربي من كل صفة حميدة، وألبسته كل صفة خسيّة! فسار الغرب يتجرع مرارات الديمقراطية، وإذا قيل لهم: اخلعوها! قالوا: أين البديل؟! وهذا جواب من عميت بصائرهم عن المحاسن التي كانوا عليها قبل قبول الديمقراطية. وسيأتي الوقت - إن شاء الله - الذي ينبذ فيه الغرب المساواة الديمقراطية، والحرية الإلحادية، كما بُذت المساواة الشيوعية الإلحادية.

## الديمقراطية تقوم على قاعدتين إلهيتين هما: الحرية المطلقة والمساواة المطلقة

سأذكر لمحة عن الحرية الديمقراطية في الوثائق الدولية، ففي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ما نصه: «لكل فرد الحق في حرية الرأي والتعبير، بأية وسيلة كانت من وسائل التعبير».

وفي الاتفاقية الدولية المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية ما نصه: «لكل فرد الحق في حرية الفكر، والضمير، والديانة، وفي التعبير».

وذكرت أيضاً الحرية الشخصية، والاقتصادية، في الاتفاقيات المذكورة. فمن هذه النقولات اتضح أن الحرية الديمقراطية تقوم على أربع أقسام:

الأولى: حرية الفكر والدين.

الثانية: حرية الرأي والتعبير.

الثالثة: الحرية الشخصية.

الرابعة: الحرية الاقتصادية.

فكل حرية من هذه الأربع يطلق عليها: الحرية المطلقة، أي: أن أصحابها يُخَوَّل لهم أن يفعلوا ما يشاءون، بدون قيود شرعية، ولا عرفية، ولا فطرية، وبسبب هذا الإطلاق حصل الخراب الواسع في العالم الديمقراطي.

وأما ذكر المساواة الديمقراطية، ففي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ما نصه: «الكل متساوون أمام القانون». وفي الاتفاقيتين الدوليتين في المادة (٦٢٨) ما نصه: «الكل أمام القانون سواء، دون تمييز، حق متساوي في حيثياته».

وينص القانون أيضاً على الآتي: «يحظر أي تمييز بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الأصل القومي، أو الاجتماعي».

فهذا النص ألغى التمييز بالإسلام، والإيمان، والتقوى والأخلاق الفاضلة، والآداب الرفيعة، فإذا أبقى من دين الله ﷺ؟! إلى جانب إلغاء التمييز بأشياء معتبرة، كاللغة العربية.

وعلى كل: فالمساواة والحرية الديمقراطية متلازمتان، كل واحدة آخذة بزمام الأخرى، ولما فُتِن جُلُّ الغرب بهاتين المادتين افتتانا لا حدود له، أدّى ذلك إلى القضاء على كل صالح في ماضيهم، وقطع حاضرم عن ماضيهم، والتنكر لكل

فضيلة، والقبول لكل رذيلة، وتحوّل الغرب إلى مستنقع للردائل، حتى أباحوا إتيان الحيوانات؛ وهذا لم يقع منذ وُجدت البشرية!

## تعريف العلمانية مع ملازمتها الديمقراطية

من المهم جداً أن يعلم القراء الكرام حقيقة العلمانية، من خلال ما قيل في تعريفها. قال أصحاب «الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة» (٢/٦٧٩): «العلمانية وترجمتها الصحيحة: اللادينية، أو الدنيوية».

وفي المصدر نفسه (٢/٦٧٩): «ومدلول العلمانية المتفق عليه، يعني: عزل الدين عن الدولة، وحياة المجتمع، وإبقاؤه، أي: الدين حبيساً في ضمير الفرد».

وفي المصدر نفسه (٢/٦٦٩): «تتفق العلمانية مع الديانة النصرانية في فصل الدين عن الدولة». واختير لها كلمة «علمانية» دون «لا دينية»؛ لأن كلمة علمانية أخف في إظهار الإلحاد، وأقل إثارةً للسامع، ولا صلة للعلمانية بالعلم».

بعد أن اتضح للقراء الكرام تعريف العلمانية، وأنها لا دينية، أي: لا صلة لها بأي دين من الأديان التي جاءت من عند الله ﷻ، وهذا إنكار لبعثة الرسل بأجمعهم، وإنزال الكتب كلها، وهذا أصل الكفر كله، وهو كفر الإلحاد، سأذكر مجموعة من أصول العلمانية الديمقراطية، وهي الآتي:

(١) فصل الدين عن الدولة.

(٢) الدين لله، والوطن للجميع.

(٣) الرأي والرأي الآخر.

(٤) لا دين في السياسة، ولا سياسة في الدين.

(٥) الحكم للأكثرية.

ومعنى فصل الدين عن الدولة: أن الدولة يقوم حكمها على أنظمة، وقوانين، ودساتير، ولوائح، لا تعلق لها بالدين.

فحقيقة هذا الفصل: إلغاء أحكام الشريعة الإسلامية.

ومعنى الدين لله، أي: أنه لا يُحكم به في حياة المسلمين وأحوالهم، وهذا فيه إقصاء للإسلام وشرائعه، واحتقارٌ وازدراءٌ به؛ ليبقى معزولاً عن العمل به.

والمراد بالوطن للجميع: أن البلاد لكل الساكنين فيها، بغض النظر عن توجهاتهم الدينية، فلكل أن يحكم بما يوافق دينه.

وإذا قويت شوكة العلمانية كان الحكم لها.

والمراد بالرأي والرأي الآخر: أن كل فردٍ له رأيه، مهما كان مخالفاً للشرع، وعلى غيره أن يحترم رأيه إن لم يقبله، مع حرص العلمانيين على أن يكون أغلب أصحاب الرأي الآخر منهم معهم، بحيث يبقى رأي صاحب الحق مردوداً منبوذاً. ومعنى: لا دين في السياسة: هو أن الحكم للشعب، باعتبار انتخابه لنوابه، والسلطة للقانون.

ومعنى لا دين في السياسة أي: لا يُحكم بأحكام الإسلام في الدول الإسلامية، وإنما تحكمها القوانين الديمقراطية.

والمراد: الحكم للأكثرية: أن الأغلبية في البرلمان يُقدَّم ما رآته من تشريعات، وإن خالفت أحكام الشريعة المعلومة، والمقطوع، والمعمول بها على مر التاريخ.

فإذا اطلع القراء على هذه الأصول وفهموها -ولو جملةً- كان هذا كافياً لهم في إيضاح العلمانية، وأنها حرب على الإسلام وأهله، وأنها ضربت بالإسلام عرض الحائط كما يقال.

ونخلص من هذه النقولات إلى قاعدة يُصار عليها، وهي: لا علمانية إلا بالديمقراطية، ولا ديمقراطية إلا بالعلمانية.

وقد سبق: أن الديمقراطية تقوم على قاعدتين، وهما: الحرية، والمساواة، فهاتان القاعدتان هما منطلق العلمانيين.

وأما التلازم بين العلمانية والديمقراطية، فقال صاحب كتاب «الديمقراطية والعلمانية في التجربة العربية» ص(٧٤): «فلا ديمقراطية بلا علمانية».

وفي المصدر نفسه ما نصه ص(٦٩-٧٠): «والبعض يقول باستحالة الديمقراطية إلا مقرونة بالعلمانية، فيرون أن الأفكار هي التي جاءت بالديمقراطية، وأن العلمانية هي التي جاءت بالديمقراطية».

وقال صاحب كتاب «الديمقراطية بين العلمانية والإسلام» ص(٢٥): «فالديمقراطية لا يمكن أن تكون تجربة سياسية دون أساس فلسفي معرفي، يتأسس على علمانية العقل والمجتمع». نقلاً من كتاب «الديمقراطية والعلمانية في التجربة الغربية» ص(٧٤).

## تفسير المساواة الديمقراطية بين الكافر والمسلم

المساواة الديمقراطية بين المسلم والكافر مساواة مطلقة، كما نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وهذا الإعلان أصدرته الجمعية العمومية للأمم

المتحدة بتاريخ (١٠/١٢/١٩٤٨م)، وصَدَّقَ عليه أكثر الدول، ويتضمن الديباجة وثلاثين مادة، وخلاصتها: «١- كل الناس أحرار متساوون في الكرامة والحقوق.

٢- كل الناس متساوون أمام القانون، ويتمتعون بالحريات في الإعلان دون تمييز».

والشاهد: دون تمييز، أي: ليس هناك فرق بين المسلم والكافر.

وأيضاً من الأدلة على إطلاق المساواة: ما سبق ذكره فيما تقوم عليه الديمقراطية من المساواة المطلقة. وأما تفسير مساواة المسلم بالكافر، فالمراد: أن المسلم يتخلى عن دين الإسلام، وعن القرآن، وعن جماعة المسلمين، وعن كل فضيلة؛ فلا ينتسب إلى شيء من دين الإسلام، بل يلتحق بأي إلحاد شاء، وكُفِّرَ أراد، ورذيلة أحب، فهذه المساواة هي حقيقة مساواة المسلم بالكافر، وهي كما ترى سقوط المسلم إلى أسفل سافلين، والخسف به إلى مكان سحيق!

قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ ١١﴾ [الحج: ١١].

وأما مساواة الكافر بالمسلم فالمراد بها: أن الكافر يكون مُقَصَّلاً على المسلم، وأعز منه، فهو الحاكم، والمسلم المحكوم، وهو القائد، والمسلم المقود، وهو الأفضل، والمسلم المفضول عليه، وهو الكامل، والمسلم الناقص، وهلم جرا.

لأن المسلم عند أرباب المساواة كالعبد، فع أن المساواة المذكورة إجرامية، إلا أنه في الحقيقة لا مساواة، بل سلبٌ وتسلطٌ على أعز حقوق المساوى بهم، وهكذا في آخر الليل تأتيك الدواهي!

## سرد ما تحقق من مساواة المسلم بالكافر

تقدم قريباً أن من مهمات دعوة المساواة: مساواة المسلم بالكافر، وقد ظهر من هذه المساواة ما ظهر، إما كلياً، وإما جزئياً، ومن ذلك:

(١) المساواة في الإلحاد، وذلك بأن يكون المسلم ملحدًا، أو علمانيًا، وقد تقدم تعريف العلمانية أنها: اللادينية.

فهذه المساواة حقيقتها: الردة عن الإسلام.

(٢) مساواة المسلمين بالكافرين في الصلاة.

فقد صلى بابا النصرى بالمسلمين والنصارى مع بعض، وهذه أول صلاة يؤمُّ فيها كافرٌ المسلمين على مرأى ومسمع، ولا أعلم هذه الحادثة وقعت في التاريخ. وانظر تفصيل هذه القصة في كتابي «الإيضاحات الموثقة» ص(٥٩).

(٣) المساواة في بناء المساجد، والكنائس، والمعابد، بحيث تكون المذكورات ضمن مجمع واحد، فيدخل المسلم يصلي في المسجد، ويدخل النصراني يصلي في الكنيسة، ويدخل اليهودي يصلي في المعبد. وتنفيذًا لهذا ما قامت به دولة الإمارات من بناء البيت الإبراهيمي، على نسق ما سبق ذكره!

وهذا الطريق فيه الاعتراف والإقرار والتصديق أن اليهود والنصارى على ملة إبراهيم الخليل عليه السلام، وهي ملة التوحيد، وهيئات هيئات أن تكون كذلك! وفيه: أن إبراهيم عليه السلام كان يهوديًا ونصرانيًا، وهذه دعوى إجرامية قديمة، قال الله ﷻ رادًا على أصحاب هذا الادعاء: ﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [آل عمران: ٦٧].

٤) مساواة القرآن الكريم بالتوراة والإنجيل، وذلك بطبع الكتب الثلاثة في كتابٍ واحدٍ، وتحت غلافٍ واحدٍ.

ومعلوم: أن التوراة والإنجيل كتابان محرفان، ومنسوخان بالقرآن الكريم. فهذه المساواة لم تحدث في التاريخ منذ جاء الإسلام، وهذه المسألة مُوضَّحة في كتابي «الإيضاحات الموثقة» ص(٦٠-٦١).

٥) مساواة في إنشاء أحزاب علمانية في بلاد المسلمين، ولهذه الأحزاب الهيمنة والسيطرة على المسلمين، والتنفيذ لمطالب زعماء الكفر في عموم المساواة الديمقراطية وغيرها. وهذه المسألة معلومة علمًا محققًا عند الحصفاء من المسلمين، وهي من المسائل التي تَمَكَّنَ فيها أعداء الإسلام تمكَّنًا رهيبًا، أضر بالمسلمين ضررًا بالغًا.

٦) إنشاء مجالس نيابية في بلاد المسلمين عن طريق الانتخابات، وفي هذه الانتخابات من المفسد ما يحتاج القراء إلى معرفة ذلك، وقد أوضحت ذلك في كتابي «تنوير الظلمات بكشف شبهات ومفاسد الانتخابات». وهو مطبوع.

٧) مساواة أبناء المسلمين بأبناء الكفار في التعليم ما أمكن، ومن ذلك حذف الآيات التي فيها ذم اليهود والنصارى، ومن ذلك -أيضًا- إنشاء معاهد، ومدارس، وجامعات في بلاد المسلمين، على سير ونسق التعليم في بلاد الكفار، ليُمسَخ أبناء المسلمين أكثر وأكثر!

٨) مساواة المسلمين بالكفار في التكلم بلغاتهم، كالإنجليزية، والفرنسية، وغيرها، ليَحُولُوا بينهم وبين تعلم اللغة العربية، والتخاطب بها.

والحقيقة: أن هذه مؤامرة كبيرة من قبل دول الغرب الكافر على اللغة العربية، وقد أوضحت ذلك في كتابي «المؤامرة الغربية على اللغة العربية»، وهو مطبوع.



(٩) مساواة المسلمين بالكفار في إلغاء الحدود الشرعية، والاكتفاء بالقوانين الديمقراطية؛ فَعُطِّلَت الحدود، وتفشى الإجرام من ظهور المنجمين، والكهان، والسحرة، والمرتدين، والملاحدة على غرار بلاد الكفار، وظهور كل شر!

(١٠) مساواة المسلمين بالكفار في أفحش الفواحش، وهي نكاح الرجل الرجل، على طريقة نكاح المرأة، وهذه أشد خزية في عالم البشرية، وأقبح معاملة، وأخس فعلة، وأخساً طريقة، فعلى من جاء بها لعنة الله، والملائكة، والناس أجمعين.

(١١) مساواة المسلمين بالكفار في استحلال الربا.

ولقد صار الربا في عصرنا فاشياً، فُشُوًّا لم يسبق له نظير، وصار الاشتراك بين بنوك ربوية تابعة للكفار، وبنوك ربوية تابعة للمسلمين حاصلاً على مرأى ومسمع بلا حياء ولا خجل، فضلاً عن أن يكون تمسك بالدين يردع المسلمين هؤلاء.

(١٢) مساواة المسلمين بالكفار في انتشار المعاصي من خمر، وزنا، وفجور، على النمط الغربي، فلا تكاد تجد معصية في بلاد الكفار إلا وجدت في بلاد المسلمين، لا سيما في الأماكن التي توجد فيها منظمات تنصيرية.

(١٣) مساواة المسلمين بالكفار في طرق غريبة في اكتساب الأموال، حتى صار كثير من المسلمين لا يعرفون كسب الأموال إلا بالطرق الدنيئة، ومنها: المتاجرة بالمسلمين والمسلمات، لتنفيذ المساواة، والحرية الديمقراطية.

(١٤) المساواة بهم في المظاهرات والاعتصامات، وهي من الفتن المستجدة، المتلقة من الأعداء.

(١٥) أكل المسلم لحم الخنزير وبيعه وشراؤه.

(١٦) مساواة المسلمين بالكفار - في الجملة - في عدم ختان الأطفال.

(١٧) المساواة بهم في الأكل والشرب بالشمال وغير ذلك.

(١٨) المساواة بالكفار في الملبس الخاص بهم.

(١٩) المساواة بهم في حلق اللحية والشارب.

(٢٠) المساواة بهم في اقتناء الكلاب وتربيتها.

(٢١) المساواة في جعل شهادة الكافر مثل شهادة المسلم.

وبقيت أنواع من المساواة بهم لم أذكرها؛ اكتفاء بما سبق ذكره.

وهذه الأنواع هي في حق الرجال، أما مساواة نساء المسلمين بنساء الكفار، فسيأتي الكلام عليه قريباً.

وعلى كل: عَظُمَ البلاء على المسلمين الذين اجترفتهم الحرية والمساواة الديمقراطية، وعظمت فيهم الخديعة، وكبرت عليهم الوقعة.

حتى إنهم يرون أنهم يواكبون سير الكفار في بلاد الغرب في كل شيء، مهما كان في ذلك من الشذوذ، والمشقة، والبعد عن الإسلام. وهذا مصداق قول الرسول ﷺ: «لَتَتَّبِعَنَّ سَنَنْ مَنْ قَبْلَكُمْ شَبْرًا بِشِيرٍ، وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ، حَتَّى لَوْ سَلَكَوا جُحْرَ صَبٍّ لَسَلَكَتُمُوهُ!» قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى؟! قَالَ: «فَمَنْ؟!». أخرجه البخاري رقم (٣٤٥٦)، ومسلم رقم (٢٦٦٩)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي عنه.

وقد جاء عن أبي هريرة، وأبي واقد الليثي، وسهل بن سعد الأنصاري، وشداد بن أوس رضي عنه. فهو حديث مستفيض.

وهذا الحديث فيه معجزة للرسول ﷺ، لأنه أخبر عن وقوع شيء لم يكن واقعاً؛ فوقع كما أخبر؛ فلا حول ولا قوة إلا بالله!

## سرد ما تحقّق من مساواة المرأة المسلمة بالكافرة

من المعلوم أن المرأة المسلمة على مر تاريخ المسلمين منذ جاء الإسلام إلى عهدنا، تنعمت بالعافية من مرض خطير، وداءٍ مرير، ألا وهو: سلامتها من تقليد الكفار، رجالًا ونساءً، مع العلم أنه حصل مؤخرًا: أن رمى بعض المسلمين بنفسه في الحضيض في تقليد الكفار.

وبعد هذه العافية، والسلامة، والعزة والكرامة التي تمتعت بها المسلمات، دبّ السم الزعاف، والمرض القتال إلى بعض النساء المسلمات، اللاتي اغتالتهن شبّهات الديمقراطية والحرية والمساواة؛ ف وقعت هذه المرأة المسكينة الغشيمة، الجاهلة بشرع الله، وبمكر أعداء الله بها بين أحضان الكفار والكافرات؛ ظنًا منها أنها قد سبقت غيرها إلى العلياء، وستصل إلى الجوزاء، وسيتحقق لها مرامي المساواة الديمقراطية، التي علقت آمالها بها، وما علمت المخدوعة أنها قد وقعت فيها على أمّ رأسها.

وحجتها في هذا الإقدام: أن المرأة في بلاد الغرب التي ركضت بعد المساواة والحرية نالت مطالبها، وجعلتها قدوة لها، قائلة: المرأة في الغرب قد جرّبت المساواة، وخبرت بواطنها، وعرفت مخبّاتها، فخاضت المرأة المسلمة لجج دعوة المساواة والحرية، حسب مفهومها السطحي، الذي لا يُحمد عليه صاحبه، وأخذت تركض في بلاد المسلمين ركضًا، حاملةً لواء تقليد المرأة الكافرة، ومؤثرة ما هي عليه، تريد اللحاق بها، تاركة وراء ظهرها كل فضيلة، وأدبٍ رفيع، وخُلُقٍ جليل، ودينٍ قويم، ومروءةٍ سليمة، وحياءٍ تليد؛ فسارت المسكينة في هبوط وسقوط، حتى وقعت في أسفل سافلين، ألا وهو المحاربة للإسلام وأهله،

فصارت ترى: أنه لا صالح إلا ما عليه المرأة الديمقراطية في بلاد الكفار، ولا فضيلة إلا ما رآته تلك المرأة، ولا عزة إلا ما عليه تلك المرأة في تلك البلاد.

فهذه البليّة التي وقعت فيها هذه المرأة المسلمة لم تقع على مر تاريخ المسلمين، فما أعظمها من نكبة، وما أضرها من ضربة، وما أوجعها من لكمة، وما أنكأها من نكسة، وسترى المرأة المسلمة البعيدة عن لوثات الديمقراطية وعفن المساواة كم سقطت أختها التي ولت وجهها إلى بلاد الغرب الكافر، فيما سأسطره في هذه السطور، مما قد تحقق - كلياً أو جزئياً - من مساواة المرأة المسلمة بعدوتها الكافرة:

(١) السعي إلى الولاية على مختلف أنواعها، من كبرى، كرئاسة البلاد، ووسطى كولاية القضاء، وصغرى كالقوامة على الرجل، وسيأتي ذكر حكم هذه الولايات في باب: (سرد تفصيلي لما قد تحقق من مساواة المرأة بالرجل).

(٢) المطالبة بقبول شهادتها مطلقاً في الحدود وغيرها، كما طالبت بهذا المرأة في بلاد الكفار، وسيأتي بيان الحكم الشرعي في المطالبة بهذه الشهادة.

(٣) المحاولة في جعل ولاية النكاح بيدها؛ عملاً بالمساواة الديمقراطية، وخروجاً عن الآداب الفقهية الواردة في ذلك.

(٤) الدعوة إلى جعل الطلاق بيدها، كما هي حاصلة في بلاد الكفار.

(٥) الرغبة في نسبة الأولاد إليها؛ إكمالاً للتأسي بالمرأة في بلاد الانتكاسة.

(٦) المطالبة بمساواتهن مع الذكور في الإرث، وهذا اتهام لله عز وجل بأنه ظلم المرأة؛ حيث أعطاهما نصف ميراث الرجل؛ اللهم سلّم سلّم! فما بعد اتهام الله بالظلم إلا الكفر البواح!

(٧) تراودها نفسها أن لو دُعيت إلى أن تتزوج المرأة بأكثر من رجل؛ لأن زميلتها في بلاد الفساد قد دعت إلى ذلك، ونجاحها مأمول في المستقبل.

(٨) مساواتهن بالرجال في الدية، عملاً بالمساواة الديمقراطية.

(٩) الخروج من البيت لمزاولة الأعمال، واللقاءات، والسياسة التي تختلط فيها بالرجال، والمضاهاة لهم؛ لأن النساء في بلاد الكفار قد فعلن ذلك.

(١٠) السفر بدون محرم؛ اقتداءً بنات جنسها الكافرات.

(١١) اكتسابها المال بما لا يتأتى لها ذلك إلا عن طريق تنقلها وتحركها في العالم، وتفتح المخالفات الشرعية؛ لأن المرأة في بلاد الكفار، سلكت هذا المسلك.

(١٢) اكتساب المال بأي طريق محرم؛ اقتداءً بالمرأة في بلاد الغرب التي لا حرام عندها إلا ما خالف الحرّية والمساواة.

(١٣) تبرّجها بين الرجال الأجانب، زاعمة أن أسوتها في بلاد الكفار تفعل ذلك، وتقول المسكينة: نحن في بلاد الإسلام ما زلنا محتشمات بمقابل المرأة في بلاد التهتك، فقد بلغت بها الوقاحة إلى الخروج شبه عارية.

(١٤) اختلاطها بالرجال في المناسبات، والاجتماعات، والاحتفالات، واللقاءات، والوظائف، والأعمال، وغير ذلك؛ لأن المرأة القدوة لها في بلاد الكفار لا تعاف شيئاً من ذلك.

(١٥) استباحة الخلوة بالرجال، وهذه الخلوة مدرجة هلاك، بل هي من أمهات المهالك والمتائف؛ مدّعية أنها قوية وحازمة، لا تخونها نفسها، ولا تلين لها قناة، بحجة: أن المرأة في بلاد الكفار تتعاطى ذلك، ولم تسمع هذه المسكينة

نحيب بنات جنسها في بلاد الكفار على أنفسهن قائلات: الرجال خدّاعون! مكارون! فجرة! غدرة بالنساء! لا يؤتمنون! وأظنُّ أن هذه المسكينة لا تدرك هذا حتى يقع الفأس على الرأس، كما يقال.

(١٦) صراعها العنيف أن تكون القوامة على الرجل بيدها، وترى أنها تناضل وراء هذه المطالب، وتسير على درب الدعايات إلى ذلك في بلاد الكفار.

(١٧) السعي في المشاركة في صنع القرار في الحرب والسلم، وغير ذلك، وهيئات هيئات أن يصلن إلى ذلك؛ إلا ما ندر!

(١٨) القيام بالمظاهرات والاعتصامات، مثل المرأة في بلاد الغرب.

(١٩) المشاركة في الجيش قائدة وجندية، وغير ذلك.

(٢٠) إصرارها على أن تكون النفقة على الأسرة بيدها، مضاهاة بالمتهوكات في بلاد اللادينية.

(٢١) قيامها بضرب زوجها وتأديبه إذا قدرت على ذلك؛ بدعوى أن النساء في بلاد الغرب يضربن أزواجهن، مع أن المعروف: أن الكثير في بلاد الغرب من الرجال يضربون نساءهم، وليس العكس، حتى صارت قضية ضربهن متفشية في المحاكم عندهم.

(٢٢) المعاشرة والجماع هن متى رغبن، لا متى أراد الأزواج، كما تزعم بعض النساء في بلاد الغرب، الحاملات لواء الحرّية.

(٢٣) يُستخدمن جاسوسات لصالح الأعداء، كما استخدمت المرأة في بلاد الغرب جاسوسة على أعز الناس، كالأباء، والأقارب، وغيرهم.

(٢٤) التوسّع في الألعاب الرياضية التي لا يقوم بها إلا الرجال؛ لأن المرأة تفعل

ذلك مع كامل حرّيتها في بلاد الحرية الديمقراطية، والمساواة العلمانية.

(٢٥) ليس عليهن واجبات دينية، جرياً على سير النساء الديمقراطيات في بلاد الكفار، اللاتي يرين أنه لا دين إلا الديمقراطية.

(٢٦) إقبالهن على لغة الأعداء، من قبيل التقليد والإعجاب بها، وتقديمها على اللغة العربية أم اللغات.

(٢٧) الإساءة إلى القرآن الكريم، بالخوض في آياته، ومحاربة أحكامه، حتى تجرأت بعضهن فقالت: نريد إعادة النص القرآني، وكل ذلك مجارة للنساء في بلاد الكفار.

(٢٨) الطعن في الأحاديث النبوية؛ استهزاء واحتقاراً لها، ولمن جاء بها؛ ترشماً لسير الملحدات في بلاد الكفار، وهو التنكّر لكل ما له صلة بالأديان السماوية.

(٢٩) اتهام الفقه الإسلامي أنه ذكوري، فيرين إعادته حتى يكون إنثياً؛ اقتداءً بداعيات المساواة في بلاد الغرب؛ لأنهن يتنكرن لكل ما له صلة بالذكورية على جهة الأغلب.

(٣٠) الدعوى إلى إعادة صياغة التاريخ الإسلامي، كما ادّعت المرأة الشاذة في بلاد الغرب إعادة صياغة تاريخ البشرية.

(٣١) محاربة الزواج المبكر؛ موافقة لسير المرأة في بلاد الكفار.

(٣٢) احتقارها زوجها؛ تشبهاً بنساء الأعداء المترجلات.

(٣٣) ربط علاقة عشق خارج الحياة الزوجية؛ سيراً على ما عليه كثير من نساء الكفار.

(٣٤) المسكينة تحاول إظهار دعوى ملكيتها لجسدها؛ فلها أن تفعل به ما تشاء، مضاهاة للمرأة في بلاد الشذوذ، والتردي، والسقوط.

(٣٥) التوسع في قيادة السيارة، والتباهي بذلك حتى صارت فتنة.

(٣٦) قيادة الطائرة اقتداءً ببنات جنسها في بلاد الكفار.

(٣٧) السعي إلى اكتفاء المرأة بالمرأة، والاستغناء عن الرجال، وذلك بممارسة السحاق الذي يسمى عند الديمقراطيات: العلاقات الجندرية؛ عملاً بأن هذا حاصل عند المرأة في بلاد الغرب.

(٣٨) إجهاض المرأة حتى لا تحمل؛ لأن المرأة في بلاد العفن قبلت هذا الإجهاض، وهو تعدُّ ومحاربة واضحة للنسل.

(٣٩) قبولها أن تكون متحيزة في حزب سياسي، جرياً على نمط النساء في بلاد الكفار، فتراها تركض في التحزب ما بين عضوة، وناخبة، ومنتخبة، وإعلامية، وغير ذلك.

(٤٠) التشبه بالنساء الكافرات في الملابس التي لا تزال المرأة بلبسها عارية، وهكذا في تربية أظفارها وإظهار شعرها وصبغه، وغير ذلك من زينة نساء الكفار. وبقيت أنواع من مساواة المرأة المسلمة بالمرأة الكافرة من جنس ما سبق ذكره.

وهذا الكم الهائل الذي ذكرناه يدلُّك على أن المرأة المسلمة المغرمة بالديمقراطية كمن يمشي مكباً على وجهه؛ لأنها لم تتلقَ عن المرأة الكافرة إلا الضار، وكل ما فيه هدم للأخلاق وضياع للحقوق، ومعاندة للشرعية الإسلامية. ولا يخفى على من له اطلاع وباع في التقليد الذي ذكرناه، أن هؤلاء المقلِّدات على مراتب متفاوتة، فمنهن المكثرة في ذلك، ومنهن المتوسطة، ومنهن المقلّة.

ولا يفهم أن كلامي محصور على الديمقراطيات في اليمن، بل هو عام في كل من تلوثت بهذه المبادئ الهدامة في بلاد المسلمين، عَرَبِها وعجمِها، بل المرأة



في اليمن أقلّ استجابة، وارتباطاً بالمرأة في الغرب، سواء في حضور المؤتمرات الخاصة بالمرأة في المساواة والحرية، أو غير ذلك.

فعلامٌ تُغبط المرأة المسلمة المتهتكة، وهي واقعة في هذه البوائق، التي لو خرت من السماء إلى الأرض أهون من أن تقع فيها؟! فهل من توبة صادقة، ورجوع إلى الله بآناة محققة، وذلك بترك قبول أي جزئية من أجزاء المساواة والحرية المخالفة لشرع الله؟! وإلا لو ماتت وهي على هذه المهالك يخشى عليها أن تحشر مع من أحببتهم وقدمتهم على الله عز وجل، وعلى دينه، وعلى رسوله ﷺ، وعباده الصالحين.

## مساواة المرأة بالرجل والعكس

هذه المساواة أعدّ الأعداء العُدّة لنشرها، فطاروا بها، وبذلوا جهودهم المضنية، وجندوا لها جنوداً بعد جنود، وحشدوا لها حشوداً؛ للقيام بها على أوسع إجماع، وإفساد في الأرض؛ لأنهم يرون أنهم لن يضربوا المسلمين ضربة أوجع منها، كيف لا وهم يُمَنُّون أنفسهم الوصول إلى القوارير، لأنهن الركن الثاني في الأسرة بعد الرجال. فعَدّ الأعداء الوصول إلى نساء المسلمين عن طريق دعوة المساواة، والحرية المطلقة، غنيمة باردة، وكيف لا وقد أعدوا الخطط، وأبرموا المؤامرات، تلو المؤامرات، وحَرَّكُوا الحشود لغزو المسلمين في عقر ديارهم، غزواً بعد غزو، بإرسال المنظمات التنصيرية، التي تجوب بلاد المسلمين، جبالها وأوديتها، وعرضها وطولها، للوصول إلى القوارير؛ فنعوذ بالله من الحور بعد الكور!

نشرع الآن فيما قصدنا بيانه.

## إعداد الوثائق والاتفاقيات الدولية الخاصة بمساواة المرأة بالرجل والعكس

مما أعدته الجمعية العامة للأمم المتحدة من الاتفاقيات الدولية: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وهي تتكون من ديباجة وثلاثين مادة. وهذه الاتفاقية هي أخطر الاتفاقيات الخاصة بالمرأة، وكان إقرارها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٩م، وبدأ تنفيذها من ذلك الوقت، وقد وقّعت على هذه الاتفاقية الدول العربية والإسلامية، وهذا التوقيع عُدَّ مُلْزِمًا لكل الدول الموقّعة على القيام بتنفيذها، ولو وقّعت الدول المذكورة على الموت لكان أهون! وهذا الاتفاقية عُرِفَتْ أيضاً: باتفاقية سيداو.

ومن آخر جرائمهم: اتفاقية نكاح الرجل الرجل، ونكاح المرأة المرأة. وقامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بإقرار الاتفاقية الخاصة بالحقوق السياسية للمرأة، وتتألف هذه الاتفاقية من ديباجة وإحدى عشرة مادة، على أن تكون نافذة المفعول من وقت الإقرار بها، وقامت الأمم المتحدة بإبرام معاهدة خاصة بجنسية المرأة، وتتألف هذه المعاهدة من ديباجة واثنين عشرة مادة، وأدخلت حيز التنفيذ من عام ١٩٥٨م، وقامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإقرار بالإعلان الخاص بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ويتكون الإعلان من ديباجة وإحدى عشرة مادة، وغير ذلك مما أُعِدَّ في هذا الباب.

انظر -أيها القارئ- كيف كانت قضية مساواة المرأة بالرجل، فريدة من نوعها في الاهتمام بها من قبل الأمم المتحدة، وما ذاك إلا لما يعلمونه من أن هذه القضية طعنة في خاصرة المجتمعات، لا سيما المجتمعات الإسلامية؛ لأنهم

يتوصلون بهذه المساواة والحرية إلى إفساد الأسر المسلمة، والانسلاخ من الإسلام؛ اللهم لا تجعل مصيبتنا في ديننا!

## تَحْمُلُ الأمم المتحدة دعوة مساواة المرأة بالرجل

الأمم المتحدة منظمة دولية، مقرها في نيويورك، أُسست بعد الحرب العالمية الثانية، وقد انضمت الدول المستقلة كلها إلى عضوية الأمم المتحدة ما عدا سويسرا. ولهذه المنظمة أعمال متنوعة، ومنها: قضية مساواة المرأة بالرجل، والعكس.

وإلى القراء الكرام ذكر ما قامت به الأمم المتحدة -ولا تزال- من تنفيذ قضايا المساواة بين المرأة والرجل في جميع الاتجاهات، وبكل الوسائل الميسورة لديهم، لا سيما الدعم المالي للحركة النسوية ضد الرجال، فأقول:

كانت دعوة مساواة المرأة بالرجل كلامًا أكثر منها فعلاً، وتنفيذًا، فلما تولّت الأمم المتحدة مسئولية تحقيق مساواة المرأة بالرجل، بدأ التنفيذ لهذه الدعوة تنفيذًا قويًا، ومتتابعًا، وعامًا في الدول والبلدان الإسلامية، يدل على هذا الآتي:

(١) في عام ١٩٤٦ م أسّست الأمم المتحدة لجنة مركز المرأة. وهذه اللجنة هيئة رسمية دولية، تتألف من خمس وأربعين من دول الأعضاء، وهي تجتمع سنويًا لهدف عمل مسودات، وتوصيات، وتقارير خاصة بالمرأة. نقلًا من كتاب «العدوان على المرأة» ص(٥٢).

(٢) في عام ١٩٧٥ م عقدت الأمم المتحدة مؤتمرًا في المكسيك، دعت فيه إلى حرية الإجهاض للمرأة، وإلى الحرية الجنسية للمراهقين والأطفال.

(٣) في عام ١٩٧٩ م عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤتمرًا تحت شعار:

القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

(٤) في عام ١٩٨٠ م عقدت الأمم المتحدة المؤتمر العالمي بعنوان: المساواة والتنمية والسلم.

(٥) تم عقد مؤتمر نيروبي في كينيا عام ١٩٨٥ م بعنوان: إستراتيجيات التطلع إلى الأمام من أجل تقدم المرأة.

(٦) عقد مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية عام ١٩٩٤ م.

(٧) عقد مؤتمر بكين عام ١٩٩٥ م تحت عنوان: المساواة والتنمية والسلم. وفيه: وُضعت وثيقة تضمنت الدعوة إلى تمتع الرجل والمرأة بجميع الحقوق على قدم المساواة، وتبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة نشر هذه الوثيقة، وطالبت بعدم التحفظ عما في هذه الوثيقة.

(٨) في عام ٢٠٠٠ م عُقد اجتماع في نيويورك جرى فيه مناقشة ما تحقق من قضايا المرأة بعد مؤتمر بكين، الذي عُقد عام ١٩٩٥ م.

وقد أسست الأمم المتحدة الهيئات الكثيرة التي تساهم في تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، ومن ذلك:

(أ) صندوق الأمم المتحدة للسكان.

(ب) صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

(ج) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(د) المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة.

(هـ) جامعة الأمم المتحدة.

- (و) معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية.
  - (ز) اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.
  - (هـ) اللجان الاقتصادية والاجتماعية لآسيا، والمحيط الهادي، وغربي آسيا، التابعة للأمم المتحدة.
  - (ط) منظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونسيف.
  - (ي) مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة.
  - (ك) مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل).
  - (ل) مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين.
  - (م) منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.
  - (ن) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونسكو.
- نقلًا من كتاب «العدوان على المرأة» ص (٤٩-٥٠).

ما سبق ذكره يُوضِّحُ لكل ذي لبِّ سليم، وعقل قويم، التحركات الرهيبة لدعوة المساواة والحرية - لا سيما من قِبل الجهات المتاجرة بالأعراض، المنتهكة للمحرمات - ما بين مؤتمرات، وما بين جهات مُؤَلَّة لهذه الحركة.

وليت الأمر وقف عند هذا الحد، بل تجاوز إعداد الجهات الداعمة للمساواة المذكورة أضعاف أضعاف هذا العدد؛ فقد ذُكِرَ في كتاب «الحركة النسوية وخلخلة المجتمعات الإسلامية» ص (٢٢٧) ثلاث وخمسون جهة رسمية تُمَوِّلُ الدعوة النسائية إلى المساواة في العالم الإسلامي، وهذا يدل على أن أعداء الإسلام، أولوا قضية مساواة المرأة بالرجل عنايةً كبيرة، دولية، وإقليمية، وما

هذا إلا لطمعهم في الإفساد الأكبر في بلاد المسلمين، لا سيما في الوطن العربي، اللهم سلم سلم!

## المنظمات التنصيرية أجراً من قام في بلاد المسلمين بتنفيذ مساواة المرأة بالرجل

المنظمات التنصيرية طلائع لدولها، ومُنَصِّرة تابعة للمجلس العالمي للكنائس للتنصير، وعملاء للجهات العلمانية في بلادها، فهي تنطلق من منطلق أن وراءها جهات قوية تستند إليها، وتدافع عنها، وتنفذ مطلب الجهات المذكورة. فالمنظمات التنصيرية تحمل في الإعانات التي تقوم بها أسوأ مكر، وكيد، وخيانة، وها أنا أكشف بواطن شعاراتها البراقة، ودعاياتها المُرَوَّقة، التي ظاهرها الرحمة، وباطنها العذاب.

فشعار التسامح باطنه الفتك بالمسلمين.

وشعار العدل باطنه كل ظلم وجُرم.

والأمانة باطنها أخبث أنواع الخيانة.

والوفاء باطنه الاستخفاف، والتهاون، والنقض للعهود والعقود.

والإنقاذ باطنه الإتلاف، والإفساد.

والإخاء باطنه البؤس، والشقاء.

والمساواة باطنها المحاربة والعداوة.

والحرية باطنها العبودية.

والإحسان باطنه الإساءة، والطغيان.

والعفاف باطنه التوصل إلى كل رذيلة وإسفاف.

والسّلم باطنه الحرب.

والإصلاح باطنه الإفساد، والمطالبة بالانبطاح.

هذه مضامين شعارات المنظمات التنصيرية، ومن وراءها من الدول، ولأجل هذا قلتُ: فَهُمْ يحملون التنصير في حبة الدواء، وفي إبرة العلاج، وفي لقمة الغذاء!

والمنظمات والمؤسسات التنصيرية في بلاد المسلمين كثيرة، بلغت آلافًا مؤلّفة كما أوضحت ذلك في كتابي «تأثير الأموال في نفوذ التنصير بين المسلمين» ص(٦٢-٦٥). وهو مطبوع.

وذكرت في ص(٦٦-٦٩) الإحصائيات في ذلك.

وفي المصدر نفسه ص(٦٩-٧٠) ذكرت عدد الدول والأقطار الإسلامية التي تجتاحها المنظمات التنصيرية.

وأغلب الدول العربية المصابة بالفقر، بلغت عدد المنظمات التنصيرية في كل واحدة منها بالمئات، ولم يقف عددها عند العشرات، مع أن العشرات فيها السم القَتَّال، والداء العضال، فماذا تنتظر من عافية للمسلمين، والمنظمات التنصيرية تجوب بلادهم شمالًا وجنوبًا، وشرقًا وغربًا، وسهلاً وجبالاً؛ للإفساد الواسع، والتمكن الرهيب من شئون الناس الداخلية، والخارجية، شعبًا ودولة؟!

وقد زاد عدد المنظمات والجمعيات التنصيرية في بلاد المسلمين، لا سيما في بلاد العرب بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م، فتوسعت

المنظمات في المتاجرة بالأعراض، وشراء ذم الجهال من أوغاد المسلمين، ووجد العلمانيون بغيتهم في التعاون مع المنظمات جنبًا إلى جنب، وجَرَّت المنظمات التنصيرية من استجاب لها من النساء والشباب إلى التنصر، ومن لم يقبل ذلك جرَّته إلى الفساد الخطير المبير، ومن استجاب لأي منظمة مُنَصِّرة تحركت بالمستجيبين لها - لا سيما الشباب والشابات - إلى الأقطار والدول التي خارج دولة المستجيبين، لتصبغهم بالصبغة، إما الإلحادية، أو التنصيرية، أو بهما معًا.

ولا تنس: أن أي قطرٍ من الأقطار - لا سيما الإسلامية - تدور فيه رحي القتل والقتال تكثر فيه المنظمات التنصيرية، باسم الإغاثة، والإنقاذ الإنساني، ويستغلون سوء أحوال المصابين بسبب كوارث الحروب، استغلالًا سيئًا إلى ما لا يتوقع، كبيع الأطفال، وغير ذلك من الجرائم البشعة.

## الدول العربية والإسلامية شاركت في نشر دعوة مساواة المرأة بالرجل

أكثر الدول العربية والإسلامية استسلمت لدعوة إفساد المرأة المسلمة باسم مساواتها بالرجل، وتحريرها، والانتصار لها، فقامت بالإعانة للمنظمات التنصيرية وغيرها في أداء مهامها. وإذا مدَّت الدولة الإسلامية إلى المنصرين أيديها، جعل المنصرون ذلك ذريعة لهم إلى أن يجروها بأرجلها؛ استهانة بهذه الدول، وعدم اعتبار قوانينها، وسلطانها، لا سيما إن كانت هذه الدول تتلقى منهم شيئًا من المساعدات، كالقروض الربوية، والمنح التي هي محن، بل تقوم المنظمات المذكورة بالتدخل في شئون هذه الدول، وتستخدم بعض رجال هذه الدول - بعد إغرائهم بالمال - فيمكِّنون لها حتى تصل ضربتها إلى العظام،



فَتُحْدِثُ الكسور، وهصر الظهور، فتصير هذه المنظمات كالمثولي على هذه الدول، وكيف لا وهذه المنظمات طلائع للدول الكافرة، الذين يرسلونها، ليمهدوا للاستيلاء على هذه الدول حسيًّا؟! فإن لم يكن هذا، فلا نجاة لهذه الدول من الاستيلاء عليها معنويًّا.

وأيضًا: بعض الدول العربية والإسلامية، ليس عندها منظمات تنصيرية، ولكن استسلمت هذه الدول لهذه المطالب، فجئدت نفسها للقيام بدعوة المساواة، وربما أَضَرَّتْ بعموم رعاياها أكثر من ضرر المنظمات التنصيرية؛ لأن المنظمات التنصيرية غالبًا ما يكون إفسادها جزئيًّا، لكن إذا جئدت الدولة أجهزتها وقواها عمَّ الفساد.

ولا تغفل -أيها القارئ- عن أن هذه الدول تتلقى ضغوطاتٍ من قِبل الدول الكافرة التي تحمل دعوة المساواة والحرية، ولكن هذه الضغوطات ليست مبررًا شرعيًّا لقبولها، بل الحجة عند هذه الدول قوية، وهي أن هذه الدعوة تخالف ديننا، وعقيدتنا، وعاداتنا، وأخلاقنا، وغير ذلك، وإن صَعَفَتْ هذه الدول عن الثبات المذكور، فعلى الأقلِّ تراوغ في التنفيذ، وتُموِّه، كما هو شأن سياسة الدول، أنها خداع ومكر من أولها إلى آخرها.

وعلى كلِّ: جَنَّتِ الدول العربية والإسلامية على نفسها الويلات، بسبب انطراحها لأعداء الإسلام، والأعداء لا يرحمون، ولا يتوقفون عند حدٍّ، فلا حول ولا قوة إلا بالله!

### أخصب أماكن التنصير، والدعوة إلى المساواة والحرية

إن منظمات التنصير تنطلق بعد دراسة دقيقة في أداء أعمالها في الأماكن التي يرون أن بذل جهودهم في التنصير فيها، يشمر لهم ثمرات يانعة، وهي ما يأتي:

(١) التعليم؛ لأن تعليمهم النشء، والشباب، والشابات، على المساواة الإلحادية، والحرية الكفرية، يُعدُّ تأسيسًا كبيرًا، وتأصيلًا مبيرًا في الإفساد، فالأصناف المذكورة المستهدفة، هم الصيد الثمين، كما يقال: لسرعة تلقيهم ما تريده المنظمات من المساواة المذكورة والحرية؛ لأنه يحصل منهم الاندفاع إليه بدافع الشهوة، والرغبة في الملذات، ولو كانت مسمومة.

(٢) الطب؛ لأن المريض يخضع للطبيب، ويستسلم له، والمُنصرون يدخلون أعظم البلاء مع إبرة العلاج، وحبّة الدواء، وهذا متحقق، ومعلوم عند كل من يتداوى في المستشفيات، والمراكز الصحية، التابعة للمنظمات التنصيرية، وعنده نباهة وحصافة.

(٣) الإغاثة؛ إن الجائع المُشرد، والمطرود المقهور، يفرح بمن يعينه، ولو بجُرعة ماء، وسيستسلم لمن يقوم بإغاثته، والمُنصرون لا يرحمون حال هؤلاء، وإنما يستغلون هذه الأحوال السيئة؛ للوصول إلى المتاجرة بالأعراض، بل يصلون إلى المتاجرة بالأطفال، وصنف منهم يأخذون الأطفال إلى بلدانهم النصرانية، باسم مداواتهم، والمقصد الأكبر: تنصيرهم، وعدم ردهم إلى أهلهم.

(٤) الإعلام؛ لأن الإعلام يصطنع الأندال، ويُسقط الأبطال، ويُشوّه الإسلام، ويُحدّر من دين سيد الأنام عليه الصلاة والسلام، فالمنظمات تعتني بالإعلام من أجل هذا من جهة، ومن جهة ثانية من أجل أن يُتفقوا دعوة المساواة.

وخلاصة هذه المساعي: أن الاعتناء بالتنصير في هذه الأماكن مما اتفقت عليه مؤتمرات المنصرين، ناهيك عن الدعوة إلى المساواة والحرية في أوساط الشباب والشابات، من أبناء المسلمين في هذه الأماكن، فالمنظمات المزوّدة

بالإغراء بالمال، سرعان ما تستعبد من يقبل منها هذا المال، أضف إلى هذا افتتاحاً آخر، وهو الافتتان بشبهاتهم التي تنفق على كثير من هؤلاء الشباب والشابات! وهذه الشبه التأثير البالغ فيهم، يدل على هذا تمرد هؤلاء الشباب والشابات، على آبائهم وأمهاتهم، بل يُعادون دينهم، وربهم، ونبیهم، وعلماءهم، وربما انقلبوا جواسيس على دولهم لصالح أعدائهم، فهذه حقائق حاصلة بلا مرية، فيا ويل المسلمين من هذا الصنف! ومن يُتاجر به، عند ما يتحركون دعاة إلى ما هم عليه، فلا تسأل عن تفشي الشر وانتشاره، وإظهاره بعد خفائه، وقد قال الرسول ﷺ: «مَنْ دَعَا إِلَى هُدًى كَانَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلُ أُجُورِ مَنْ تَبِعَهُ، لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئًا، وَمَنْ دَعَا إِلَى ضَلَالَةٍ كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ مِثْلُ آثَامِ مَنْ تَبِعَهُ، لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ آثَامِهِمْ شَيْئًا».

أخرجه مسلم رقم (٢٦٧٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

أما إذا صُبغ هذا الصنف بتطويف المنظمات التنصيرية به في دول وعالم أهل المساواة والحرية، وشاهد هناك الإلحاد، ورأى الفساد، فيرجع بعضهم وهو يحمل الندم والتأسف أنه مسلم، وصار لا يعجبه إلا ما شاهده في تلك الدول، بل بعضهم يشد الرحال إلى السكنى في بلاد الكفار، فيعارض الإسلام وأهله، ويستبدل الإلحاد وأهله بدين الإسلام؛ وهذه مصيبة لا أكبر منها!

## قيام المنظمات التنصيرية في بلاد المسلمين بتأسيس أحزاب نسائية تعتنى بدعوة المساواة

لقد قامت المنظمات التنصيرية، ومن معها من العلمانيين، بدفع النساء المستجيبات للمساواة المشؤومة، والحرية المذمومة، بتأسيس أحزاب نسائية في

بلاد المسلمين، لا سيما بلاد العرب؛ من أجل أن يتحملن هؤلاء النسوة عبء دعوة المساواة؛ بدعوى أنه سيكون لهن كيان سياسي، معترف به دولياً، هكذا نفخ الأعداء في أجواف اللاتي أخذن على غيرة!

وقد جعلت المنظمات هؤلاء النسوة يواجهن ويحاكمن دولهن، وأوليائهن، بل يواجهن الإسلام بالاعتراض عليه، ومحاربته، ورميه بالحجر والمدر، كما يقال، بل قام الأعداء باستخدام بعض هؤلاء النسوة جواسيس لهم على دولهن، بل وعلى آبائهن وأمهاتهن؛ فنعوذ بالله من الحور بعد الكور!

والشغل الشاغل لهؤلاء النسوة: رفع التقارير إلى الدول الكافرة، والهيئات الدولية المبيرة، كالأمم المتحدة وغيرها، مع ما يصاحب هذه التقارير من التلييسات والتكهنات. ولا يفهم من كلامي هذا أنه يجوز لهذه الشرذمة من النساء أن يرفعن من التقارير بما لا تكهن فيه، بل لا يجوز لهن العمل في الجاسوسية!

ولا يخفى على كل ذي لب ما يحصل من هؤلاء النسوة من تجاوزات في حق الله ﷻ، ودينه، وشرعه، ورسوله ﷺ، وعباده، وأوليائه؛ فقد ضُبطت كلمات على هؤلاء النسوة خطيرة، نقلت مجموعة منها في كتابي «المؤامرة الكبرى على المرأة المسلمة». حتى إن إحداهن قالت كلمة لم يُقلها ملاحدة الأولين والآخرين وهي: «لماذا الله ذكر، وليس بأنثى؟!». تعالى الله عما يقوله الملاحدة علواً كبيراً!

## تفسير مساواة المرأة بالرجل والعكس

مساواة المرأة بالرجل لها تفسيران:

الأول: تفسير مجمل، والمراد به: أن المرأة تشارك الرجل في خصائصه

البدنية، والعقلية، والدينية، والديوية، وإن شئت قلت: في الأمور الحسية، والمعنوية.

الثاني: تفسير الجملة الثانية، وهي: «مساواة الرجل بالمرأة»، فحقيقتها: إنزال الرجل إلى ما خُصَّت به المرأة بدنيًا، وعقليًا، ودينيًا، ودنيويًا، وعمليًا، وحاليًا، وغير ذلك.

فهذه المساواة مُرعبة؛ لما اشتملت عليه من قلب الخصائص وتحويلها، والقضاء عليها، فيا ويل الرجال من النساء مرة واحدة! ويا ويل النساء من الرجال خمس مرات! لأن المرأة يَمكر بها من تظاهر بالانتصار لها، والغيرة على حقوقها، ناهيك عن مكر الرجال بها، الذين أحسوا بخطر المرأة المتسلقة إلى حقوقهم، أترام يتركونها في عزٍّ، وأمانٍ، ويتركونها تسرح وتمرح، في تسلطها على ما خَصَّهم الله به؟! والله لَيَمْكُرَنَّ بها مكر العدو بعدوه، والخصم بخصمه، فما أخطر ما أوقعت المرأة نفسها فيه من المهالك، لا سيما المعنوية.

### قاعدة: استحالة مساواة المرأة بالرجل والعكس

كثيرٌ من الذين تكلموا في نقد المساواة، تعرضوا لبيان الشطط فيها، قالوا: لا يُمكن أن تتحقق مساواة المرأة بالرجل تحققًا كاملاً، إلا إذا صار الرجل امرأة، وصارت المرأة رجلاً، وهذا غير مقدورٍ عليه.

وهذا الذي قالوه صحيح، لكن هل مراد دعاة المساواة: المساواة فيما لا يُقدر عليه؟ الجواب: لم يُريدوا هذا، بدليل سيرهم في تنفيذ المقدور عليه.

وأيضًا: دعاة المساواة لم يريدوا حقيقة المساواة كما يُفهم من ظاهر

كلامهم، وإنما أردوا المساواة المناقضة والمخالفة للمساواة المُتعارف عليها عند الناس، بدليل: أن ما قاموا به منها، هو المناقضة والمخالفة للشرع، والعقل، والفطرة، والعرف، وإلا فأين مساواة الرجل بالمرأة في سلب القوامة منه، وإعطاؤها المرأة؟! وأين المساواة في نزع الولاية من الآباء وجعلها في بناتهم، لا سيما الشابات؟! وأدهى مما سبق: نكاح الرجل الرجل، مساواة بالمرأة، فهذه قضية عميقة في الظلم، بل هي أظلم الظلم، وأفجر الفجور، وأخبث الخبائث، وأرذل الرذائل بعد الكفر بالله ﷻ، الموت أهون من الوقوع فيها، فأى مساواة فيها قتل الرجولة، يجعل ما هو للمرأة إلى الرجل؟!

وخلاصة المسألة: أن المساواة المطلقة بين الرجل والمرأة مستحيلة؛ لأنه غير مقدورٍ على تحويل الرجل إلى امرأة، والعكس، في كل ما خُصَّ به كل واحدٍ منهما. أما ما خُصَّت به المرأة فمثل: نكاحها، والحمل، والولادة، والرضاع، فهذه خصائص لا قدرة لأحدٍ أن يُحوّلها إلى الرجال، ولا يُحوّل الرجال إليها، وهناك خصائص آخر للمرأة بدنية وعقلية، وغير ذلك.

وأما خصائص الرجال على النساء التي لا يشترك فيها معهم النساء، كمثال:

(١) الذكورية والرجولة.

(٢) الزواج بالنساء.

(٣) التعدد في الزوجات، وغير ذلك.

وهناك أشياء مشتركة بين الرجل والمرأة في الأصل، كالعقل، والجسم، والتميز، والحفظ، والقوة، والصبر، وغير ذلك. خُصَّ الرجال بكماها، فلا يُقدر على جعل كماها في المرأة كما هي في الرجل.

وهناك أشياء مشتركة بين الرجل والمرأة في الأصل، كالعاطفة، والشفقة، والرأفة، والبكاء، وغير ذلك، وخُصِّت المرأة بكمالها. فلا يُقدَّر على جعل كمالها في الرجل، كما هي في المرأة.

## سرد تفصيلي لما قد تحقَّق من مساواة المرأة بالرجل

لقد جَدَّ أعداءُ الإسلام في مساواة النساء فيما يَخُص الرجال، سواء كانوا مسلمين أم كفاراً، ورفعهن إلى مقامهم، وإعلائهن إلى منزلتهم، فتوصلوا إلى أشياء كثيرة، على تفاوتٍ فيما توصلوا إليه، ومن ذلك:

(١) الولاية على مختلف أنواعها، من كبرى، كرئاسة البلاد، ووسطى، كولاية القضاء، وصغرى، كالقوامة على الرجل. ولا نحتاج إلى سرد ما يدل على هذا، لأن نعيق النساء بهذا، وتباكيهن على تأخرهن عن هذا، ووصول بعضهن إلى ذلك أمر معلوم.

والحكم على هذه الولايات للمرأة: أنها محرمة شرعاً، وعقلاً، وفطرياً، وعُرفياً، بل إنكارها أُمِّي، والإجماع على تحريمها في الإسلام متحقِّق عند المسلمين كافة<sup>(١)</sup>، حتى الذين قالوا منهم: بجواز تولي المرأة الولايات، فإنهم لا يقبلون هذا التولي على طريقة المساواة التي ينادي بها أعداء الإسلام.

(٢) قبول شهادتها مطلقاً في الحدود وغيرها، وشهادة المرأة في الحدود الجمهوري على تحريمها عليها<sup>(٢)</sup>.

(١) وقد نقلت هذا الإجماع في «إجماعات المفسرين»، سورة البقرة، آية (٣٠)، وسورة النساء، آية (٣٤).

(٢) وقد ذكرت هذه المسألة في «إجماعات المفسرين»، سورة البقرة، آية (٢٨٢).

(٣) جعل ولاية النكاح بأيديهن، وجماهير أهل العلم على تحريم هذه الولاية، وهي في الحقيقة سلب لأحقية الرجل بذلك.

(٤) جعل الطلاق بأيديهن، ومعلوم من الشرائع الإلهية، وسير أهل الإسلام، بل وعامة الأمم على مر عصورها، أن الطلاق بيد الرجل.

(٥) نسبة الأولاد إليهن، وهذا يُعَدُّ مخالفة لما سارت عليه البشرية جمعاء، من نسبة الأولاد إلى الآباء، لا إلى الأمهات، إلا ما اضطر إليه، كنسبة عيسى عليه السلام إلى أمه؛ لأنه ليس له أب، أو نسبة من اشتهر بذلك، وإن كان عند سرد نسبه يرجع إلى أبيه.

(٦) مساواتهن مع الذكور في الإرث، وهذه المسألة من اعتقد صحتها من غير جهل كفر؛ لأنها تكذيب لما جاء في القرآن الكريم.

(٧) تزوج المرأة بأكثر من رجل، وقد حصل الدعوة إلى هذا، وهي دعوة ظاهرة في الشذوذ، منبوذة، ممقوته، ولم تحصل هذه القضية في أي أمة من الأمم الكافرة.

(٨) مساواتهن بالرجال في الدية. وجمهور أهل العلم: على عدم المساواة في ذلك.

(٩) الخروج من البيت لمزاولة الأعمال، واللقاءات، والسياسة التي تختلط فيها بالرجال، وتضاهيهم، وتكون ندًا لهم، ويخلف الرجل المرأة في بيتها مساواة بها، وهذا الخروج تمرّد على الرجل، وعصيان له، وهو محرم في شريعة الإسلام، بل وعند جميع عقلاء الأمم، على مر الزمن.

(١٠) السفر بدون محرم، وهذا من المحرمات المعلومة في الإسلام بالسنة المتواترة، هو قول جماهير أهل العلم، وعليه سير أهل الإسلام.

(١١) اكتسابها المال بما لا يتأتى لها ذلك إلا عن طريق تنقلها، وتحركها في العالم، وتَقَحُّم المخالفات الشرعية بسبب ذلك.



(١٢) اكتساب المال بأي طريق محرمة، مثلها مثل غيرها من الرجال.  
 (١٣) تبرجها مضاهاة للرجل، فتكشف عن وجهها ورأسها، وكثير من جسدها، وهذا إهدار من المرأة لكرامتها، وابتذالها نفسها للطامعين فيها، والمتاجرين بها، وهذا التبرج من المحرمات في الشريعة الإسلامية.  
 وقد سار المسلمون في كل عصورهم في الجملة: على منع تبرج النساء بين يدي الرجال غير المحارم<sup>(١)</sup>.

(١٤) اختلاطها بالرجال في المناسبات، والاجتماعات، والاحتفالات واللقاءات، والوظائف، والأعمال، وغير ذلك. وهذه كما يقال: مخضرية<sup>(٢)</sup>.  
 وعلى كل: هذا الاختلاط أصل فساد الأمم، ودمار الشعوب، وزوال الدول، ولهذا حرّمه الإسلام، وقام الإجماع على تحريمه<sup>(٣)</sup>.

(١٥) الخلوة بالرجال غير المحارم، مضاهاة لهم. وهذه الخلوة، مدرجة هلاك، بل هذه من أمهات المهالك والمتالف، وهي محرمة في الإسلام تحريمًا قطعياً.  
 (١٦) القوامة على الرجال.

(١٧) المشاركة في صنع القرار في الحرب والسلم، وغير ذلك، ووصولها إلى هذا

(١) وقد بسطت هذه المسألة في «إجماعات المفسرين»، سورة النور، آية (٣٠).

(٢) والمراد بالمخضرية: أن رجلاً كان يبيع العدس البرعي في سوق الملح في صنعاء، فر عليه أحد عمال الإمام وهو راكبٌ على فرسه، فحصل أن الفرس ألقى روثه إلى داخل القدر الذي فيه العدس البرعي، فقام صاحب القدر، ونظر يمينًا وشمالاً، فلم يرَ أحدًا، فَحَرَّكَ روث الفرس وخلطه بالبرعي، فجاء الناس يشترون منه البرعي على حسب المعتاد، فرأوه أخضر؛ فسألوه عن سبب هذه الحُضرة، فقال: مخضرية!

(٣) نقلت الإجماع المذكور في كتابي «الاختلاط أصل الشر في دمار الأمم والأسر» ص(١٣١) - (١٣٢). وهو مطبوع.

مزلة أقدام، وعمل اقتحام لما هو محرم في شريعة الإسلام.

(١٨) ادعاء القوة فيهن، كقوة الرجال، خدعاً للنساء، ومكرًا بهن.

(١٩) ادعاء كمال العقل والإدراك، كالرجال، وأنى لها ذلك؟! لأن الله ﷻ لم يعطها ذلك، فعندما أنقص الله ﷻ من عقلها، زاد سبحانه في شفقتها ورحمتها.

(٢٠) ادعاء كمال الحفظ، والتذكر، والتمييز، كالرجال، والشرع والواقع يكذبان هذا الادعاء.

(٢١) ادعاء قوة الصبر، والجلد فيما خُصَّ به الرجال، وهذا مكابرة؛ ولَّدها الغرور والمخادعة.

(٢٢) الشجاعة والإقدام، كالرجال، وهذا من غرائب الشطح والدعوى، لأن زعر النساء وخوفهن من أدنى تخيف معلوم، لا يحتاج إلى كبير جهدٍ في إثباته حتى يُعلم؛ يدل على ذلك: أنه لو ظهر على جماعة من النساء فأرّ، لصرخن وملأن المكان عويلاً وصياحاً، فإذا جاء غلام دون البلوغ، وقام بقتل الفأر، قلن له: جزاك الله خيراً، أمّنتنا، وفرّجت عنا!

(٢٣) تقليد الرجال في التلقي عن زعماء الكفار الاتفاقيات والمبادئ، لا سيما فيما يتعلق بالمساواة، والحرية الديمقراطية.

(٢٤) القيام بالمظاهرات والاعتصامات مثل الرجال، مع أن المظاهرات والاعتصامات ليست من أعمال الإسلام.

(٢٥) المشاركة في الجيش قائدة وجندية، وغير ذلك.

(٢٦) إصرارهن على أن تكون النفقة على الأسرة بأيديهن؛ مضاهاةً للرجال.

(٢٧) قيامهن بضرب أزواجهن، وتأديبهم إذا قَصَّروا في خدمتهن.

(٢٨) المعاشرة والجماع لهن متى رَغِبْنَ، لا متى أراد الزواج.

(٢٩) يُستخدمن جاسوسات لصالح الأعداء، كما يُستخدم بعض الرجال.

- (٣٠) التوسع في الألعاب الرياضية التي يقوم بها الرجال.
- (٣١) التمرد على الواجبات الدينية والدنيوية؛ جرياً على سير الرجال الضائعين.
- (٣٢) إقبالهن على لغة الأعداء، وتركهن اللغة العربية.
- (٣٣) الإساءة إلى القرآن الكريم، بالخوض في آياته، ومحاربة أحكامه، حتى تجرأت بعضهن فقالت: (نريد إعادة النص القرآني) مجارة للعلمانيين والملاحدة.
- (٣٤) الطعن في الأحاديث النبوية؛ استهزاء، واحتقاراً؛ تشبهاً بالضلال من الرجال.
- (٣٥) اتهام الفقه الإسلامي، أنه ذكوري، فَيَزِينُ إعادته، وهذه من أمهات المهالك.
- (٣٦) الدعوى إلى إعادة صياغة التاريخ الإسلامي.
- (٣٧) محاربة الزواج المبكر.
- (٣٨) احتقار المرأة الديمقراطية المتزوجة زوجها؛ تشبهاً بالأعداء.
- (٣٩) ربط علاقة عشق خارج الحياة الزوجية، كعشيق وغير ذلك.
- (٤٠) دعوى ملكية المرأة لجسدها، فلها أن تفعل به ما تشاء؛ هكذا خدعوها قاتلهم الله!
- (٤١) التوسع في قيادة السيارة، ومتى صار مفتاح السيارة بيد المرأة أصبحت ولّاجة خَرَّاجة، وكثر منها الخروج من البيت، وتأخرها في الرجوع إلى البيت في الليل، لأنها تظهر النُدْية للرجل في هذا التحرك، والغَيْبة عن البيت، والأولاد، والزواج.
- (٤٢) استقلال المرأة التام عن الرجل اكتفاء بممارسة السحاق الذي يسمى العلاقات الجندرية. واختير له هذا الاسم تهويناً من ضرره وشره، وهو في الإسلام من المحرمات الكبرى!

(٤٣) إجهاض المرأة، حتى لا تحمل تشبهاً بالرجل، وهذا من الجرائم الكبرى. وبقيت أنواع من مساواتهن بالرجال، تركت ذكرها؛ نظراً للاختصار. وما ذكرته هنا من هذه المساواة، صار متحققاً في بلاد المسلمين على تفاوتٍ في تحقيقه، قِلَّةً وكثرةً، ظهوراً وخفاءً، استمراريةً وانقطاعاً. والنسوة هؤلاء يعانين معاناة كبيرة في الصعود إلى معالي الرجال!

ولا تنسَ أن صعودهن إلى معالي الرجال، تنقطع دونه الأعناق، وقد قُطع أكثر هؤلاء النسوة عن الوصول إلى ذلك، إما بالحمل، والولادة، والرضاع، وإما بسبب ما يسمعن من مكر الرجال بهن، وسطوتهم عليهن، وبعضهن بسبب إنكار المجتمع عليهن، فهذا الصنف من النساء أشد خلق الله عذاباً نفسياً في هذه الحياة؛ لأن هذه المساواة مبنية على معاندة الفطرة، ومعاداة العقل، ومخالفة الإسلام، وتحويل طاقة الجسد إلى غير ما هيئ له؛ فإننا لله وإنا إليه راجعون!

### سرد تفصيلي في مساواة الرجل بالمرأة

لقد هالكم -أيها القراء الكرام- ألكم المتحقق من مساواة النساء بالرجال في الباب السابق، وها أنا أسرد سرداً آخر، وهو ما حصل من مساواة الرجال بالنساء؛ لأن الأمر عند دعاة المساواة، لا يقف عند مساواة النساء بالرجال، بل لا بد أن يأخذ الرجال حظهم من خصائص النساء، وكيف سيكونون من أهل المساواة الديمقراطية إلا بالتأنت. وهذا الأخذ هو الشرط الثاني من المساواة المدمرة، وهذه المساواة أسقط فيها الرجال إلى ما حُصَّ به النساء، وإن كان ما حُصَّ به النساء فضائل لهن، لكنها ليست في حق الرجال فضائل، بل هي مثالب عليهم، ومساوئ في حقهم.

ومما تحقّق أو ظهر من مساواة الرجال بالنساء كلياً أو جزئياً الآتي:

(١) خلق الرجال لحامهم، وفي هذه المساواة مفسد كثيرة، ومن ذلك: تنازل الرجل عن فطرته وهيئته، وهيبته، ووقاره، وتشبهه بالمرأة، ناهيك عن مخالفة القرآن والسنة، وما سار عليه المسلمون من الاعتزاز بتوفير اللحى، أكثر من اثني عشر قرناً<sup>(١)</sup>.

(٢) التشبه بالنساء في أصواتهن، ونغماتهن، ورقصهن، وما أشبه ذلك من التمايل والتغنج.

(٣) إلزام الرجال خدمة النساء في البيوت كما يخدمهم، فتصور حال الرجل، وهو يقوم بهذه الخدمة، وليست مناسبة له، فإذا قَصَرَ في الخدمة قامت المرأة عليه بسطوة لسانها، وغير ذلك.

(٤) وجوب المكث في البيوت في وقت غياب المرأة في وظيفتها، للقيام برعاية الأطفال وغير ذلك.

(٥) الجلوس في البيوت في وقت تحرك المرأة في سفرياتها، وحضورها الاجتماعات، والاحتفالات، الإقليمية، والدولية، وغير ذلك. فيبقى الرجل محبوساً في البيت المدة الطويلة.

(٦) لباسهم لباس النساء في البيوت، وغيرها.

(٧) نكاح الرجل الرجل مساواةً له بالمرأة؛ لأنها تُنكح، وهذه أشأم مساواة حدثت في التاريخ، فقوم لوط عليه السلام، أصحاب الخبائث المعروفة لم تصل جرائمهم إلى ما وصلت إليه المساواة الديمقراطية؛ لأن قوم لوط عليه السلام لم

---

(١) وقد بسطت مسألة الإجماع على وجوب إعفاء اللحية في "إجماعات المفسرين"، سورة طه، آية (٩٤).

يجعلوا جريمتهم قائمة على النكاح، بل كانوا يباشرون فعل الفاحشة وكفى، وكانوا يقفون على الطرقات، فإذا مر غريب حاولوا أخذه إلى نواديهـم، ليفعلوا به الفاحشة، أما أهل فواحش نكاح الرجل الرجل، فقد جعلوا أخبث الخبائث مساوية لأفضل المتع الدنيوية، وهي نكاح المرأة، وإلى جانب أن في هذا النكاح قَتْلًا للرجولة، ودياسة لها، فهو أيضًا اعتداء كبير على حق النساء؛ لأن جعل الرجل كالمرأة فيه قطع الطريق على المرأة من أن تنال حقها في النكاح، فإن عزفت عن النكاح، لوجود هذا المنافس لها، والمُقَدِّم عليها، لجأت إلى الزنا.

فالمساواة المذكورة أغرقت الرجل والمرأة في مستنقع الرذائل، وأفحش الفواحش، باسم المساواة.

(٨) تهيئة نكاح الرجل الرجل على طريقة وتهيئة نكاح المرأة لباسًا، وزينةً، وزفةً، ووليمةً، وغير ذلك، وهذا اعتداء آخر على حق المرأة، فالرجل المنكوح في أسفل سافلين.

(٩) استئصال آلة الرجولة، وتبديله بفرج امرأة، وهذا أشنع ما حدث في تاريخ البشرية.

(١٠) محاولة زراعة رحم للرجل كرحم المرأة، ليحمل، ويلد، ويُرضع، ويحضن الأطفال، والساعين في هذا كابروا العقول، وعاندوا الفطرة، وجحدوا التفاضل، وخالفوا الشرع المطهر، وغيَّروا خلق الله عز وجل وخرجوا عن المألوف والمعتاد عند الأمم، وسير البشرية أجمع.

(١١) الرجل الذي يُنكح يملك جسده، كما تملك المرأة جسدها؛ زعموا خابوا وخسروا!

(١٢) الرجل الذي ينكح رجلًا، له أن يُعَدَّد عليه كما يُعَدَّد على النساء؛ جرائم

فوق جرائم!

(١٣) الرجل المنكوح يقوم بخدمة الرجل الناكح له، كما تقوم المرأة بخدمة زوجها؛ هكذا كابروا وعاندوا!

(١٤) إعطاء الرجل المنكوح هرمونات لتقوية مشابهته بالأنثى، مع ما يصيب هذا المُعطى المهين من الأمراض.

والخلاصة: أن هذا الصنف من الرجال في هذه الحال يُعدُّ امرأة مصطنعة فقط، فلا هو بالمرأة الحقيقية، ولا هو بالرجل الحقيقي، فهو فاقد هذه وهذا، فأين المساواة المذكورة، فقد اعتدي على المساوي والمُساوى به، لكنه أبشع وأشنع اعتداء حدث في التاريخ!

وبقيت أنواع من مساواة الرجل بالمرأة، أكتفي بما قد ذكرت من هذا العفن والدياثة.





## الفصل السابع: إبطال المساواة الديمقراطية

والإبطال الذي سأذكره على قسمين:  
أحدهما: إبطال دعوى المساواة العامة.  
ثانيهما: إبطال المساواة الخاصة بالمرأة والرجل.

### إبطال المساواة العامة وبيان مفاسدها

المراد بالمساواة العامة: ما كان من المساواة بين الرجال، مسلمهم وكافرهم،  
وصالحهم وطالحهم، وعالمهم وجاهلهم. وما كان من المساواة في أمور الدين،  
وفي أمور الدنيا والآخرة، وفي الأموال والأحوال، ويدخل فيها مساواة النساء  
بالرجال والعكس.

### قاعدة في إبطال المساواة المُدَّعاة.

قال الشاطبي رحمته الله في «الموافقات» (٢/٣٣٣): «كل من ابتغى في تكاليف  
الشريعة غير ما شرعت له، فقد ناقض الشريعة، وكل من ناقضها فعمله في  
المنافضة باطل».

ونُشهد الله ﷻ، وملائكته، والناس أجمعين: أن المساواة الديمقراطية مناقضة  
لشريعة الإسلام في أصلها، وفرعها، في حقوق الله ﷻ، وفي حقوق عباده، في



الأمر العامة، وفي الأمور الخاصة، ومناقضة للعقل والفطرة.

والإبطال للمساواة المذكورة من وجوه كثيرة، من الكتاب والسنة، والعقل، والفطرة، والآيات الكونية، والواقع الملموس، فلا تكاد تُحصر، وسأذكر ما تيسر لي منها، فدونكم أيها القراء الكرام ذلك:

### الأول: الأدلة القرآنية الدامغة دعوة المساواة المطلقة:

١ - قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَٰئِكَ كَالْأَنْعَمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَٰئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ ﴿١٧٩﴾﴾ [الأعراف: ١٧٩].

قال ابن عاشور رحمه الله في "تفسيره" (٩/ ١٩٤): «وتشبيههم بالأنعام في عدم الانتفاع بما ينتفع به العقلاء، فكأن قلوبهم، وأعينهم، وآذانهم، قلوب الأنعام وأعينها وآذانها، في أنها لا تقيس الأشياء على أمثالها، ولا تنتفع ببعض الدلائل العقلية؛ فلا تعرف كثيراً مما يُفضي بها إلى سوء العاقبة».

وهذه الآية يدخل فيها أهل المساواة المذكورة؛ لأنهم لم ينتفعوا بالدين، ولا بالعقل، ولا بالفطرة، ولا بالتاريخ، ولا بالعبر، ولا بالزواج، ولا بالعواقب الوخيمة بسبب دعوتهم المشؤمة.

٢ - قوله تعالى: ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِندَ اللَّهِ الضُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [الأنفال: ٢٢].

شبه الله ﷻ الكفار والمنافقين بالدواب التي هي الحُمُر، والبغال، وغيرها؛ لعدم انتفاعهم بأسماعهم، وأبصارهم، وعقولهم، انتفاعاً تحصل به الهداية لهم إلى شرع الله، ودينه، وتحصل به النجاة من غضب الله، وناره، فأصحاب المساواة يدخلون في هذه الآية، فهُمْ شر من الحُمُر.

٣- قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ﴾ ﴿١٨﴾ [السجدة: ١٨].

الفاسق هنا هو الكافر عند المفسرين، ونفي المساواة في الآية صريح.

٤- قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ﴾ ﴿١٩﴾ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ ﴿٢٠﴾

[فاطر: ١٩-٢٠].

قال ابن جرير رحمته الله في "تفسيره" (٣٥٦/١٩): «يقول تعالى ذكره: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ﴾ عن دين الله الذي ابتعث به نبيه محمداً ﷺ، ﴿وَالْبَصِيرُ﴾ الذي قد أبصر فيه رشده، فاتبع محمداً وصدقته، وقيل عن الله ما ابتعثه به، ﴿وَلَا الظُّلُمَاتُ﴾ يقول: وما تستوي ظلمات الكفر، ونور الإيمان».

فنفي المساواة الديمقراطية في هذه الآية أوضح من عين الشمس في رائعة النهار!

٥- قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ﴾ [فاطر: ٢٢].

قال ابن جرير رحمته الله في "تفسيره" (٣٥٧/١٩): «يقول: وما يستوي أحياء القلوب بالإيمان بالله ورسوله، ومعرفة تنزيل الله، وأموات القلوب لغلبة الكفر عليها، حتى صارت لا تعقل عن الله أمره ونهيه، ولا تعرف الهدى من الضلال. وكل هذه أمثال ضربها الله للمؤمن والإيمان، والكافر والكفر. وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل».

فدعاة المساواة يدخلون في هذه الآية، ولا بد؛ لانطباقها عليهم.

٦- قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩].

فقوله: ﴿لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا﴾ تشمل الآية الكفار؛ لأنهم أجهل خلق الله بدين الله، بل هم أول من يدخل فيها، وهي شاملة لمن هم فوقهم من جهلة المسلمين، بل تشمل جميع العباد، فلا يُستَوون بالعلماء.

٧- ﴿أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾ ﴿٢٨﴾

[ص: ٢٨].

قال ابن العربي رحمته الله في «أحكام القرآن» (٤/١٦٤٦): «فإن الله قد نفى المساواة بين المؤمنين والكافرين، وبين المتقين والفجار رؤساء برؤساء وأذناً بأذنان، ولا مساواة بينهم في الآخرة، كما قال المفسرون؛ لأن المؤمنين المتقين في الجنة والمفسدين الفجار في النار، ولا مساواة أيضاً بينهم في الدنيا».

ونقله عنه الثعالبي رحمته الله في «تفسيره» (٤/٢٣٧).

وقال البقاعي رحمته الله في «نظم الدرر» (١٦/٣٧٢): «ولا شك أن المساواة بين المصلح، والمفسد، والمتقي، والمارق، لا يراها حكيم، ولا غيره من سائر أنواع العقلاء».

٨- قوله تعالى: ﴿أَمَرَ حَسِبَ الَّذِينَ أَجْرَحُوا لَلْسِيَّاتِ أَنْ تَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ ﴿٢١﴾ [الجاثية: ٢١].  
قال الثعلبي رحمته الله في «تفسيره» (٢٤/١٩): «قال المفسرون: معناه: المؤمن في الدنيا والآخرة مؤمن، والكافر في الدنيا والآخرة كافر».

فإذا تنفعه دعوى مساواته بالمؤمنين، فهي وإن نفقت في الدنيا على الأوغاد، فُضحوا يوم القيامة على رؤوس الأشهاد!

٩- قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُدْخِلُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَتَمَتَّعُونَ وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ الْأَنْعَامُ وَالنَّارُ مَثْوًى لَهُمْ﴾ ﴿١٢﴾ [محمد: ١٢].  
والمراد: أن حياة الكفار حياة بهيمية، فأنى لهم أن تكون حياتهم حياة العقلاء، والشرفاء، والفضلاء؟!

١٠- قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ الْفَائِزُونَ﴾ ﴿٢٠﴾ [الحشر: ٢٠].

قال عطية محمد سالم رحمته الله في «تنمة الأضواء» (٨/٦٦): «والآية عند جمهور

المفسرين: في بيان المقارنة بين الفريقين، وهو ظاهر السياق؛ بدليل ما فيها من قوله: ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ ﴿٥٠﴾ ﴿٥١﴾.

فهذا حكم على أحد الفريقين بالفوز، ومفهومه: الحكم على الفريق الآخر بالهلاك، والخسران.

فيا ويل دعاة المساواة من هذا الهلاك والخسران!

١١ - قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أُولَئِكَ هُمْ شَرُّ الْبَرِيَّةِ﴾ ﴿٦١﴾ [البينة: ٦].

١٢ - قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾ ﴿٧٠﴾ [البينة: ٧].

انظر -أيها القارئ- إلى هذا الفارق الكبير، والبون الشاسع بين خير البرية، وشر البرية، فأني يتقاربان فضلاً عن أن يلتقيا؟! فهما زَوْقُ دعاة الحرية والمساواة أنفسهم، ورفعوا من شأنها، فهي في أسفل سافلين، عاجلاً وآجلاً.

١٣ - قوله تعالى: ﴿أَفَجَعَلَ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ﴾ ﴿٣٥﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿٣٦﴾ [القلم: ٣٥-٣٦]. قال النيسابوري رحمه الله في "تفسيره" (٣٣٩/٦): «المراد: نفي التسوية في أثر الإسلام والإجرام، ولا نزاع في ذلك».

وقال ابن عادل رحمه الله في "تفسيره" (٢٩٥/١٩): «فالمراد: أن يكون إنكار أثر الإسلام مساوياً لأثر جرم المجرم عند الله، وهذا لا نزاع فيه».

١٤ - قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ اتَّبَعَ رِضْوَانَ اللَّهِ كَمَنْ بَاءَ بِسَخَطٍ مِنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَيَبْسُ الْمَصِيرُ﴾ ﴿١٦٢﴾ [آل عمران: ١٦٢].

قال سعيد بن جبير في قول الله تعالى: ﴿أَفَمَنْ اتَّبَعَ رِضْوَانَ اللَّهِ﴾ يعني:

أَرْضَى اللَّهُ فَلَـمْ يَغْلُلْ مِنَ الْغَنِيمَةِ ﴿ كَمْ بَاءَ بِسَخَطِ مِّنَ اللَّهِ ﴾ يعني: كمن استوجب سخطاً من الله في الغلول؟! فليس هو بسواء». أخرجه ابن أبي حاتم في "تفسيره" رقم (٤٤٤٧، ٤٤٥٣).

قلت: إذا كان هذا التفاوت في حق مَنْ غَلَّ، وَمَنْ لَمْ يَغَلَّ، فما بالك باليون الشاسع بين أهل الدين والعفاف، وبين أهل الكفر والدياثة؟!

١٥ - قوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ ﴾ [آل عمران: ١٧٩].

ظاهر الآية: أن الطيب لا يلتقي مع الخبيث، ولهذا فَرَّقَ اللهُ بينهما، فجعل الطيب مقبولا عنده، والخبيث منبوذاً من قبله سبحانه وتعالى، فكيف يُسَوَّى بينهما؟!

وهكذا بقية الآيات التي فيها التفريق بين الطيب والخبيث، والحق والباطل، والعلم والجهل، وأهل الخير وأهل الشر، والسليم والعليل، تكون من أدلة إبطال المساواة.

### الثاني: إبطال المساواة المطلقة من السنة النبوية

(١) عَنْ أَبِي جَحِيْفَةَ، قَالَ: قُلْتُ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: هَلْ عِنْدَكُمْ كِتَابٌ؟ قَالَ: «لَا، إِلَّا كِتَابُ اللَّهِ، أَوْ فَهْمٌ أُعْطِيَهِ رَجُلٌ مُّسْلِمٌ، أَوْ مَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ. قَالَ: قُلْتُ: فَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ: الْعَقْلُ، وَفَكَأُكَ الْأَسِيرِ، وَلَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ». أخرجه البخاري رقم (١١١).

أفاد هذا النفي: علو منزلة المسلم عند الله ﷻ، وسفول منزلة الكافر عنده سبحانه وتعالى.

فلا يقاوص المسلم بالكافر؛ لعدم التكافؤ، والتساوي بينهما.

(٢) عن أسامة بن زيد رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ». أخرجه البخاري رقم (٦٧٦٤)، ومسلم رقم (١٦١٤).

أفاد الحديث المذكور: عدم التوارث بين المسلم والكافر، لانقطاع الصلة بينهما، فالمسلم عبد لله ﷻ، والكافر عبد للشيطان، فأنى يلتقيان؟!

(٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: «لَا يَجْتَمِعَانِ فِي النَّارِ اجْتِمَاعًا يَضُرُّ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ. قِيلَ: مَنْ هُمَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: مُؤْمِنٌ قَتَلَ كَافِرًا، ثُمَّ سَدَّدَ». أخرجه مسلم رقم (١٨٩١).

ومعنى ذلك: أن المؤمن والكافر لا يلتقيان في الآخرة؛ إذ إن المؤمنين في الجنة والكفار في النار.

(٤) قال الرسول ﷺ: «لَا يَجْتَمِعُ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ دِينَانِ»<sup>(١)</sup>.

(١) عن ابن المسيب: ... أخبر عمر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال في وجعه الذي مات فيه: «لَا يَجْتَمِعُ بَأَرْضِ الْعَرَبِ، أَوْ قَالَ: وَأَرْضِ الْحِجَازِ دِينَانِ!». أخرجه الدارقطني في «العلل» رقم (١٣٦٠).

وقال مالك في «الموطأ» رقم (١٧٦٢): قال ابن شهاب: ففحص عن ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه حتى أتاه الثلج واليقين أن رسول الله ﷺ قال: «لَا يَجْتَمِعُ دِينَانِ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ!» فأجلى يهود خيبر. أخرجه أبو عبيد في «الأموال» رقم (٢٩٥) موقوفاً على عمر رضي الله عنه، وسنده صحيح.

وله شاهد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال في مرضه الذي توفي فيه: «لَا يَجْتَمِعُ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ دِينَانِ!». أخرجه البزار في «البحر الزخار» رقم (٧٧٨٦)، والدارقطني في «العلل» رقم (١٣٦٠)، والبيهقي في «الكبرى» (١١٥/٦)، وفيه كلام، لكن يقويه ما سبق.

وأخرجه مالك في «الموطأ» رقم (١٧٦٢) عن ابن شهاب، أن رسول الله ﷺ قال: «لَا يَجْتَمِعُ دِينَانِ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ!». وعلته الإرسال.

وجاء من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: كان آخر ما عهد به رسول الله ﷺ أن قال: «لَا يَتْرَكَ بِجَزِيرَةِ الْعَرَبِ دِينَانِ!». أخرجه أحمد (٢٧٥/٦) بسند حسن.

وصححه الدارقطني في «العلل» رقم (٣١٥٥).

فنفى الرسول ﷺ في هذا الحديث أن يجتمع في الجزيرة دينان، الإسلام مع غيره؛ لأن الإسلام دين الله الحق، وما عداه فدين الشيطان الباطل، فلا تقارب بينهما أبداً.

٥) عن سهل بن سعد رضي الله عنه قال: مرَّ رجلٌ على رسولِ الله ﷺ فقال: «مَا تَقُولُونَ فِي هَذَا؟». قَالُوا: حَرِيٌّ إِنْ خُطِبَ أَنْ يُنْكَحَ، وَإِنْ شَفَعَ أَنْ يُشَفَّعَ، وَإِنْ قَالَ أَنْ يُسْتَمَعَ. قَالَ: ثُمَّ سَكَتَ، فَمَرَّ رَجُلٌ مِنْ فُقَرَاءِ الْمُسْلِمِينَ، فَقَالَ: «مَا تَقُولُونَ فِي هَذَا؟». قَالُوا: حَرِيٌّ إِنْ خُطِبَ أَنْ لَا يُنْكَحَ، وَإِنْ شَفَعَ أَنْ لَا يُشَفَّعَ، وَإِنْ قَالَ أَنْ لَا يُسْتَمَعَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَذَا خَيْرٌ مِنْ مِلْءِ الْأَرْضِ مِثْلَ هَذَا». أخرجه البخاري رقم (٥٠٩١).

بين الرسول ﷺ في الحديث: أن التفاضل بين الناس بالتقوى وعدمها، والخيرية وعدمها، فلا مساواة بين تقي وشقي، وبين خيرٍ وشَرير، فكيف بالمساواة بين أهل الإيمان، وأهل الكفر والطغيان؟!

والسنة مستفيضة بالأدلة التي تميز بين المسلم والكافر، والبر والفاجر، والرجل والمرأة، والكبير والصغير، والحر والعبد، والمسافر والمقيم، والصحيح والمريض، والقوي والعاجز، والمظلوم والظالم، والمعسر والموسر، والغني والفقير، والحاكم والمحكوم.

فمن تفقه في الدين علم خيانة أعداء الإسلام على الإسلام وأهله بالمساواة الزائفة.

### الثالث: إبطال المساواة المطلقة بالآثار عن السلف.

١) عن أبي موسى رضي الله عنه في كتابٍ لهُ نَصْرَانِيٌّ: «عَجِبَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ

فجملته القول: أن حديث: «لا يجتمع...» ثابت عن رسول الله ﷺ.

**رضي الله عنه** من كتابه، فقال: إِنَّهُ نَصْرَانِي قَالَ أَبُو مُوسَى: فَأَنْتَهَرَنِي وَضَرَبَ فَخِذِي وَقَالَ: أَخْرِجْهُ، وَقَرَأَ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ [المتحنة: ١]. وَقَالَ: ﴿لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَرَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنكُمْ فَإِنَّهُ مِنَّهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [المائدة: ٥١]، قَالَ أَبُو مُوسَى: وَاللَّهِ مَا تَوَلَّيْتُهُ؛ إِنَّمَا كَانَ يَكْتُبُ! قَالَ: أَمَا وَجَدْتَ فِي أَهْلِ الْإِسْلَامِ مَنْ يَكْتُبُ لَكَ؟! لَا تُذْنِبُهُمْ إِذْ أَقْصَاهُمْ اللَّهُ، وَلَا تَأْمَنَّهُمْ إِذَا خَوَّنَهُمُ اللَّهُ، وَلَا تُعِزَّهُمْ بَعْدَ أَنْ أَذَلَّهُمُ اللَّهُ!». أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي "الشَّعْب" رَقْم (٨٩٣٩)، وَسَنَدُهُ حَسَنٌ.

أَيْنَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ هَذَا الْفَهْمِ السَّدِيدِ - فَهْمُ عَمْرِ **رضي الله عنه** - لِمَنْزِلَةِ الْمُسْلِمِ الْرَفِيعَةِ، وَمَنْزِلَةِ الْكَافِرِ الْوَضِيعَةِ؟!

٢) قَالَ عَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ **رحمته الله**: «فَوَاللَّهِ لِرَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الرُّومِ وَمَا حُوتَ!». أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرَ فِي "تَارِيخِ دِمَشْقَ" (٩٥/٧).

أَفَادَ هَذَا الْكَلَامُ: أَنَّ الْمُؤْمِنَ الْمُسْلِمَ لَا تَعَادِلُهُ أُمَّةٌ مِنَ الْأُمَمِ الْكَافِرَةِ، وَلَا تَسَاوِيهِ.

### الرابع: كلام أهل العلم في إبطال المساواة المطلقة.

سَبَقَ ذِكْرُ كَلَامِ عَدَدٍ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ فِي إِبْطَالِ الْمَسَاوَاةِ الْمَشْتَوِّمَةِ عِنْدَ سَرْدِ الْآيَاتِ فِي نَفْيِ الْمَسَاوَاةِ، وَهِيَ أَنَا أَنْقُلُ مِنْ كَلَامِ غَيْرِهِمْ أَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ مَا يُثْلِجُ الصَّدُورَ، وَيُبَرِّدُ الْأَكْبَادَ، وَيُنِيرُ الْعُقُولَ:

قَالَ ابْنُ الْخَطِيبِ **رحمته الله** فِي "تَفْسِيرِهِ" (٤٥٩/١٥ - ٤٦٠): «التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الْمُطِيعِ وَالْعَاصِي غَيْرُ جَائِزَةٍ».

وَقَالَ أَيْضًا فِي الْمَصْدَرِ نَفْسَهُ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى اسْتَنَكَرَ التَّسْوِيَةَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُجْرِمِينَ فِي الثَّوَابِ».



وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، كما في "مجموع الفتاوى" (٢٤/٢٥١): «إذا كان الشارع قد سَوَّى بين عَمَلَيْنِ، أو عَامِلَيْنِ: كان تفضيل أحدهما من الظلم العظيم، وإذا فَضَّلَ بينهما كانت التسوية كذلك، والتفضيل، أو التسوية بالظن، وهوى النفوس، من جنس دين الكفار».

وقال أيضاً كما في المصدر نفسه (٢٨/٥٤٢): «قد خاطبني بعضهم بأن قال: مَلِكُنَا مَلِكُ ابْنِ مَلِكِ ابْنِ مَلِكٍ، إلى سبعة أجداد، وَمَلِكُكُمْ ابْنُ مولى. فَقُلْتُ لَهُ: آباء ذلك الْمَلِكِ كلهم كفار، ولا فخر بالكافر؛ بل المملوك المسلم خير من الْمَلِكِ الكافر، قال الله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢١]».

وقال أيضاً في "منهاج السنة" (٣/٨٨-٨٩): «فَعَلِمَ أن التسوية بين أهل الطاعة وبين أهل المعصية مما يُعلم بطلانه، وأن ذلك من الحكم السيئ الذي يُنزّه الله عنه».

ومثله قوله تعالى: ﴿أَمْ يَجْعَلُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ يَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾ [ص: ٢٨]، وقوله تعالى: ﴿أَفَجَعَلَ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ﴾ [ما لِكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ] [القلم: ٣٥-٣٦]. وفي الجملة: التسوية بين الأبرار والفجار، والمحسنين والظالمين، وأهل الطاعة وأهل المعصية، حكم باطل، يجب تنزيه الله عنه؛ فإنه ينافي عدله وحكمته».

وقال ابن القيم رحمه الله في "مفتاح دار السعادة" (٢/٨٨٦): «قد أنكر تعالى على من نسب إلى حكمته التسوية بين المختلفين، كالتسوية بين الأبرار والفجار؛ فقال تعالى: ﴿أَمْ يَجْعَلُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ يَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾ [ص: ٢٨]، وقال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ أُجْرَتْهُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ يَجْعَلَهُمُ كَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مِّمَّنْهُمْ وَمَنْهُمْ سَاءٌ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الحج: ٢١]؛ فدل: على أن هذا حكم سيئ قبيح، يُنزّه الله عنه».

ولم ينكره سبحانه من جهة أنه أخبر بأنه لا يكون، وإنما أنكره من جهة قبحه في نفسه، وأنه حكم سيئ يتعالى ويتنزه عنه، لمنافاته لحكمته، وغناه، وكماله، ووقوع أفعاله كلها على السداد، والصواب، والحكمة، فلا يليق به أن يجعل البر كالفاجر، ولا المحسن كالسيئ، ولا المؤمن كالمفسد في الأرض؛ فدل على أن هذا قبيح في نفسه، تعالى الله عن فعله.

وقال أيضاً في "بدائع الفوائد" (٣/١٠٧٢): «وإذا تأملت أسرار هذه الشريعة الكاملة وجدتها في غاية الحكمة، ورعاية المصالح، لا تُفَرِّق بين متماثلين ألبتة، ولا تسوي بين مختلفين».

وقال محمد فريد وجدي رحمته الله في كتابه «المرأة المسلمة» ص(٩١): «وثبت باستقراء تاريخ الكون، وقوانين الحياة الإنسانية: أنه لا توجد المساواة إلا مع تكافؤ القوة».

وقال أيضاً في المصدر نفسه ص(٤٧) وهو يتحدث في خطر اتباع أصحاب الشهوات: «أما يكفينا أن نرى العلم، والحس، والعقل، وجميع علماء البشر، وأكبر عقلائهم، قاموا يُقرِّرون اليوم ما نصته الشريعة الإسلامية بالحرف الواحد، فنقتدي بما قرره تعاليمها المقدسة، لننجو من اللأمة عند الله».

فهل أصحاب المساواة ودعاتها إلا أصحاب شهوات، بلغت بهم إلى أعماق مستنقعاتها، وأوحالها.

وها هي فتاوى الهيئات العلمية، والمجالس التأسيسية، والأربطة للمجامع العلمية في نقد المساواة الديمقراطية، وبيان ما فيها من أضرار وأخطار، ومن ذلك ما قالته اللجنة الدائمة في «مجموع فتاويها» (١/٧٨٢): «وأما من لم يُفَرِّق بين اليهود والنصارى، وسائر الكفرة، وبين المسلمين إلا بالوطن وجعل أحكامهم واحدة، فهو كافر».

ومن ذلك قرار هيئة كبار العلماء، والمجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي، برئاسة العلامة ابن باز رحمته الله تعالى قال كما في "مجموع فتاويه" (٢٠٣/٩): «فقد نُشِرَ في وسائل الإعلام: خبر انعقاد المؤتمر الدولي الرابع المعني بالمرأة، من ٩ إلى ٢٠/٤ عام ١٤١٦ هـ الموافق ٤-١٥ سبتمبر عام ١٩٩٥ م، في بكين عاصمة الصين، واطلعت على الوثيقة المعدة لهذا المؤتمر المتضمنة (٣٦٢) مادة في (١٧٧) صفحة. وعلى ما نشر من عدد من علماء بلدان العالم الإسلامي في بيان مخاطر هذا المؤتمر، وما ينجم عنه من شرور على البشرية عامة، وعلى المسلمين خاصة. وتؤكد لنا: أن هذا المؤتمر من واقع الوثيقة المذكورة، هو امتداد لمؤتمر السكان والتنمية المنعقد في القاهرة، في شهر ربيع الثاني عام ١٤١٥ هـ، وقد صدر بشأنه قرار هيئة كبار العلماء، وقرار المجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي، كلاهما برئاستي واشتراكي، وقد تضمن القراران: إدانة المؤتمر المذكور، بأنه مناقض لدين الإسلام، ومحادة لله ولرسوله ﷺ؛ لما فيه من نشر للإباحية، وهتك للحرمت، وتحويل المجتمعات إلى قطعان بهيمية، وأنه تتعين مقاطعته....».

قلت: ما سبق نقله عن العلماء والهيئات، والمجالس العلمية، من أهل فنون مختلفة، فمنهم: المفسرون، ومنهم: المحدثون، ومنهم: الفقهاء، ومنهم: الأصوليون، ومنهم: المؤرخون، ومنهم... ومنهم... وكلهم: ينصون على رفض المساواة الديمقراطية، ولا ينقلون عن أحد قبولها. فدل هذا: على أن علماء الإسلام قاطبة، وأهل العلم أجمع، متفقون: على بطلان دعوة المساواة المطلقة الديمقراطية.

فهذه الأدلة المتكاثرة والمتنوعة من القرآن، والسنة، والآثار، وكلام أهل العلم تدل دلالة واضحة صريحة قاطعة على نفي مساواة المسلم والمسلمة، بالكافر والكافرة، العامة والخاصة، في الصفات، والأقوال، والأفعال،

والظاهر والباطن، وفي الذوات والأعيان.

وأيضاً هذا النفي يشمل نفي المساواة في الدين، وفي الدنيا والآخرة، فانظر كم الفارق في قوله تعالى في الكفار: ﴿هُمُ شَرُّ الْبَرِيَّةِ﴾ [البينة: ٦]. أي: شر الخلق والخلقة، وفي المؤمنين: ﴿هُمُ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾ [البينة: ٧].

أي: أفضل الخلق والخلقة، فما أبعد اللقاء بين الفريقين، وما أقبح التسوية بينهما! وانظر إلى الفضيحة الكبرى في هذه المساواة في الآخرة؛ فالمؤمنون ناجون من النار، والكفار هم أهل النار، وأحق بها، والمؤمنون يغفر الله لهم، والكفار يخزيهم الله، والمؤمنون في رحمة الله، والكفار في لعنة الله، والمؤمنون في جنات النعيم، والكفار في العذاب الأليم، والمؤمنون في كرم الله، والكفار في سخط الله، والمؤمنون في الدرجات العالية في الجنة، والكفار في دركات النار. فنحمد الله على نعمة الإسلام والإيمان؛ ونعوذ بالله من الكفر والطغيان!

#### الخامس: إبطال المساواة المطلقة عقلاً.

لا يستسيغ العقل السليم أبداً قبول المساواة بين المختلفين، والجمع بين المتناقضين، ولا بين من جعله الله ﷻ خير البرية، ومن جعله شر البرية، فكيف يلتقيان، أو يتقاربان؟! فن ادعى المساواة هنا، فهذا مكابرة، ومعاودة، وجحودٌ، للفضائل، واعتداء رهيبٌ، وظلمٌ واسعٌ، للعقل السليم، باسم المساواة، فما أحق من ادعى ذلك بقول الله ﷻ: ﴿وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ٧٥].

فالنقل يثبت التفاوت والاختلاف بين الأشياء الحسية في الذرات، والأشكال، والهيئات، والصفات، فليس الإنسان، كالحیوان، ولا الرجل كالمرأة، ولا الحيوان، كالجماد، وهلم جرا.

وهذا معلوم، ويثبت التفاوت والتفاضل في الأشياء المعنوية، فيدرك التفاوت الشاسع بين العلم والجهل، وبين الإيمان والصلاح، والكفر والطلاح. وهلم جرا.

### السادس: إبطال المساواة فطرياً.

لقد فَطَرَ اللهُ ﷻ الناس على الإسلام والإيمان، وعلى التمييز بين الطيب والخبث، والسلم والعليل، وعلى الميل إلى المصالح والمنافع والبعد عن المفاسد والمضار، فالفطرة السليمة تستقيح القبائح، وتستنكر محاربة الإسلام، والإيمان، وسيئ فعال الأمور. ومن أشد ما تستنكره الفِطْرُ السليمة: الدعوة إلى الرذائل، ومحاربة الفضائل، كشأن الديمقراطية، التي جاءت بكل رذيلة، وحاربت كل فضيلة، باسم المساواة.

### السابع: إبطال المساواة حساً وعملاً وواقعاً.

لقد سبق في فصول التفاضل، وقواعده: بيان واسع: في أن الناس يتفاضلون في أمور كثيرة، في الأبدان، والأفهام، والأحوال الظاهرة والباطنة، وهذا التفاضل مشاهد ومحسوس، وحاصل لا محالة، وهذا التفاضل مما سارت عليه الأمم، كتفاوت مراتب الناس، ومنازلهم في وظائفهم، وأجور أعمالهم، وغير ذلك. فمن أنكر هذا التفاضل، فقد خالف الحس، والمُشَاهَد، والواقع.

### الثامن: المساواة الديمقراطية من الظلم العظيم.

سبق وصف المساواة بين المختلِفَيْن بالظلم العظيم قريباً في كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله.

### التاسع: المساواة الديمقراطية من جنس دين الكفار.

كما سبق هذا في كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله قريباً.

العاشر: أن المؤمن بهذه المساواة المطلقة كافر؛ لتكذيبه القرآن، والسنة، والإجماع، والعقل، والفطرة، والحس، والمُشاهد.

الحادي عشر: اعتقاد صحة المساواة الديمقراطية ردة عن الإسلام.

وسياتي ذكر هذه المسألة في القسم الثاني: المساواة بين المرأة والرجل.

الثاني عشر: القول بالمساواة الديمقراطية من الأقوال الإلحادية.

قال بكر بن عبد الله أبو زيد رحمته الله في كتابه «حراسة الفضيلة» ص (٢١) وهو يتحدث فيمن ينكر الفوارق الشرعية بين الرجل والمرأة وينادي بإلغائها، ويدعو إليها باسم المساواة بين الرجل والمرأة: «فهذه بلا شك نظرية إلحادية لما فيها من منازعة لإرادة الله الكونية القدرية في الفوارق الخلقية والمعنوية بينهما».

الثالث عشر: المساواة الديمقراطية فيها معارضة ومخالفة ومناقضة لمئات الأدلة الواردة في التفضيل السابق ذكره في أول فصول هذا الكتاب.

ومن المعلوم شرعاً: أنه لا يجوز معارضة دليل واحد صريح، صحيح، في قضية من القضايا، فكيف بمعارضة المساواة المذكورة لمئات الأدلة؟! فما أحقها بالرد، والطرْد، والإبعاد عن القبول!

الرابع عشر: المساواة الديمقراطية فيها إبطال لنظام العالم.

لقد جعل الله ﷻ الناس متفاضلين ومتفاوتين في المواهب، والمفاهيم، والقوى، وغير ذلك، لتنظيم حياتهم، وإصلاح أحوالهم الدينية، والدنيوية، وقد سبق سرد الأدلة في هذه المسألة في قواعد التفاضل.

وقد قال الشنقيطي رحمته الله في «الأضواء» (١١٢/٧): «نظام العالم في الدنيا يتوقف قيامه على التفاضل بين الناس».

وتقدمت قاعدة: إذا تساوى الناس هلكوا.

**الخامس عشر: الله ﷻ هو المتفرد بالمساواة بين عباده، كما أنه المتفرد بالفاضلة بينهم.**

فمن أذن لشُرْذمة الإلحاد أن تساوي بين الناس، وتَحَوَّلَ لنفسها ذلك؟! وليس لها من الأمر شيء، بل هي أحقر من أن يكون لها شيء من الاعتراض على الله ﷻ في ذلك.

**السادس عشر: سنن الله الكونية القدرية في التفاضل لا يَقْدِرُ أحدٌ من أهل الأرض على تبديلها على جهة العموم، ولا على جهة الاستمرار.**

ويدل على هذا من الواقع: أن أخت الديمقراطية، ألا وهي الشيوعية السوداء المظلمة، كانت في الظهور والانتشار -في أول أمرها- أقوى من الديمقراطية، وما هي إلا مدة قصيرة، وإذا بالشيوعية قد تهاوت، وسقطت على يد بعض منظريها، وهكذا المساواة الديمقراطية زوالها عما قريب بإذن الله.

**السابع عشر: المساواة المنبوذة تجلب الحسد بين الناس، والحقد، والبغى.**

من المعلوم عند الناس: أن المساواة سلبت حقوق المتفوقين، والنابعين، والفضلاء، والرفعاء، والشرفاء، وجعلتهم في الحضيض، عندما ساوتهم بأهل القدر، والعفن، أصحاب الرذائل، والدياثة باسم المساواة.

**الثامن عشر: الذين قبلوا المساواة من المنتسبين إلى الإسلام، سقطوا في أشنع أنواع التقليد للكفار.**

لما جاءت المساواة الديمقراطية، لم يهتد المقلدة للكفار إلى رفضها، فقبلوها على عادتهم في اتباع الكفار، فإذا هم في ورطة لم يكن لها نظير في أسر التقليد،

واستعبادهم من قبل زعماء الإلحاد، فلا يُعْطون على ما وصلوا إليه من سوء الحال، فهل من منقذ لهم؟!

### التاسع عشر: المساواة الديمقراطية لا أصل لها في الحقيقة.

وإذا كانت كذلك فلا يحتاج إليها، ففرضها على الناس هو استهجانٌ لهم، ولعبٌ بعقولهم، وتسلطٌ عليهم بالحيل، والمكر، والغدر، وغير ذلك.

### العشرون: مؤسسوا الدعوة إلى المساواة، وهم اليهود، لم يعملوا بها.

لا يخفى على أهل الإسلام، أن اليهود أشد الناس إصراراً على تفضيل أنفسهم ودينهم الباطل على غيرهم، بل واحتقارهم غيرهم، وهكذا النصارى جميعاً، قال الله فيهم: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصْرَى عَلَى شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصْرَى لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ﴾ [البقرة: ١١٣].

وقال تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصْرَى نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّوْهُ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُمْ بِذُنُوبِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ بَشَرٌ مِّمَّنْ خَلَقَ﴾ [المائدة: ١٨].

ولا يزال اليهود على تفضيلهم أنفسهم، ودينهم على دين الإسلام وأهله، وعلى النصارى إلى ساعتنا هذه، وكذلك النصارى لا يزالون على تفضيلهم أنفسهم ودينهم على دين الإسلام وأهله، وعلى اليهود إلى الآن.

### الحادي والعشرون: الدافع لليهود إلى دعوة المساواة في الفواحش والمنكرات: شدة حبهم إياها، وممارستهم لها.

لقد عُلِمَ أن اليهود في غاية من السقوط في حب الفواحش والقبائح وتعاطيها، حتى نسبوا ذلك إلى بعض الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام، وحاشاهم من ذلك.



والذي جعلهم ينسبون ذلك إلى من ذكرنا، هو من أجل تبريرهم: أن ما هم عليه من ارتكابها جائز لهم ذلك.

وللأسف: أن النصارى جهلوا هذا الهيجان في اليهود، - في أن يكون الناس مثلهم في مستنقع الرذائل - فوقع النصارى فيما دعاهم اليهود إليه من جعل المساواة بؤرة لارتكاب الفواحش، وتبع اليهود والنصارى من أغمار المسلمين!

**الثاني والعشرون: ما وصل إليه الغرب من الانتكاسة في الرذائل، والسقوط في الفواحش التي لم يسبق لها نظير في بلادهم من تعاظم نكاح الرجل الرجل، وتعليم الناشئين ممارسة الزنا، واللواط، وإتيان الحيوانات، وغير ذلك.**

أول من يدعو إلى هذه القاذورات ويتبناها في بلادهم، هم اليهود، تجار الفواحش والموبقات، الذين سارت لهم الكلمة والنفوذ فيما ينشرون ويدعون إليه.

فتحصل الاستجابة لهذه الدعوات من قبل النصارى شيئاً فشيئاً.

وسياتي اليوم الذي ينكشف للنصارى فيه أن أكبر مروجي الدعوة إلى هذه الفواحش في بدايتها هم صناديد اليهود في أوساطهم.

فلا هدنة عند اليهود مع النصارى في إفسادهم، وإن جهل هذا من جهله من قادة وزعماء النصارى، أو تعاملوا عنه.

وحمقى المسلمين تبع للصنفين، وأبواق لدعوتهم، فلا حول ولا قوة إلا بالله!

**الثالث والعشرون: المساواة الباطلة ظلم للمجتمع الإنساني برؤمته.**

قال بكر بن عبد الله أبو زيد رحمته الله في «حراسة الفضيلة» ص (٢١): «ولو

حصلت المساواة ... لكان هذا عين الظلم للفاضل والمفضل، بل ظلم لحياة المجتمع الإنساني؛ لما يلحقه من حرمان ثمرة قدرات الفاضل، والإثقال على المفضل فوق قدرته».

**الرابع والعشرون: المساواة تتمخض مع مرور الزمن عن أن تكون في أرذل الرذائل.**

فالحاصل الآن من الدعوة بكل الوسائل إلى تحقيق المساواة أن ينكح الرجل الرجل، والمرأة المرأة، وهذا منذر بتعجيل زوالها، إن شاء الله.

**الخامس والعشرون: كيف يُفَضَّل الجهال من المسلمين دعاة المساواة، وهم يُفَضَّلون الكلاب على المسلمين؟!**

**السادس والعشرون: كيف تكون المساواة قائمة في بلاد الغرب، وأصحاب اللون الأبيض يحترقون أصحاب اللون الأسود؟!**

ولا تزال المعارك تتفجر بين الفريقين إلى اليوم، بسبب هذا التفضيل، وهذا الازدراء.

**السابع والعشرون: من أين تتحقق المساواة في بلاد الغرب والحقوق المعلومة عادة عندهم شبه معدومة، كحقوق الآباء، والأمهات، على الأبناء والبنات؟!**

فكثير من كبار السن هناك يُهملون من قبل أبنائهم، حتى إنهم يضطرون أن يكملوا بقية أعمارهم في دار العجزة، لشدة إهمال أولادهم إياهم في بيوتهم، مع أنهم يعلمون أن بقاءهم في دار العجزة فيه إهانات لهم، ولكن حنانيك؛ بعض الشر أهون من بعض.

إلى هنا أكتفي بما قد سبق سرده، وإيضاحه في إبطال المساواة العامة، وقد

اتضح للقراء الكرام بطلانها.

وخلاصة ما سبق ذكره: أن المساواة الديمقراطية ليس لها أصل تبنى عليه، ولا مرجع تستند إليه، ولا مأوى تُضم إليه، فهي مقطوعة من كل وجه، ومردودة بكل اعتبار.

وسياقي زيادة بيان مفسد المساواة المردولة المؤودة، وإبطالها في القسم الآتي.

## القسم الثاني: إبطال مساواة المرأة بالرجل والعكس

### ثلاث قواعد في إبطال مساواة المرأة بالرجل والعكس:

القاعدة الأولى: المرأة مطلوبة أكثر منها طالبة.

من الفوارق العظيمة بين الرجل والمرأة: أن المرأة مطلوبة من قبل الرجل، وطلبه إياها للحلال في الآتي:

- (١) لخطبتها.
- (٢) للعقد عليها.
- (٣) للدخول بها.
- (٤) لقيامها بخدمة زوجها.
- (٥) لتربية أولاده.
- (٦) للمحافظة على بيته، وماله، وأثاثه، وغير ذلك.
- (٧) يجوز لها بعد موت زوجها أن تمتنع عن الزواج بعده.

(٨) تلي طلب زوجها متى أرادها للعشرة الزوجية إلا لعذر.

(٩) إذا طلقها طلاقاً رجعيّاً وأراد إرجاعها، فيجب عليها الرجوع.

(١٠) يُسكنها حيث سكن ما لم يكن عليها ضرر متحقّق في ذلك.

فهذه القاعدة دالة على أفضلية الرجل على المرأة، وأنها تبع له، حتى في أمور الدنيا.

### القاعدة الثانية: المرأة منهيّة من قبل ولي أمرها أكثر ناهية له:

ومن الفوارق العظيمة بين الرجل والمرأة: أن أولياء النساء من آباء، وأزواج، مُطالبون شرعاً أن ينهوا النساء عن كل ما يخالف شرع الله ﷻ، وعن كل ما فيه إخلال بحقهم، وعلى سبيل المثال:

(١) لا يجوز للمرأة الخروج من بيت زوجها إلا بإذنه.

(٢) لا تسافر المرأة إلا بإذنه.

(٣) لا يجوز للمرأة التطيب عند خروجها بين الناس، وعلى زوجها أو ولي أمرها منعها من ذلك.

(٤) لا يجوز للمرأة التشبه بالرجال، وعلى زوجها، أو ولي أمرها منعها من ذلك.

(٥) لا يجوز للمرأة أن تتبع الجنائز مع الرجال، وعلى ولي أمرها أو زوجها منعها.

(٦) لا يجوز للمرأة دفن الموتى إلا إذا انعدم الرجال، فإن أرادت مشاركة الرجال في ذلك منعها زوجها أو ولي أمرها.

(٧) لا يجوز للمرأة كشف وجهها بين الرجال غير المحارم، وعلى ولي أمرها، أو زوجها منعها.

(٨) لا يجوز للمرأة أن تختلط بغير المحارم من الرجال، ولولي أمرها منعها من ذلك.

(٩) لا يجوز للمرأة التواصل مع الرجال غير المحارم، وعلى زوجها أو ولي أمرها منعها من ذلك.

(١٠) لا يجوز للمرأة أن تتوظف بوظيفة ممنوعة منها شرعاً، وعلى زوجها، أو ولي أمرها، أو زوجها، منعها من ذلك.

(١١) لا يجوز للمرأة أن تختلي بأي رجل غير محرم لها، وعلى زوجها، أو ولي أمرها، أو زوجها، منعها من ذلك، والنظر في أمرها.

(١٢) لا يجوز للمرأة أن تترك ما أوجب الله عليها من حقوقه سبحانه وتعالى، من توحيد، وصلاة، وصيام.. وغير ذلك وعلى زوجها، أو ولي أمرها إلزامها بذلك.

(١٣) لا يجوز للمرأة عصيان زوجها فيما هو حقُّ له، وله تأديبها على ذلك بالضوابط الشرعية.

(١٤) لا يجوز للمرأة أن تُدخل بيت زوجها أحداً إلا بإذنه، فإن أبت منعها.

(١٥) لا يجوز للمرأة بحال أن تتولى عقد النكاح لنفسها، ولا لغيرها، فإن أبت منعها ولي أمرها، والعقد باطل عند الصحابة وجمهير الفقهاء.

وأمثال هذه المسائل كثيرة، وقد بان بهذه الأمثلة: ثبوت ولاية الرجال على النساء، سواءً كن بناتٍ، أو زوجاتٍ، أو أمهاتٍ، أو جدّاتٍ، ثبوتاً لا يُقدر

على إنكاره، فضلاً عن زحزحته.

ولا يفهم من هذه الأمثلة: أن المرأة لا تأمر ولا تنهى ولي أمرها - من باب النصح له - إذا رأت منه ما يخالف شرع الله، بل لها ذلك، وتُعدُّ أمراً بالمعروف، وناهيةً عن المنكر، لكن ليس لها ولاية عليه.

### القاعدة الثالثة: المرأة لها حقٌّ على الرجل كحقه عليها.

هذه القاعدة مأخوذة من قوله تعالى: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

ويدل على سعة معنى هذه الآية، ما صح عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «إِنِّي أَحِبُّ أَنْ أَتَزَيَّنَ لِلْمَرْأَةِ، كَمَا أُحِبُّ أَنْ تَتَزَيَّنَ لِي الْمَرْأَةُ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾» [البقرة: ٢٢٨]. أخرجه ابن جرير (٤/١٢٠)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢/٤١٧).

ويدخل تحت هذه القاعدة مما للمرأة على زوجها الآتي:

- (١) المودة والمحبة لها في حدود الشرع.
- (٢) الرحمة بها، والعطف عليها، والإحسان إليها.
- (٣) حُسن الخُلُق معها.
- (٤) أن يهتم بالنفقة عليها، وسكنها وإطعامها، وكسوتها بالمعروف.
- (٥) المحافظة عليها، والدفاع عنها، ديناً ودنياً، وبدناً.
- (٦) الاستجابة في تلبية مطالبها المشروعة والمباحة، كمثل طلبها منه معاشرتها، والإحسان إلى أهلها.

- (٧) إن كانت ذات مال، فلا يتسلط عليه إلا بما طابت به نفسها.
- (٨) التغاضي عن أخطائها، التي لا تكاد تسلم منها امرأة، والتي ليست مضرة في الدين، ولا مغيرة في صالح أمور الدنيا.
- (٩) احترام رأيها.
- (١٠) إن كان معها ضرات، فليتوخ العذل الشرعي معها.
- هذه المذكورات من أهم ما اعتنت بها الشريعة، وزخرت بها، فعلى الأزواج: أن يجعلوها نُصب أعينهم، لكي يتبوأوا الكمال في حسن القوامة على المرأة، وعمق السياسة لها، والنبوغ في المحافظة عليها.
- فألله الله، في الأخذ بما ذكرنا، فالقيام بها فيه منافع دينية، ودنيوية، وأخروية، عامة، وخاصة.

### القاعدة الرابعة: المرأة المسلمة أغناها الله بالفضائل

- عندما نقول: بأفضلية الرجل على المرأة، لا يعني أبدًا: الازدراء بالمرأة؛ فالازدراء بها نكرة جاهلية، ونزعة شيطانية، ولا يعني تفضيل الرجل عليها: التجاهل لفضائلها التي نطق بها القرآن وجاءت بها السنة، ومُحِدت على السنة أهل العدل، والوفاء، وأهل العلم، والعقلاء.
- ومن هذه الفضائل والمميزات الآتي:
- (١) سيادتها في بيتها.

- (٢) التسليم بتشريع قوامة زوجها عليها، فتصل إلى حقوقها واحترام زوجها.
- (٣) حُسن تبعها لزوجها؛ فتتال بذلك رضا ربها، وما عنده من الثواب.

(٤) حُسن تربيتهـ لأولادها؛ فتشارك بذلك في إصلاح الأمة، وحفظ الدين، والقيام بعبادة رب العالمين.

(٥) عفافها وصيانة عرضها؛ فتحقق بذلك دوام سعادتها الحسية، والمعنوية، وسعادة زوجها، والسلامة لهما.

(٦) محافظتها على حقوق زوجها؛ فتجلب السعادة له، بحفظ دينه، وأخلاقه وآدابه، وتنال بذلك: ثقته بها.

(٧) ملازمتها للشرائع الخاصة بها من حجاب؛ فلا تبرج، ولا سفور، ولا غير ذلك، وبذلك يدوم عزها.

(٨) عدم اختلاطها بالرجال غير المحارم؛ لأنها كالجوهرة المصونة، لا تُعرض للعبث والإفساد من قبل الطامعين فيها.

(٩) تجنب التواصل مع غير المحارم؛ إبقاءً لسلامتها، وحفظاً لكرامتها.

(١٠) رضاها بما قَدَّرَ الله عليها من أمورٍ تخصها، من حيض، ونفاس، وحمل، وولادة، ورضاع، وغير ذلك. وهي في هذه الأمور مجاهدة في مرضاة ربها.

(١١) إذا كانت المرأة المسلمة صالحة تقية، فتفضل على كل مسلم ليس بصالح ولا تقي.

(١٢) إذا كانت المرأة المسلمة عالمة، عِلماً شرعياً، وداعية إلى الله عز وجل على بصيرة، ومعلمة دينها بنات جنسها، فهذه صديقة.

(١٣) أن المرأة المسلمة إذا استقامت على ما سبق ذكره، فإنها صارت قدوة حسنة لبنات جنسها، ولها الأجر كمثل أجر من تأثرت بسيرها، فسارت على منوالها.



فالمرأة المسلمة، تفتقر إلى زيادة التفقه في أمر دينها؛ فلتجعل هذه من مهماتها العظيمة، ومطالبها الكبيرة، ومساعيها المستمرة، لا سيما في عصرنا الذي تسهلت فيه القدرة على القراءة والكتابة.

## إبطال مساواة المرأة بالرجل والعكس من القرآن الكريم.

(١) قال تعالى: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٦].

هذه الآية الكريمة يُدْمَغ بها دعاة المساواة، وتُزْهَق بها دعوتهم؛ لقوة صراحتها، واتخاذها أصلاً لا يبارى في ذلك.

وأيضاً: تُجْعَل هذه الآية نصب أعين المسلمين؛ ليفلجوا بها شُبّه دعاة المساواة الداحضة.

وأذكر بمناسبة ذكر هذه الآية حادثتين، كلاهما حصلت عندنا في اليمن:

الأولى: «جرت محاورة بين الشيخ محمد بن سالم البيحاني رحمه الله، وبين رجلٍ من دعاة المساواة، فجعل الرجل يتكلم في الدعوة إلى مساواة المرأة بالرجل، والبيحاني يستمع، ثم قال له البيحاني: أما الآن فاسكتي، وأنا أتكلم. فغضب الرجل، وقال: تخاطبني بخطاب المرأة؟! فقال له البيحاني: كيف تدعو إلى مساواتها بالرجل، وأنت لا ترضى أن تساويها في مجرد ضمير المخاطبة، فانقطع المناظر، وضحك عليه الناس!». نقلاً من كتاب «أريج الأزهار بجمع الفوائد والطرائف والأشعار» ص (٧٣).

الثانية: ذكر لنا الوالد الشيخ محمد مسمار عافاه الله: «أنه كان ضابطاً في الجيش، وكان القائد يمر على الضباط في الطابور، ويمسح على وجوههم، ليتأكد

من اهتمامهم بحلق لحامهم، فمر القائد على الشيخ محمد مسمار، وقد أعفى لحيته، ولحيته كثة، فقال له القائد: أيش هذا يا أخ محمد؟! فقال: يا فندم، قال الله: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٦]، فسكت، وتركه، ولم يطلب منه بعد ذلك حلق لحيته؛ لأنه دمغه بهذه الآية.

فالأية المذكورة إخبار من الله ﷻ عما قالت امرأة عمران معذرة إلى ربها في نذرها بولدها المُحرر لخدمة بيت المقدس؛ لأنها ولدت أنثى، لا يصلح أن تخدم بيت المقدس.

وأفادت الآية: أن فطرة النساء، وطباعهن السليمة لا الملوثة، التسليم بتفضيل الرجال عليهن، ولا أدل على هذا من أن السواد الأعظم منهن، يفضلن أن يكون مولودهن، ذكراً، ويتفاخرن بذلك، فلا حاجة إلى المكابرة في زعم أن الرجل ليس أفضل من المرأة، وقد تقدم ذكر أفضلية الرجل على المرأة، فارجع إليه إن شئت. ولا يعني تفضيل الرجل على المرأة: الازدراء بها، معاذ الله أن يكون التفضيل لهذا، ولكن لإعطاء كل ذي حق حقه؛ فالمرأة لها فضائل تخصها، ليست موجودة في الرجال، ولا تصلح لهم بحال.

والرجال لهم فضائل تخصهم لا تصلح للمرأة بحال، وبهذا التفضيل قامت السموات والأرض، وقام نظام العالم، واستقام الميزان الحق.

٢- قال تعالى: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

هذه الآية أصل في تفضيل الرجال على النساء، وهي مما يُقذف بها على المساواة المزعومة، فتدمغها.

ومعنى: ﴿دَرَجَةٌ﴾: منزلة ورتبة، وهذه الدرجة أطلقها الله ﷻ، ولم يقيدوها؛ ليفيد هذا الإطلاق شمولها لكل ما فُضِّلَ به الرجل على المرأة، سواء كان

التفضيل دينياً، وهذا هو الأكثر؛ لأن الرجل قد فُضِّل على المرأة بأمهات جلائل الأعمال: النبوة، والرسالة، وجهاد الكفار، والإمامة الكبرى، والصغرى، والإعلام بالأذان، والإقامة، والجمعة، والجماعة، والخطبة وغير ذلك.

أو كتفضيله من جهة تركيب بدنه، وجعله ذكراً، قوياً في التمييز، والعقل، وغير ذلك، أو كان التفضيل عليها تفضيلاً شاملاً لأمر دينية، ودنيوية، كتفضيله بقوة الصبر، والشجاعة، والقوة، والعيرة، والحزم، وغير ذلك.

٣- قوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾

[النساء: ٣٤].

قال ابن عاشور رحمته الله في «التنوير والتحرير» (٣٧/٥): «الرجال قوامون على النساء أصل تشريعي كلي، تتفرع عنه الأحكام التي في الآية».

قلت: هذه الآية شافية، كافية، وافية، في بيان إلهي عظيم في العلاقة بين الرجال وهم: الأزواج، والأولياء، وبين النساء، وهن: الزوجات، وغيرهن، وهي القوامة التي خَصَّ الله بها الرجال، فقال: ﴿قَوَّامُونَ﴾ وهذه الصيغة أعلى صيغ المبالغة، وأقواهن، ومعناها: كثيري القوامة عليهن، فهم أعوان هن، ومحافظون عليهن، ومربون إياهن، ومدافعون عنهن، وأمرون هن بالمعروف، وناهون هن عن المنكر، وما كان بهذا المعنى. هذا جماع كلام المفسرين في تفسير الآية.

فهذه القوامة، كما أنها شرف للرجل، فهي ابتلاء عظيم له، وتحمل مسؤولية كبيرة عليه، تستغرق جهوده الجبارة، وإقامته بها يُذهب كثيراً من راحته، فكم يعاني من ضيم في الغربة من أجل القيام بحقوق القوامة على أهله وأولاده! وكم يُعَرِّض نفسه لأخطارٍ جسام، وأمورٍ عظام؛ من أجل كرامة المرأة وحفظها، أكثر مما لو كانت هي القائمة على نفسها! فافهم هذا.

وقد صَوَّرَ أعداءُ الإسلام للمرأة المخدوعة بدعوة مساواتها بالرجال، أن قوامة الرجل على المرأة تسلطٌ عليها، وقهرٌ لها، وظلمٌ واعتداءٌ على كرامتها، وهلم جرا. وهم في هذا جناةٌ على المرأة، وعلى الرجل. واستغلوا ما يوجد من بعض الأزواج والأولياء من ظلم النساء، فجعلوا ذلك حجة لهم في تمرد عموم النساء المستجيبات لهم عن أزواجهن، وأوليائهن، ولو كان فيهم ذرةٌ من إصلاح، لقالوا: هذه قضايا جزئية، لا تُعمَّم في الطعن في الإسلام، وفي المسلمين، رجالاً ونساء، وإنما سيِّلُها: الإصلاح للأولياء وللنساء.

وأيضاً: لو أنصفوا لقالوا: ما يحصل من ظلم بعض الأولياء والأزواج نساءهم، كثيراً ما تكون الأخطاء مشتركة بين الرجل والمرأة، فلمَ حَمَلُوا الرجل فقط كل العيب واللوم؟! ألا ترى أن هؤلاء يعادون البشرية عموماً، والمسلمين خصوصاً؟! فأنا أعتبر دعوة المساواة انتقاماً من البشرية!

٤- قال تعالى: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [النساء: ٣٢].

قال ابن عطية رحمته الله في «تفسيره» (٢/ ٤٥): «قال سعيد بن جبيرة وليث بن أبي سليم: هذه في العبادات والدين، وأعمال البر، ليس في فضل الدنيا. وقال الجمهور: ذلك على العموم، وهذا الذي يقتضيه اللفظ»<sup>(١)</sup>.

والنهي المذكور الأصل فيه أنه للتحريم، لا سيما إذا كان مؤدياً إلى الحد المذموم، وإلى تمني ما لا يجوز حصوله، إما لمانع شرعي، أو لمانع كوني.

ومن النهي المحرم في الآية نهياً مؤكداً: أن يطلب الرجل ما خُصَّت به المرأة، وأن تطلب المرأة ما خُصَّ به الرجل، فمن وقع في هذا، فقد ارتكب

(١) المسألة مزبورة في «إجماعات المفسرين»، سورة النساء، آية (٣٢).

كبيرة من الذنوب، وعارض حكمة الله ﷻ في هذا التخصيص، وتَنَكَّرَ لشرع اللطيف الخبير.

وإذا كان تمني الرجل أو المرأة ما خُصَّ به الآخر من كبائر الذنوب، فالسعي في مساواة المرأة بالرجل، والعكس في هذا تجاوز حدَّ الكبيرة التي هي دون الكفر؛ لأن المساواة المذكورة لم تَبْقَ مجرد تمّنٍ، بل صار أهل هذه المساواة يُصِرُّون على تغيير أحكام الله ﷻ القدريّة والشرعية، لما يرون: أن الله ﷻ ظالم بالتفاضل بين الذكور والإناث، فهذا هو الكفر بعينه!

وخلاصة ما عُلِمَ أن المرأة تتمنى مما خُصَّ به الرجل الآتي:

**أ-** أن تكون رجلاً، وتحتقر نفسها، كونها أنثى، وهذا التمني ليس في مقدورها، وليست مأمورة بذلك، بل مُحذَّرة من ذلك، وهو منها جهلٌ خطير بعظمة حكمة الله ﷻ فيما اختاره لها، وخَصَّها به، وكما أن المرأة تستهجن الرجل الذي يتمنى أن يكون أنثى، فكَذلك الرجال والنساء يستهجنون المرأة التي تريد أن تكون رجلاً؛ لنفس العلة التي استهجنَت المرأة الرجل المستنكر لرجولته.

**ب-** تتمنى بعض النساء أن تكون القوامة لها على الرجل، وهذا جهل منها بأن القوامة عليها مسئولية كبيرة، وثقيلة، لا تطيقها النساء، فهل تستطيع المرأة أن تَغترَب كما يَغترَب الرجل، وهل تستطيع أن تقوم بالأعمال الشاقة التي يقوم بها الرجل في أيامه، وشهوره، وأعوامه، حتى يذهب عمره، ويتعرض لأحداثٍ جسام، من قتلٍ، وسجنٍ، وتشريدٍ، وغير ذلك، وهي آمنة في بيتها؟! فيكيفها أنها تعاني الحمل، والولادة، والرضاع، وغير ذلك! أليست تمرض كثيراً، وكثيراً؟ فلو كُلِّفَت بالقوامة إلى جانب المذكورات، لتعطلت مصالح كثيرة،

وتضررت تضرراً كبيراً.

إذاً: فالقوامة عليها رفقٌ بها، ورحمة من الله ﷻ لأجلها، وحفظ، وصيانة لها، ولكن الجهل قتال لأصحابه.

**ج-** بعض النساء تتمنى بعض الأعمال التي خُصَّ بها الرجال، عن مجاهد، قال: قالت أم سلمة رضي الله عنها: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، يُغْزَوِ الرِّجَالُ وَلَا نَغْزُو، وَلَنَا نِصْفُ الْمِيرَاثِ؟! فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ وَلَا تَتَمَتَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ» [النساء: ٣٢].

أخرجه الترمذي رقم (٣٠٢٢)، وأحمد (٣٢٢/٦)، واللفظ له.

وعند الترمذي: «يُغْزَوِ الرِّجَالُ وَلَا تَغْزُو النِّسَاءُ».

والحديث صححه الألباني.

فهذا التمني يترك وتستعمل المرأة الرغبة فيما هو ميسور لها، والإقبال عليه.

**د-** بعض النساء تتمنى الذكورة؛ لتساوي الرجل في بعض الأمور، كالميراث، وهذا التمني المحرم من أجل أمر حقير، فالمرأة عندما جُعِلَ نصيبها في الإرث أقلَّ من الرجل، قد غَوَّضت عن ذلك: أنها مخدومة بالنفقة عليها، والرعاية لها، من قبل ولي أمرها، وزوجها، فليست مضطرةً إليه، ولا محتاجةً إليه، كاحتياج الرجل.

تنبيه: بعض النساء تتمنى أن يكون لها أجرٌ على الحمل، والولادة، والرضاع، كأجر المجاهد في سبيل الله، لإعلاء كلمة الله، وبالمقابل بعض الرجال يتمنى أن يكون له أجرٌ على تعبهِ في طلب الرزق، كأجر المجاهد في قتال الكفار.

فهذا التمني منهما لا حاجةً إليه، لأن الأجور يعطيها رب العالمين بحسب

المصالح العامة والخاصة، فقيام المرأة بما ذُكر، وقيام ولي أمرها بما ذُكر، مصالح خاصة، والمجاهد في سبيل الله يقوم بمصلحة عامة تخدم الإسلام والمسلمين، والفرق بينها كبير، فجعل الله ﷻ لكل صنفٍ أجرًا، بحسب ما تتحقق به المصالح والمنافع. فعلى كل صنف التسليم والرضا بما تفضل الله به عليه من أجرٍ وثواب، ومكافأة في العاجل والآجل.

هـ - قوله تعالى: ﴿الْكُذَّاءُ وَاللَّتِي الْأُنْثَىٰ نَكَحَ إِذَا قُسِمَةُ صِرَاطٍ﴾ [النجم: ٢١-٢٢].

ومعنى ﴿صِرَاطٍ﴾: جائرة، وظالمة، خارجة عن العدالة، وذلك عند جعلهم الأنثى لله ﷻ، وهي أنقص عندهم من الذكر، وجعل الذكر لهم؛ لأنه الأكمل عندهم، وفي نظرهم، ولهذا قال الله: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ﴾ [النحل: ٦٢].

و - قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا﴾ [الأعراف: ١٨٩].

دلت هذه الآية: على أن أئمتنا حواء عليها السلام كان وجودها من الرجل، ومن أجل الرجل، ولا تزال هذه العلة باقية إلى قيام الساعة.

ز - قوله تعالى: ﴿أَوْ مَنْ يُنشِئُ فِي الْحَلِيقَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾ [الزخرف: ١٨].

هذه الآية من الآيات الدالة على نقص الأنوثة على الذكورية، ولهذا جُبِلَت المرأة على حب الزينة منذ نعومة أظفارها، ليكمل نقصها، ويظهر شيء من كمالها، فالآية رد على دعاة المساواة المطلقة بين الرجال والنساء، وهذا النقص أوجده الله ﷻ لحكم، فليس عيبًا في المرأة، ولا ذنبًا منها.

ح - قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٣].

هذا أمر من الله ﷻ للنساء بالبقاء في بيوتهن؛ لأن أعمالهن في البيوت كما هو معلوم.

وبالمقابل: أمر الله الرجال بالانتشار في الأرض، وبالاطلاق، لطلب الرزق، قال الله ﷻ مخاطباً الرجال: ﴿فَأَمْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا﴾ [المك: ١٥]. وقال لهم: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ١٠]. فالرجل لا يصلح له البقاء في البيت على جهة الاستمرار؛ لأن عمله خارج البيت، فهذا يعمل في التجارة، وهذا في الزراعة، وهذا في الصناعة، وهذه في الإدارة، وغير ذلك، وكل هذه الأعمال خارج البيت، فانظر إلى أمر النساء بالقرار في البيوت، وأمر الرجال بالانتشار، وعدم القرار في البيوت، تجد ذلك موافقاً لتنظيم حياة الأسر؛ إذ لا تقوم الحياة الأسرية إلا بهذا، فلو بقي الرجل في البيت على جهة الاستمرار، لضاعت الأرزاق، وتضررت الأسرة، ولو خرجت المرأة من بيتها على جهة الاستمرار، لحصل الخلل والضرر في أعمال البيت.

ولما كانت القضية حقيقة هكذا، أعني: بقاء المرأة في البيت ضرورة شرعية، وعقلية، وفطرية، وعُرفية، رأى دعاة المساواة أن الرجل يخلف المرأة في البقاء في البيت، وهي تخلفه في الخروج، والتنقل، والتحرك، وإن كانت لا تقوم مقامه، فأساؤوا، وغيّروا، وبدّلوا؛ لأنهم جعلوا كل واحد من الرجل والمرأة في عمل لا يحسنه! فلا الرجل يحسن عمل المرأة في البيت، ولا المرأة تحسن عمل الرجل خارج البيت، فقلّبوا نظام الإصلاح الأسري، اللهم رد هؤلاء عقولهم!

**ط -** قوله تعالى: ﴿رُزِيَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [آل عمران: ١٤].

وجه الاستدلال بالآية: أن المرأة مطمّعة الرجال، فإذا خالطتهم باسم المساواة والحرية، أو غيرهما، فهي صيدهم، فكيف يُقدّم من يخشى اصطياده بكل سهولة إلى من يصطاده، أهذا يقبل عقلاً؟ لا والله، فمن باب أولى ألا يقبل شرعاً.

**ي -** قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا﴾ [النساء: ٥].



جماهير المفسرين: أن المراد بالسفهاء هنا: النساء والصبيان.

ولا يعارض ما سبق أن بعض النساء حسنة التدبير؛ إذ الشريعة مبنية في أحكامها على الأغلب.

**ك-** قوله تعالى: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ﴾ [الأحزاب: ٣٢].

قال ابن جرير رحمته الله في «تفسيره» (٩٤/١٩): «وقوله: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ﴾ يقول: فلا تلن بالقول للرجال فيما يبتغيه أهل الفاحشة منكن. وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل».

وهذه الآية في أزواج النبي صلوات الله عليه وآله وسلم، فإذا كان الطمع فيهن، وهن أمهات المؤمنين، فمن باب أولى أن يكون الطمع في غيرهن.

ووجه الشاهد من الآية: أن المرأة صيد الرجل وفريسته، فهي فتنة له بجسدها، وصوتها، فلا تقترب منه، فهو معها كالأسد المحصور.

فالآية فيها: تحذير شديد من تعريض النساء أنفسهن للرجال، لما فيه إفسادهن، أو تعريض غيرهن لهن.

**ل-** قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتُوقُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٣٤].

فالمرأة إذا مات زوجها عنها، تعدد أربعة أشهر وعشراً، ما لم تكن حاملاً، فإن كانت حاملاً، فتنتهي عدتها بوضع الحمل.

أما الرجل إذا مات امرأته فلا تشرع له هذه العدة.

فهذا دليل على إبطال المساواة بين الرجل والمرأة.

## إبطال مساواة المرأة بالرجل في السنة النبوية والعكس:

سأذكر تحت هذا الفصل الأدلة من السنة النبوية، لما فيه بيان فضل الرجل على المرأة، وبيان ما هو من خصائص الرجل، وما هو من خصائص المرأة؛ ليتضح للقارئ بعد المساواة عن الحقائق المعتمدة شرعاً، وعقلاً، وفطرياً، وعرفاً.

(١) عن أنس رضي عنه قال: كَانَتْ أُمُّ سَلَيْمٍ فِي الثَّقَلِ وَأَنْجَشَةُ عَلَامُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسُوقُ بِهِنَّ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا أَنْجَشُ، رُؤَيْدُكَ سَوْفَكَ بِالْقَوَارِيرِ». أخرجه البخاري رقم (٦٢٠٢).

قال الرامهرمزي رحمته: «كنى عن النساء بالقوارير؛ لرقتهن، وضعفهن عن الحركة. والنساء يُشَبَّهْنَ بالقوارير في الرقة، واللطفة، وضعف البنية». نقلاً من «فتح الباري» (١٠/٥٤٥).

وقال أبو العباس القرطبي رحمته في «المفهم» (٦/١١٤): «شَبَّهْنَ بالقوارير؛ لسرعة تأثرهن، ولعدم تجلدهن، فخاف عليهن من حث السير وسرعته سقوط بعضهن، أو تألمهن بكثرة الحركة، والاضطراب الذي يكون عن السرعة والاستعجال».

فهذا الحديث فيه بيان: كمال شفقة الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على النساء، وفيه أيضاً: حث الرجال على الرفق بالنساء، وتجنبيهن ما يشق عليهن، وما هو على خلاف طباعهن، ولو أنصف دعاة المساواة لقالوا في هذا الحديث: إنه من مشكاة النبوة، ومن رسالة من أرسله الله رحمة للعالمين.

قال الشاعر:

إن النساء رياحين خلقن لنا      وكلنا يشتهي شم الرياحين

وقالت إحدى نساء السلف لما طُلبَ منها أن تخاصم مع زوجها: «خُلِقْنَا للشم والضم، لا للدخول في معارك الرجال».

(٢) عن أبي بكرة رضي الله عنه قال: لَقَدْ نَفَعَنِي اللَّهُ بِكَلِمَةٍ سَمِعْتُهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صلوات الله عليه أَيَّامَ الْجَمَلِ، بَعْدَمَا كَذْتُ أَنْ الْحَقَّ بِأَصْحَابِ الْجَمَلِ فَأُقَاتِلَ مَعَهُمْ. قَالَ: لَمَّا بَلَغَ رَسُولُ اللَّهِ صلوات الله عليه: أَنَّ أَهْلَ فَارِسَ قَدْ مَلَكُوا عَلَيْهِمْ بِنْتُ كِسْرَى، قَالَ: «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ!». أخرجه البخاري رقم (٤٤٢٥).

وقد جاء بلفظ: «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ تَمْلِكُهُمْ امْرَأَةٌ!».

أخرجه أحمد (٥١/٥)، وابن حبان رقم (٤٥١٦).

وقد جاء الحديث عن جابر بن سمرة رضي الله عنه عند الطبراني في «الأوسط» رقم (٤٨٥٥).

قال ابن القيم رحمته الله في «إعلام الموقعين» (٢/٢٧١): «وهذا إنما ورد في الولاية، والإمامة العظمى، والقضاء، وأما الرواية، والشهادة، والفتيا، والإمامة، فلا تدخل في هذا».

ومن العجب: أن من خالف هذه السنة، جَوَّزَ للمرأة أن تكون قاضية تلي أمور المسلمين، فكيف أفلحوا، وهي حاكمة عليهم، ولم يفلح أخواتها من النساء إذا أُمَّتْنَهُنَّ؟».

وقال ابن العربي رحمته الله في «أحكام القرآن» (٣/٤٨٢-٤٨٣): «وهذا نص في أن المرأة لا تكون خليفة، ولا خلاف فيه... فإن المرأة لا يتأتى منها أن تبرز إلى المجالس، ولا تحالط الرجال، ولا تفاوضهم مفاوضة النظر للنظر، لأنها إن كانت فتاة حُرِّمَ النظر إليها وكلامها، وإن كانت متجالة برزة، لم يجمعها والرجال مجلس تزدهم فيه معهم، وتكون مُنْظَرَةً لهم، ولم يفلح قط من

تصور هذا، ولا من اعتقده»<sup>(١)</sup>.

وقال العز بن عبد السلام رحمته الله في «قواعد الأحكام» (١/٢١٠): «ولا يليق بالرجال الكاملة أديانهم وعقولهم أن تحكم عليهم النساء؛ لنقصان عقولهن، وأديانهن، وفي ذلك كسر لنخوة الرجال، مع غلبة المفاسد فيما يحكم به النساء عن الرجال».

ويفهم من قوله رحمته الله: «لا يفلح» أنهم يُعَرِّضُونَ أنفسهم للهلاك.

وأيضاً: إذا كان الفلاح منفيًا عن أهل فارس، وهم كفار، فن باب أولى أن يكون منفيًا عن المسلمين إذا تولت عليهم امرأة، بل يكون الفلاح فيهم أبعد وأبعد، والهلاك إليهم أسرع وأسرع!

ودل الحديث على وجوب اجتناب تولي المرأة المسلمة المناصب، والولايات الخاصة بالرجال، سواء كانت كبرى، أم وسطى، أم صغرى.

والحديث شامل لتحريم ولاية المرأة في كل عصرٍ ومصرٍ، بدون استثناء عصرٍ من العصور، وحالٍ من الأحوال، فليعلم هذا دعاة الديمقراطية.

٣) عن أبي هريرة رضي عنه الله قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلوات الله عليه وآله: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَخْرِجُ حَقَّ الضَّعِيفَيْنِ: الْيَتِيمَ وَالْمَرْأَةَ». أخرجه أحمد (٢/٤٣٩)، والنسائي في «الكبرى» رقم (٩١٤٩، ٩١٥٠)، وابن ماجه رقم (٣٦٧٨)، وابن حبان رقم (٥٥٦٥)، وحسن إسناده الألباني في «الصحيحة» رقم (١٠١٥).

ومعنى «أَخْرِجُ» أَضَيِّقُ وَأَحْرَمُ عليكم يا معشر الرجال، ظلم اليتيم،

(١) مسألة الإجماع: على منع تولي المرأة الإمامة الكبرى وما دونها من الولايات الخاصة بالرجال، بسطت الكلام فيها في «إجماعات المفسرين»، سورة البقرة، آية (٣٠).

والنساء، وأحذركم من ذلك تحذيراً بالغاً، وأزجركم عن ذلك زجراً شديداً. والشاهد من الحديث: أن المرأة ضعيفة، لا تساوي الرجل؛ لأنها ليست نظيراً له، ونذاً، لا حساً ولا معنى.

(٤) عن أبي موسى رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «كَمُلَ مِنَ الرِّجَالِ كَثِيرٌ وَلَمْ يَكْمُلْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا أَسِيَّةُ امْرَأَةٍ فِرْعَوْنَ، وَمَرْيَمُ بِنْتُ عِمْرَانَ. وَإِنَّ فَضْلَ عَائِشَةَ عَلَى النِّسَاءِ كَفَضْلِ الثَّرِيدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ». أخرجه البخاري رقم (٣٤١١)، ومسلم رقم (٢٤٣١).

والحديث واضح في نقصان الكمال في عامة النساء، مع كثرة حصول الكمال في الرجال، فأنى تصلح مساواتهن بالرجال والعكس؟!

(٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ أَوَّلُهَا، وَشَرُّهَا آخِرُهَا. وَخَيْرُ صُفُوفِ النِّسَاءِ آخِرُهَا، وَشَرُّهَا أَوَّلُهَا». أخرجه مسلم رقم (٤٤٠).

قال النووي رحمته الله في "شرح صحيح مسلم" (٤/١٥٩-١٦٠): «وإنما فَضِّلَ آخر صفوف النساء الحاضرات مع الرجال؛ لبعدهن من مخالطة الرجال، ورؤيتهم، وتعلق القلب بهم عند رؤية حركاتهم، وسماع كلامهم، ونحو ذلك، ودم أول صفوفهن لعكس ذلك، والله أعلم».

فالمراد من الحديث: أن الشريعة باعدت بين النساء والرجال حتى في مجال العبادة التي العبد فيها واقف بين يدي ربه، سواء كانوا ذكوراً أم إناثاً، فكيف تُقتحم هذه الجسور من أجل فرض دعوة المساواة؟!

(٦) عن أسامة بن زيد رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «مَا تَرَكْتُ بَعْدِي فِتْنَةً أَصَرَّ عَلَى الرِّجَالِ مِنَ النِّسَاءِ». أخرجه البخاري رقم (٥٠٩٦)، ومسلم رقم (٢٧٤٠).

فالحديث يبين لنا: أن نتائج مساواة المرأة بالرجل والعكس، افتتاح كل واحد منهما بالآخر؛ مما يؤدي إلى فساد المجتمع، فسادًا لا يُطاق.

ولهذا قال النبي ﷺ: «أضر». اللهم سلّم سلّم!

(٧) عن أبي موسى رضي الله عنه، قال: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ». أخرجه أبوداود رقم (٢٨٥)، والترمذي رقم (١١٠١)، وابن ماجه رقم (١٨٨١)، وأحمد (٣٩٤/٤)، وهو صحيح.

(٨) عن عائشة رضي الله عنها قالت: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيِّهَا، فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ! فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ! فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ!». أخرجه الترمذي رقم (١١٠٢)، وأبو داود رقم (٢٠٨٣)، والنسائي في «الكبرى» رقم (٥٣٩٤)، وأحمد (٦٦/٦)، والحاكم (١٦٨/٢)، وهو صحيح.

وفي رواية عند ابن ماجه رقم (١٨٧٩): «أَيُّمَا امْرَأَةٍ لَمْ يُنْكَحْهَا الْوَلِيُّ فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ! فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ! فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ!». وصححه الألباني.

(٩) عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَزُوجُ الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ، وَلَا تَزُوجُ الْمَرْأَةَ نَفْسَهَا». أخرجه ابن ماجه رقم (١٨٨٢)، وصححه الألباني.

قلت: من جنابة دعوة المساواة: سلب ولاية النكاح من الرجل، بل من الآباء الذين هم أحرص وأرحم وأشفق على بناتهم، من دعاة المساواة المبطلين، فما أكثر العقوق في المساواة المذكورة لأرباب الحقوق!

ولا يختلف الصحابة، وعامة التابعين، والمحدثين: في أن ولاية النكاح إلى

الرجال، وجماهير أهل العلم والفقهاء على هذا<sup>(١)</sup>.

(١٠) عن سهل بن سعد رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «مَنْ رَأَى شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَلْيُسَبِّحْ؛ فَإِنَّهُ إِذَا سَبَّحَ التُّفَّتْ إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا التَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ». أخرجه البخاري رقم (٦٨٤)، ومسلم رقم (٤٢١).

وفي رواية من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه عند البخاري رقم (٧١٩٠): قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِذَا رَأَيْتُمْ رَجُلًا وَلْيُصَفِّحِ النِّسَاءَ».

(١١) عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «التَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ، وَالتَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ». أخرجه البخاري رقم (١٢٠٣)، ومسلم رقم (٤٢٢).

أفاد هذان الحديثان: أنه لا يجوز للمرأة إذا كانت في صلاة الجماعة، أن ترد على الإمام بصوتها إذا سها؛ لأن صوتها فتنة للرجال؛ فلاجل هذا مُنعت من الرد، وإنما تُصَفِّقُ بيدها؛ ليعلم الإمام أنه قد أخطأ، وهذا التصفيق إذا لم يحصل الرد عليه من قبل الرجال.

وإذا كان الرسول صلى الله عليه وسلم يمنع المرأة من كلمة بين الرجال، وهي كلمة تفتح بها على الإمام، فكيف استجاز المتهاون أن تكون المرأة مذيعة، ومحاضرة للرجال، ومدرسة للشباب؟!

وكيف استجازوا للمرأة مناظرة الرجال، ومنازلتهم ومنازعتهم ما حُصُّوا به، وغير ذلك؟!

فكل واحدة من هذه لا يقرها شرع، ولا عقل، ولا حزم، ولا رجولة.

(١٢) عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ

(١) والمسألة مبسوطة في «إجماعات المفسرين» سورة البقرة آية (٢٣٢).

مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ... وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِي أَهْلِهِ، وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا، وَمَسْئُولَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا». أخرجه البخاري رقم (٨٩٣)، ومسلم رقم (١٨٢٩).

قال النووي رحمته الله في "شرح صحيح مسلم" (٢١٣/١٢): «قال العلماء: الراعي هو الحافظ، المؤمن، الملتزم صلاح ما قام عليه وما هو تحت نظره. ففيه: أن كل من كان تحت نظره شيء، فهو مُطالب بالعدل فيه، والقيام بمصالحه في دينه ودنياه، ومتعلقاته».

قلت: الرسول صلى الله عليه وسلم جعل الرجل راعياً امرأته، وجعل المرأة راعية في بيت زوجها، ولم يجعلها راعية، بل هو الراعي لها كما في الحديث، وفي هذا دحض لمساواة الرجل بالمرأة، فمن باب أولى: ألا يساوى النساء بالرجال الأجانب، والعكس.

(١٣) عن أبي هريرة رضي عنه الله عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «كُلُّ نَفْسٍ مِنْ بَنِي آدَمَ سَيِّدٌ، فَالرَّجُلُ سَيِّدُ أَهْلِهِ، وَالْمَرْأَةُ سَيِّدَةُ بَيْتِهَا». أخرجه ابن السني في "عمل اليوم والليلة" رقم (٣٨٢)، وصححه الألباني في "الصحيحة" رقم (٢٠٤١).

فالرسول صلى الله عليه وسلم قال: «الرجل سيد أهله». فهو صاحب القوامة عليها.

وقال صلى الله عليه وسلم: «المرأة سيدة بيتها» ولم يقل سيدة زوجها، فضلاً عن أن تكون سيدة خارج بيتها، أو سيدة على قومها، فأنى لها أن تكون مَلِكَةً، ورئيسة رئاسة عامة، ثم ها هي الدعوة في بلاد الغرب إلى أن تكون المرأة مَلِكَةً، أو رئيسة، لها أكثر من مائة سنة، وإلى الآن لم يعطوها هذا الحق -المذكور- كالرجال إلا ما ندر. فهذا الامتناع منهم - مع دعواهم الفجة بأنهم أرباب البر بالنساء - يدل: على أن دعواهم المساواة ليست كما تريد المرأة ومن معها، بل هي



كما يريد دعاة المساواة ومؤصّلوها.

وهذا أيضاً: دليل على أن دعوة مساواة المرأة بالرجل ليست إلا بقدر ما تتحقق به مطالب الشرذمة المتاجرة بالمرأة.

ومن خلال سير دعوة المساواة قولاً، وعملاً، ودفعاً، وجدناها أكثر ما تكون بالمطالبة في فواحش الزنا، واللواط، والسحاق، وأمثال هذه الجرائم.

(١٤) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُتَشَبِّهِينَ مِنَ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ، وَالْمُتَشَبِّهَاتِ مِنَ النِّسَاءِ بِالرِّجَالِ». أخرجه البخاري رقم (٥٨٨٥).

(١٥) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «لَعَنَ النَّبِيُّ ﷺ الْمُخَنَّثِينَ مِنَ الرِّجَالِ، وَالْمُتَرَجِّلَاتِ مِنَ النِّسَاءِ، وَقَالَ: «أَخْرِجُوهُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ!». قَالَ: فَأَخْرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فَلَانًا، وَأَخْرَجَ عُمَرُ فُلَانًا». أخرجه البخاري رقم (٥٨٨٦).

(١٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِمُخَنَّثٍ قَدْ خَضَبَ يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ بِالْحِنَّاءِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا بَالُ هَذَا؟!» فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، يَتَشَبَّهُ بِالنِّسَاءِ. فَأَمَرَ بِهِ فَتُفِيَ إِلَى التَّقْبِيعِ. قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا نَقْتُلُهُ؟ فَقَالَ: «إِنِّي نُهَيْتُ عَنْ قَتْلِ الْمُصَلِّينَ». قَالَ أَبُو أُسَامَةَ: وَالتَّقْبِيعُ نَاحِيَةٌ عَنِ الْمَدِينَةِ وَلَيْسَ بِالتَّقْبِيعِ». أخرجه أبو داود رقم (٤٩٢٨)، وأبو يعلى رقم (٦١٢٦)، والبيهقي في «الكبرى» (٣٩١/٨)، وصححه الألباني.

ونفي النبي ﷺ للمُخَنَّثِ يدل على تحريم الفعل الذي كان سبباً في نفيه، وهو التشبه بالنساء في خضبهن اليدين والرجلين بالحناء.

والمخنث هو من يتشبه بالنساء في أخلاقه، وكلامه، وحركاته، فإن كان من أصل الخلقة لم يكن عليه لوم، وعليه أن يتكلف إزالة ذلك، وإن كان

بقصدٍ منه، وتكلفٍ له فهو المذموم.

وقد أجمع أهل العلم على أنه لا يجوز للرجال أن يتشبهوا بما خُصَّ به النساء، ولا يجوز للنساء أن يتشبهن بما خُصَّ به الرجال. وهذا كله من أجل أن يبقى التمايز بينهما، والتفاضل الظاهر الذي ينافي المساواة.

(١٧) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ تَصَدَّقْنَ؛ فَإِنِّي رَأَيْتُكُنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ. فَقُلْنَ: وَبِمَ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟! قَالَ: تُكْثِرْنَ اللَّعْنَ، وَتَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ. مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلِ وَدِينٍ أَذْهَبَ لِلْبَّ الرَّجُلِ الْحَازِمِ مِنْ إِحْدَاكُنَّ يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ!». أخرجه البخاري رقم (١٤٦٢)، ومسلم رقم (٨٠).

(١٨) عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ، تَصَدَّقْنَ؛ فَإِنِّي أُرَيْتُكُنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ!». فَقُلْنَ: وَبِمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟! قَالَ: «تُكْثِرْنَ اللَّعْنَ، وَتَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ. مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلِ وَدِينٍ أَذْهَبَ لِلْبَّ الرَّجُلِ الْحَازِمِ مِنْ إِحْدَاكُنَّ!». أخرجه مسلم رقم (٧٩).

وهذا النقص في العقل - وإن كانت المرأة غير ملومة عليه، بل هي مأجورة على طاعة الله تعالى، وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم في ذلك - يدل على أن المرأة ليس عندها الكفاءة والقدرة على أمور السياسة، والولاية، في حفظ مصالح الأمة، وحراسة الدين، وسياسة الدنيا به، مثل الرجل.

(١٩) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ الْحَلْقُ، إِنَّمَا عَلَى النِّسَاءِ التَّقْصِيرُ». أخرجه أبو داود رقم (١٩٨٤، ١٩٨٥)، وحسنه الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٢/٤٩٨)، وصححه الألباني.

قلت: نفى رسول الله صلى الله عليه وسلم الحلق عن النساء - مع أن هذا الحلق نُسك،

وأثبت لمن التقصير فقط، مع أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دعا للمُحَلِّقِينَ بِالرَّحْمَةِ وَالْمَغْفِرَةِ ثَلَاثًا<sup>(١)</sup> هذا مما يؤكد أن المرأة لا يجوز لها الحَلْقُ في النسك، وفي غيره من باب أولى إلا لضرورة من مرضٍ ونحوه.

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في «الفتح» (٣/٥٦٥): «وأما النساء فالمشروع في حقهن التقصير بالإجماع».

- والحكمة في عدم حَلْقِ النساء رؤوسهن أمور:
- الأول: شعر المرأة حَقٌّ لزوجها؛ لأنه يُجَمِّلُهَا عنده، ويزينها له.
- الثاني: أن شعرها مما فطرت على تربيته.
- الثالث: أن شعر المرأة زينة لها عند بنات جنسها.
- الرابع: أن حلق شعرها تشبه بالرجال.
- الخامس: أنه بدعة في الحج أو العمرة.

---

(١) أخرجه البخاري رقم (١٧٢٨)، ومسلم رقم (١٣٠٢)، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.  
وأخرجه البخاري رقم (١٧٢٧)، ومسلم رقم (١٣٠١)، عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.  
وأخرجه مسلم رقم (١٣٠٣)، عن يحيى بن الحصين عن جدته، وهي: أم الحصين بنت إسحاق الأحمسية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.  
وأخرجه أحمد (٢١٦/١)، وأبو يعلى رقم (٢٤٧٦)، والطبراني في «الأوسط» رقم (٨٤٩)، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.  
وأخرجه أحمد (٢٠/٣)، وأبو يعلى رقم (١٢٦٣)، عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.  
وأخرجه أحمد (١٧٧/٤)، عن مالك بن ربيعة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.  
وأخرجه أحمد (٣٩٣/٦)، عن قارب بن الأسود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.  
فهو حديث مستفيض.

(٢٠) عن عبد الله بن أبي أوفى قال: قَدِمَ مُعَاذُ الْيَمَنِ -أَوْ قَالَ: الشَّامُ- فَرَأَى النَّصَارَى تَسْجُدُ لِبَطَارِقَتِهَا وَأَسَاقِفَتِهَا؛ فَرَوَى فِي نَفْسِهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَحَقُّ أَنْ يُعْظَمَ! فَلَمَّا قَدِمَ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَأَيْتُ النَّصَارَى تَسْجُدُ لِبَطَارِقَتِهَا وَأَسَاقِفَتِهَا؛ فَرَوَاتُ فِي نَفْسِي أَنَّكَ أَحَقُّ أَنْ تُعْظَمَ! فَقَالَ: «لَوْ كُنْتُ أَمِيرًا أَحَدًا يَسْجُدُ لِأَحَدٍ، لَأَمَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِرُؤُوسِهَا!». أخرجه أحمد (٣٨١/٤)، وابن ماجه رقم (١٨٥٣)، وابن حبان رقم (٤١٧١)، وصححه الألباني.

وللحديث شواهد: عن قيس بن سعد، وأبي هريرة، وأنس، وعائشة، ومعاذ ابن جبل، وابن عباس، وسراقة بن مالك رضي الله عنه؛ فهو حديث مستفيض.

والحديث دال على أن حق الزوج على زوجته بعد حق الله تعالى، ولكن أصحاب دعوة المساواة تأبطوا ظلماً واسعاً في الحيلولة بين المرأة وبين زوجها؛ فجعلوا الزوج عند امرأته أنزل من العبد؛ قاتلهم الله أنى يؤفكون!

(٢١) عن عبد الله بن أبي أوفى قال: قال رسول الله ﷺ: «...وَلَا تُؤَدِّي الْمَرْأَةُ حَقَّ اللَّهِ عَلَيْهَا كُلَّهُ حَتَّى تُؤَدِّيَ حَقَّ زَوْجِهَا كُلَّهُ، حَتَّى لَوْ سَأَلَهَا نَفْسُهَا وَهِيَ عَلَى ظَهْرِ قَتَبٍ لَأَعْطَتْهُ إِيَّاهُ!». أخرجه أحمد (٣٨١/٤)، وابن ماجه رقم (١٨٥٣)، وابن حبان رقم (٤١٧١)، وصححه الألباني.

وللحديث شواهد: عن طلق بن علي، وابن عمر، وابن عباس، وزيد بن أرقم، ومعاذ بن جبل رضي الله عنه.

والحديث دال على عظمة حق الزوج على المرأة في العشرة، وأنها لا تؤخر مع القدرة والإباحة الشرعية.

(٢٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا بَاتَتِ الْمَرْأَةُ هَاجِرَةً فِرَاشَ زَوْجِهَا، لَعَنَتْهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ!». أخرجه البخاري رقم (٥١٩٤)، ومسلم رقم

(١٤٣٦).

وجاء عند مسلم -أيضاً- بلفظ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، مَا مِنْ رَجُلٍ يَدْعُو امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهَا، فَتَأْتِي عَلَيْهِ، إِلَّا كَانَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ سَاخِطًا عَلَيْهَا، حَتَّى يَرْضَى عَنْهَا!».

قال أبو العباس القرطبي رحمته الله في «المفهم» (٤/١٦٠): «هذا دليل على تحريم امتناع المرأة على زوجها إذا أرادها، ولا خلاف فيه».

قلت: الحديث ظاهر: في أن المرأة تطيع زوجها فيما هو حَقُّ له من الفراش وغيره، وهو كذلك يؤدي إليها ما هو حَقُّ لها عليه، لكنه إذا لم يستجب لامرأته في الفراش لا يشمل هذا الوعيد. وإن كان من الآداب والأخلاق أن يستجيب لها.

٢٣ عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لَا تَمْنَعُوا نِسَاءَكُمْ الْمَسَاجِدَ، وَيُؤْتِهِنَّ خَيْرٌ لَّهُنَّ». أخرجه أبو داود رقم (٥٦٧)، وأحمد (٢/٧٦)، وابن خزيمة في «صحيحه» رقم (١٦٨٤)، والحاكم في «المستدرک» (١/٣٢٧)، وصححه الألباني.

٢٤ عن أم سلمة رضي الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «خَيْرُ مَسَاجِدِ النِّسَاءِ قَعْرُ يُؤْتِهِنَّ». أخرجه أحمد (٦/٣٠١)، وابن خزيمة في «صحيحه» رقم (١٦٨٣)، وهو مخرج في «الصحيحة» للألباني رقم (١٣٩٦).

معلوم أن الصلاة مع الجماعة تفضل صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة، ومع هذا جُعِلت صلاة المرأة في بيتها أفضل، يعني: أن أجراها أكثر، وما ذاك إلا لإبعادها عن أنفاس الرجال، وإبقائها في محل سيادتها، وقيادتها في البيت، وهذا عين ترك المساواة بين المرأة والرجل في أمور العبادة، التي هي أكثر اطمئناناً،

وصلاحًا، وآدابًا، وأخلاقيًا، فأني تكون المساواة فيما فيه الفتن المبيرة؟!

(٢٥) عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الدُّنْيَا مَتَاعٌ، وَخَيْرُ مَتَاعِ الدُّنْيَا الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ». أخرجه مسلم رقم (١٤٦٧).

والشاهد من الحديث: «وخير متاعها». فجعلت المرأة من جهة أنها للزوج بمنزلة المتاع الفاخر، وهذا يدل على أفضلية الرجل عليها، وأنها تابعة له، وليس تابعة لها.

(٢٦) عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: أخذ رسول الله ﷺ حريرا بشماله، وذهبا بيمينه، ثم رفع بهما يديه، فقال: «إن هذين حرام على ذكور أمتي، حل لإناثهم». أخرجه أبو داود رقم (٤٠٥٧)، والنسائي رقم (٥١٤٥)، وأحمد (١/١١٥)، وابن ماجه رقم (٣٥٩٥) واللفظ له، وهو حديث حسن.

(٢٧) عن أبي موسى رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله عز وجل أحل لإناث أمتي الحرير والذهب، وحرمه على ذكورها». أخرجه الترمذي رقم (١٧٢٠)، والنسائي رقم (٥٢٦٥)، والبزار في «مسنده» رقم (٣٠٧٨)، وصححه الألباني.

دل الحديثان المذكوران على عدم المساواة بين الرجل والمرأة في لبس الحرير والذهب. والحكمة من إباحة المذكورات للمرأة؛ لتكمل نقصها بترينها بالمذكورات. وقد تقدم عند قوله: ﴿أَوْ مَنْ يُنَشَّؤُا فِي الْحِلْيَةِ﴾ [الزخرف: ١٨] بيان أن الرجل أفضل من المرأة؛ لما جبلت عليه من النقص لحاجتها للزينة.

(٢٨) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «طيب الرجال ما ظهر ريحه وخفي لونه، وطيب النساء ما ظهر لونه وخفي ريحه». أخرجه الترمذي رقم (٢٧٨٧) والنسائي رقم (٥١١٧) وصححه الألباني.

(٢٩) عن عمران بن حصين رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن خير طيب الرجل ما ظهر ريحه وخفي لونه، وخير طيب النساء ما ظهر لونه وخفي ريحه». أخرجه الترمذي رقم (٢٧٨٨)، وصححه الألباني.

قلت: هذا التفريق بين طيب الرجل وطيب المرأة كله؛ محافظة على المرأة حتى لا يكون طيبها إذا خالف ما في الحديث فتنة. فالمرأة المسلمة الموفقة لا تجربها المساواة على عدم اعتبار هذا الفارق المهم، والمراد بطيبها هنا: ما ظهر لونه وخفي ريحه، كالحناء وأمثاله.

(٣٠) عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «من جر ثوبه خيلاء لم ينظر الله إليه يوم القيامة!»، فقالت أم سلمة: فكيف يصنعن النساء بذيولهن؟! قال: «يرخين شبرا». فقالت: إذا تنكشف أقدامهن! قال: «فيرخينه ذراعاً، لا يزدن عليه». أخرجه الترمذي رقم (١٨٣١) والنسائي رقم (٥٣٣٦) وصححه الألباني.

قال الحافظ ابن حجر رحمته الله في «الفتح» (٢٥٩/١٠): «فهمت أم سلمة رضي الله عنها الزجر عن الإسبال مطلقاً، سواء كان عن مخيلة أم لا، فسألت - أم سلمة رضي الله عنها - عن حكم النساء في ذلك لاحتياجهن إلى الإسبال من أجل ستر العورة؛ لأن جميع قدمها عورة؛ فبين لها أن حكمهن في ذلك خارج عن حكم الرجال في هذا المعنى فقط».

وقال أيضاً في المصدر نفسه (٢٥٩/١٠): «والحاصل أن للرجال حالين: حال استحباب، وهو أن يقتصر بالإزار على نصف الساق، وحال جواز، وهو إلى الكعبين. وكذلك للنساء حالان: حال استحباب، وهو ما يزيد على ما هو جائز للرجال بقدر الشبر، وحال جواز، بقدر ذراع». وقد نقل الإجماع على ما تضمنه الحديث القاضي عياض رحمه الله في «إكمال المعلم» (٥٩٨/٦)، قال وهو يشرح

حديث «من جر ثوبه خيلاء»: «وأجمع العلماء أن هذا ممنوع في الرجال خاصة دون النساء». ونقله عنه الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٢٥٩/١٠).

وقال النووي رحمته الله في «شرح صحيح مسلم» (٦٢/١٤): «أجمع العلماء على جواز الإسبال للنساء، وقد صح عن النبي صلوات الله وسلامته عليه في الإذن لمن في إرخاء ذيولهن ذراعاً، والله أعلم».

وقال ابن رسلان رحمته الله في «شرح سنن أبي داود» (٣٥٠/١٦): «أجمع المسلمون على جواز الإسبال للنساء». ونقله عنه الشوكاني في «نيل الأوطار» (١١٢/٢).

قلت: ألا تقتدي المرأة بإحدى أمهات المؤمنين، وهي أم سلمة رضي الله عنها عندما سمعت الحديث قالت: «إذا تنكشف أقدامهن؟! المرأة مطالبة شرعاً أن تغطي قدميها، ولا يجوز مساواتها بالرجل في كشف قدميها، فما بالك بنعرة المساواة التي تدعو المرأة إلى أن تشمر عن كشف ساقها بما هو زيادة على ذلك؟! ولم يؤذن لها شرعاً بكشف قدميها، فمع من ستكون المرأة العاقلة التي تعلم أن ظهور شيء من بدنها من أسباب فتنة الآخرين؟!

(٣١) عن طارق بن شهاب رضي عنه الله عن النبي صلوات الله وسلامته عليه قال: «الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة إلا أربعة: عبد مملوك، أو امرأة، أو صبي، أو مريض». أخرجه أبو داود رقم (١٠٦٧) والحاكم في «المستدرک» (١٧٢/٣)، والحديث صحيح صححه الحاكم، ووافقه الذهبي.

وقال الحافظ ابن حجر رحمته الله في «التلخيص الحبير» (٦٥/٢): «صححه غير واحد».



أقول: سقطت الجمعة عن المرأة بالإجماع<sup>(١)</sup> مع فرضيتها على الرجل؛ لإثبات عدم المساواة بينهما في هذه العبادة؛ صيانة للنساء في إبقائهن في البيوت، فكيف جرت المساواة الديمقراطية برجلها، حتى أخرجتها من بيتها، كالمنكب على وجهه.

**٣٢** عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس للنساء وسط الطريق!». أخرجه ابن حبان رقم (٥٦٠١)، والبيهقي في الشعب رقم (٧٨٢٣). وحسنه الألباني في «الصحيحة» رقم (٨٥٦).

قال ابن حبان رحمته الله بعد أن أخرج الحديث المذكور: «ليس للنساء وسط الطريق!». لفظة إخبار مرادها: الزجر عن شيء مضمّر فيه، وهو مماسة النساء الرجال في المشي؛ إذ وسط الطريق الغالب على الرجال سلوكه، والواجب على النساء أن يتخللن الجوانب حذر ما يتوقع من مماساتهم إياهن.

**٣٣** عن أبي أسيد الأنصاري رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول وهو خارج من المسجد، فاختلط الرجال مع النساء في الطريق؛ فقال رسول الله ﷺ للنساء: «استأخرن، فإنه ليس لكن أن تحققن الطريق، عليكن بحافات الطريق!». قال: فكانت المرأة تلتصق بالجدار، حتى إن ثوبها ليتعلق بالجدار من لصوقها به). أخرجه أبو داود رقم (٥٢٧٢)، والطبراني في «الكبير» ٢٦١/١٩، وحسنه الألباني.

قال ابن الجوزي رحمته الله في «أحكام النساء» ص (٦٨): «ينبغي للمرأة أن تحذر من الخروج مهما أمكنها؛ فإنها إن سلمت في نفسها لم يسلم الناس منها، فإذا اضطرت إلى الخروج خرجت بإذن زوجها في هيئة رثة، وجعلت طريقها في المواضع الخالية، دون الشوارع والأسواق، واحتزرت من سماع صوتها، ومشت

(١) نقلت الإجماع المذكور في «إجماعات المفسرين»، سورة الجمعة، آية (٩).

في جانب الطريق لا في وسطه».

قلت: إذا كان الحديث يزجر المرأة عن مزاحمة الرجال في الطرقات، فكيف قبلت المرأة المسلمة المساواة التي لا تبقي للمرأة أدباً ينفعها، ولا حياءً يحرسها، بل تقحمها في كل ما يباعد عنها عن خصائصها؟!

٣٤) عن أنس بن مالك رضي الله عنه: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى به وبأمه أو خالته قال: فأقامني عن يمينه، وأقام المرأة خلفنا». أخرجه مسلم رقم (٦٦٠).

٣٥) عن أنس رضي الله عنه قال: «صليت أنا ویتیم فی بیتنا خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأمي -أم سليم- خلفنا». أخرجه البخاري رقم (٧٢٧).

قلت: الحكمة من جعل المرأة صفًا بمفردها: تجنبها مخالطة الرجال ولو كانوا محارم لها خشية الفتنة. ونحن نعلم أن المساواة الديمقراطية ما جاءت إلا لهدم هذه الآداب واقتحام هذه الحواجز.

٣٦) عن نافع أبي غالب قال: «كنت في سكة المربد، فمرت جنازة معها ناس كثير قالوا: جنازة عبد الله بن عمير، فتبعتهما فإذا أنا برجل عليه كساء رقيق على بُريذنته، وعلى رأسه خرقة تقيه من الشمس، فقلت: من هذا الدهقان؟ قالوا: هذا أنس بن مالك. فلما وضعت الجنازة قام أنس فصلى عليها، وأنا خلفه لا يحول بيني وبينه شيء، فقام عند رأسه فكبر أربع تكبيرات، لم يطل ولم يسرع، ثم ذهب يقعد، فقالوا: يا أبا حمزة، المرأة الأنصارية! فقربوها وعليها نعش أخضر، فقام عند عجيزتها فصلى عليها نحو صلاته على الرجل، ثم جلس، فقال العلاء بن زياد، يا أبا حمزة: هكذا كان يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على الجنازة كصلاتك، يكبر عليها أربعاً، ويقوم عند رأس الرجل وعجيزة المرأة؟! قال: نعم». أخرجه أبو داود رقم (٣١٩٤) والبيهقي في «الكبرى»

(٣٣/٤). وصححه الألباني.

وهذا الحديث من الأحاديث التي نصت على التفريق بين موضع وقوف الإمام في الصلاة على جنازة الرجل وعلى جنازة المرأة، وهذه أمور تعبدية المطلوب اعتبارها، لا إلغاؤها بالمساواة.

(٣٧) عن أم عطية رضي الله عنها قالت: «نهينا عن اتباع الجنائز، ولم يعزم علينا». أخرجه البخاري رقم (١٢٧٨)، ومسلم رقم (٩٣٨).

قلت: نهيت المرأة عن اتباع الجنائز؛ لتبقى بعيدة عن الرجال، فتسلم منهم ويسلمون منها، وهذا فوز كبير. ولا تصلح المساواة بينهما؛ لعدم وجود الحاجة للمرأة في اتباع الجنائز. فإن الرجال قائمون بها خير قيام.

(٣٨) عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله قال: «لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا بإذنه». أخرجه البخاري رقم (٥١٩٥)، ومسلم رقم (١٠٢٦)، ولفظه عند الترمذي رقم (٧٨٢)، وابن ماجه رقم (١٧٦١): «لا تصم المرأة وزوجها شاهد يوماً من غير شهر رمضان».

وقد جاء عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عند أبي داود رقم (٢٤٥٩) وأحمد (٣/٨٠، ٨٤، ٨٥) وغيره، وهو صحيح.

أفاد الحديث: مراعاة الشريعة لحق الزوج على زوجته، فأسقط عنها نافلة عظيمة؛ لتقوم بأداء حقه حسب طلبه، دون اعتبار شيء اسمه مساواة.

(٣٩) عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر، تسافر مسيرة يوم وليلة إلا مع ذي محرم عليها». أخرجه البخاري رقم (١٠٨٨)، ومسلم رقم (١٣٣٩) واللفظ له.

(٤٠) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «لا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم، ولا يدخل عليها رجل إلا ومعها محرم». فقال رجل: يا رسول الله، إني أريد أن أخرج في جيش كذا وكذا، وامرأتي تريد الحج؟! فقال: «أخرج معها». أخرجه البخاري رقم (١٨٦٢)، ومسلم رقم (١٣٤١).

قلت: هذان الحديثان وأمثالهما من أعظم الكرامة والرعاية للمرأة المسلمة في حال سفرها، ولو كان سفرًا في عبادة وطاعة لله عز وجل، أو في أمور مباحة، فتُحفظ بمحرمها، وتصل إلى غرضها مع سلامتها.

أما المساواة الديمقراطية فقد جاءت بكل ما يصد عن العمل بهذا الحديث وأمثاله، فعرضت المرأة في سفرها على أن تكون مصيدة للذئاب البشرية.

(٤١) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في المرأة وزوجها: «ولا تأذن في بيته وهو شاهد إلا بإذنه». أخرجه مسلم رقم (١٠٢٦).

قلت: أما المساواة الديمقراطية فقد جعلت البيوت أسواقًا، من دون اعتبار لما جاءت به الشريعة من هذا الحفظ والصيانة؛ فمن جاء دخل، ومن جاء خرج! فلا سلامة بعد هذا الولوج والخروج، فكم من رجل أو امرأة ممن أصابتهما لفحة المساواة ما شعر أحدهما إلا وقد وقع الفأس على الرأس!

(٤٢) عن أم كرز الكعبية رضي الله عنها قالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «عن الغلام شاتان مكافئتان، وعن الجارية شاة». أخرجه أبو داود رقم (٢٨٣٤)، وقال: (سمعت أحمد: أي: مستويتان أو مقاربتان). وهو حديث صحيح.

(٤٣) عن عائشة رضي الله عنها: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرهم عن الغلام شاتان مكافئتان، وعن الجارية شاة». أخرجه الترمذي رقم (١٥١٣) وقال: «حديث حسن صحيح». وهو حديث حسن. وقد جاء عن أبي هريرة، وعبد الله بن

عمرو، وابن عباس، وأسماء بنت يزيد، رضي الله عنهم.

والحديث المذكور من الأحاديث الدالة على فضل الذكر على الأنثى، فلا مساواة فيما حُصَّ به أحدهما عن الآخر.

(٤٤) عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها قالت: استأذنت النبي صلى الله عليه وسلم في الجهاد فقال: «جهادكن الحج». أخرجه البخاري رقم (٢٨٧٥). وفي لفظ آخر عند البخاري رقم (٢٨٧٦) عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم سأله نسائه عن الجهاد فقال: «نعم الجهاد الحج!».

قال ابن بطال رحمته الله في «شرح صحيح البخاري» (٧٦-٧٥/٥): «هذا الحديث يدل على أن النساء لا جهاد عليهن واجب، وأنهن غير داخلات في قوله: ﴿أَفْرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا﴾ [التوبة: ٤١] وهذا إجماع من العلماء... وإنما كان الحج أفضل لهن من الجهاد؛ لأنهن لسن من أهل القتال للعدو، ولا قدرة لهن عليه ولا قيام به، وليس للمرأة أفضل من الاستتار، وترك المباشرة للرجال بغير قتال، فكيف في حال القتال التي هي أصعب؟! والحج يمكنهن فيه مجانية الرجال، والاستتار عنهم؛ فلذلك كان أفضل لهن من الجهاد، والله أعلم».

(٤٥) عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «وجدت امرأة مقتولة في بعض مغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والصبيان». أخرجه البخاري رقم (٣٠١٤)، ومسلم رقم (١٧٤٤).

(٤٦) عن رباح بن ربيع رضي الله عنه قال: كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة، فرأى الناس مجتمعين على شيء؛ فبعث رجلاً، فقال: «انظر علام اجتمع هؤلاء؟» فجاء فقال: على امرأة قتيل! فقال: «ما كانت هذه لتقاتل!» قال: وعلى المقدمة خالد بن الوليد، فبعث رجلاً. فقال: «قل لخالد: لا يقتلن امرأة ولا عسيفاً!».

أخرجه أبو داود رقم (٢٦٦٩)، وابن ماجه رقم (٢٨٤٢)، والنسائي في «الكبرى» رقم (٨٦٢٥). وصححه الألباني.

قلت: نهى الرسول ﷺ عن قتل المرأة التي لم تقاتل مع أصحابها: دليل على أن الإسلام لم ييح قتل من لم يشارك في القتال من النساء والصبيان، فلم يسو بينهما باعتبار الكفر، وإنما يقتلون باعتبار القتال، فهذا نفي للمساواة في حق كافر وكافرة، وهذا التفريق هو الذي تستسيغه العقول، وتنشر له الصدور.

(٤٧) عن معاذ بن جبل رضي عنه الله: «أن النبي ﷺ لما وجهه إلى اليمن أمره أن يأخذ من كل حالم -يعني: محتلماً- ديناراً أو عدله المعافري -ثياب تكون باليمن-». أخرجه أبو داود رقم (٣٠٣٨)، والنسائي رقم (٢٤٥٠).

قال الخطابي رحمه الله في «معالم السنن» (٣/٣٧) في قوله: «من كل حالم»: «دليل على أن الجزية إنما تجب على الذكران منهم دون الإناث؛ لأن الحالم عبارة عن الرجل؛ فلا وجوب لها على النساء».

قلت: هذا التفريق يتناسب مع حال النساء؛ لأنهن في الغالب لا يملكن أموالاً، وحتى لو ملكن أموالاً فلسن أهل قتال، فاقتضى هذا التفريق بين كافر تؤخذ منه الجزية وهو الرجل، وبين كافر لا تؤخذ منه الجزية، وهي المرأة، عدم قبول المساواة.

وعلى كل: المسائل التي تخص النساء، إما وجوباً، أو استحباباً، وإما تنزيهاً، أو كراهة، مسائل كثيرة، تزيد على مائة وخمسين مسألة.

والأحاديث الواردة في ذلك تزيد على أربعمئة حديث؛ والحمد لله!

فانظر إلى هذه الكنوز العظيمة، والعناية الكبيرة بالمرأة، والتمييز لما بينها

وبين الرجل؛ فخاب وخسر من باعد المرأة عما خُصّت به في الشريعة الإسلامية! وإذا لم تعتبر المرأة المسلمة أن عدوها من شياطين الإنس من حال بينها وبين ما جاءت به الشريعة، فليس لها عدو في الأرض حقيقي تعرفه.

### إبطال مساواة المرأة بالرجل والعكس في كلام أهل العلم

كلام أهل العلم في بيان بواق مساواة المرأة بالرجل والعكس كثير، وسأذكر منه ما تيسر، لتحصل به الفائدة، وكمال المعرفة، ويعرف المخدوعون والمخدوعات بالمساواة المدمرة أين وضعوا أنفسهم، وماذا جلبوا على أمتهم، وإليك ما أردنا ذكره:

قال الرازي رحمته الله في «تفسيره» (١٠/٧١-٧٢): «واعلم أن فضل الرجل على النساء حاصل من وجوه كثيرة، بعضها صفات حقيقية، وبعضها أحكام شرعية، أما الصفات الحقيقية، فاعلم: أن الفضائل الحقيقية يرجع حاصلها إلى أمرين: إلى العلم، وإلى القدرة، ولا شك أن عقول الرجال وعلومهم أكثر، ولا شك أن قدرتهم على الأعمال الشاقة أكمل، فلهذين السببين حصلت الفضيلة للرجال على النساء في العقل، والحزم، والقوة، والكتابة في الغالب، والفروسية، والرمي، وإن منهم: الأنبياء، والعلماء، وفيهم الإمامة: الكبرى والصغرى، والجهاد، والأذان، والخطبة ... والولاية في النكاح ... وكل ذلك يدل على فضل الرجال على النساء».

وقال ابن القيم رحمته الله في «إعلام الموقعين» (٢/١٦٨-١٦٩) وهو يتحدث في الشريعة وتفريقها بين الرجل والمرأة: «فرقت بينهما في أليق المواضع بالتفريق وهو الجمعة والجماعة، فُخِّصَ وجوههما بالرجال دون النساء؛ لأنهن لسن من

أهل البروز، ومخالطة الرجال؛ وكذلك فرّقت بينهما في عبادة الجهاد، التي ليس الإناث من أهلها ... وقد فَضَّلَ الله الرجال على النساء في العقول، والفهم، والحفظ، والتمييز؛ فلا تقوم المرأة في ذلك مقام الرجل».

وقال ابن كثير رحمته الله في «تفسيره» (٢/٢٩٢): «لأن الرجال أفضل من النساء، والرجل خير من المرأة؛ ولهذا كانت النبوة مختصة بالرجال، وكذلك الملك الأعظم... وكذا منصب القضاء وغير ذلك».

وقال أيضاً في المصدر نفسه: «الرجل هو رئيس المرأة، وكبيرها، والحاكم عليها، ومؤدبها، إذا عوجت».

وقال سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ رحمته الله كما في «فتاوى ورسائل» (١٠/٢٤٩): «والذي يدعو إلى مساواة المرأة بالرجل في ميادين الحياة، حقيقة دعوته المطابقة لما في نفس الأمر، أنه يحاول بكل جهوده أن يردي المرأة المسلمة في مهواة الفساد التي تردت فيها نساء البلاد الأخرى.. فالنتيجة التي كانت عاقبة البلاد الأخرى معلومة لا نزاع فيها. والعجب ممن يراها ويتحققها، ويدعو أمته للأسباب التي توقع في مثلها!».

وقال الشنقيطي رحمته الله في «العذب النمير» (٣/٣٢١): «فالذكورة قوة وكمال، والأنوثة ضعف خلقي جبلي، ونقص خلقي، جبل الله هذا النوع من الإنسان عليه».

وقال أيضاً في «الأضواء» (١/١٠٣): «فأشار إلى أن الرجل أفضل من المرأة؛ وذلك لأن الذكورة شرف وكمال، والأنوثة نقص خلقي طبيعي. والخلق كأنه مجمع على ذلك؛ لأن الأنثى يجعل لها جميع الناس أنواع الزينة والحلي».

وقال أيضاً في المصدر نفسه (٣/٢١-٢٢) وهو يذكر هدايات القرآن في



تفضيل الرجل على المرأة: «فدلت الطبيعة والخلق: أنه فاعل، وأنها مفعول بها، ولذا أجمع العقلاء على نسبة الولد له لا لها».

وقال أيضاً في المصدر نفسه (٧/٤١٥-٤١٦): «امرأة عمران تقول: وليس الذكر كالأنثى، وهي صادقة في ذلك بلا شك، والكفرة وأتباعهم يقولون: إن الذكر والأنثى سواء. ولا شك عند كل عاقل في صدق هذه السالبة، وكذب هذه الموجبة».

وقال صاحب كتاب «الأساس في التفسير» (٢/٧٦٢) رحمه الله عند قوله: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى﴾: «فالأنثى ليست كالذكر في تركيبها الجسمي، ولا في تركيبها النفسي، ومن ثم فلا بد أن تكون وظيفتها الحياتية تختلف عن وظيفة الذكر، ولا بد أن يترتب على ذلك اختلاف في المسؤوليات، واختلاف في الحقوق والواجبات، ومن أراد المساواة المطلقة بين الرجال والنساء، فليسوّ بينهما في التركيب الجسمي والنفسي».

وقال ابن عاشور رحمه الله في كتابه «أصول النظام الاجتماعي في الإسلام» ص(٢٣٣): «وما كان للشريعة الكاملة الحقّة أن تدعو إلى مساواة تدحض فيها جميع الفروق والمميزات، والحقوق الكائنة بين البشر، مما له أثر في صلاح العالم -في أجزائه ومجموعه- الذي هو منشود الشريعة، على أنها لو دعت إلى ذلك لدعت إلى ما لا يطيقه البشر، ولا تحتمله الأمة بحكم (وتأبى الطباع على الناقل)، وذلك مرفوع عن هذه الأمة، قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]».

وقال الألباني رحمه الله «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٦/٥٤٩-٥٥٠): «وأما تدريبهن على أساليب القتال، وإنزالهن إلى المعركة، يقاتلن مع الرجال، كما تفعل بعض الدول الإسلامية اليوم، فهو بدعة عصرية، وقرمطة شيوعية، ومخالفة صريحة لما كان عليه سلفنا الصالح، وتكليف للنساء بما لم يخلقن له،

وتعريض لمن لما لا يليق بهن، إذا ما وقعن في الأسر بيد العدو».

وقال بكر بن عبد الله أبو زيد رحمته الله في «حراسة الفضيلة» ص(١٧-١٨):  
«الفوارق بين الرجل والمرأة الجسدية، والمعنوية، والشرعية، ثابتة قدرًا،  
وشرعًا، وحسًا، وعقلًا... والتفاوت والتفاضل بين الرجل والمرأة في بعض  
أحكام التشريع، في المهمات والوظائف التي تُلأم كل واحد منهما في خلقته  
وتكوينه، وفي قدراته وأدائه، واختصاص كل منهما في مجاله من الحياة  
الإنسانية؛ لتكامل الحياة؛ وليقوم كل منهما بمهمته فيها.

فخصَّ سبحانه الرجال ببعض الأحكام، التي تُلأم خلقتهم، وتكوينهم،  
وتركيب بنيتهم، وخصائص تركيبها، وأهليتهم، وكفايتهم في الأداء، وصبرهم  
وجلدهم، ورزانتهم، وجملة وظيفتهم خارج البيت، والسعي والإنفاق على  
من في البيت.

وخصَّ سبحانه النساء ببعض الأحكام، التي تُلأم خلقتهم، وتكوينهم، وتركيب  
بنيتهم، وخصائصهن، وأهليتهن، وأدائهن، وضعف تحملهن، وجملة وظيفتهن  
ومهمتهن في البيت، والقيام بشئون البيت، وتربية من فيه من جيل الأمة المقبل.

وذكر الله عن امرأة عمران قولها: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٦]،  
وسبحانه من له الخلق والأمر، والحكم، والتشريع: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ  
اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤]. فتلك إرادة الله الكونية القدرية في الخلق  
والتكوين والمواهب، وهذه إرادة الله الدينية الشرعية في الأمر والحكم والتشريع.  
فالتقت الإرادتان على مصالح العباد، وعمارة الكون، وانتظام حياة الفرد،  
والبيت، والجماعة، والمجتمع الإنساني».

وقال مصطفى الرفاعي في «وحي القلم» (١/٢٣٨): «العجيب أن سر الحياة

يأبى أبداً أن تتساوى المرأة بالرجل، إلا إذا خسرتة».

وقال محمد بن إسماعيل المقدم حفظه الله في «عودة الحجاب» (١٢٦/٢):  
«من استقرأ طباع النساء السليمات الفطرة من جناية سوء التربية، وفساد النظام، يرى أن هذه الأفضلية ثابتة عندهن، ولا أدل على ذلك من أن السواد الأعظم منهن يُفضّلن أن يكون مولودهن ذكراً، ويتفاخرن بذلك»

وفي «فتاوى دار الإفتاء المصرية» (٧٠/١٠): «السؤال يقول بعض الناس: إن الإسلام لم ينصف المرأة بمساواتها للرجل في الشهادة، حيث جعل شهادتها على النصف من شهادة الرجل، فكيف نرد عليهم؟ الجواب: يقول الله سبحانه ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ [البقرة: ٢٨٢].

وأبادر فأقول: إن مساواة المرأة بالرجل ليست على إطلاقها في أي دين من الأديان، بل ولا في الشرائع المنصفة العادلة؛ فذلك أمر مستحيل لاختلاف النوعين في التكوين والاستعداد، وهو صنع الله سبحانه، لإمكان تحقيق الإنسان للخلافة في الأرض، وهو يعلم المصلحة، ولا نعلم نحن ما يعلمه الله سبحانه».

وقال اللجنة الدائمة في «فتاويهما» (٢٤٧/١٧) بعد أن ذكرت أنواعاً من مساواة المرأة بالرجل: «فالواجب على المسلمين أن يحافظوا على كرامة نساءهم، وألا يلتفتوا إلى تلك الدعايات المضللة، وأن يعتبروا بما وصلت إليه المرأة في المجتمعات التي قبلت مثل تلك الدعايات، وانخدعت بها، من عواقب وخيمة، فالسعيد من وعظّ بغيره، كما يجب على ولاية الأمور في هذه البلاد، أن يأخذوا على أيدي هؤلاء السفهاء، ويمنعوا من نشر أفكارهم السيئة؛ حماية للمجتمع من أثارها السيئة، وعواقبها الوخيمة».

## زبدة ما تضمنته الآيات والأحاديث وأقوال أهل العلم في نفي المساواة بين المرأة والرجل والعكس

ما سبق ذكره في الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، وأقوال أهل العلم في إبطال مساواة المرأة بالرجل والعكس يتلخص في الآتي:

(١) المساواة المذكورة مردودة، بما فُطِرَ عليه الرجال والنساء من التسليم بالفوارق بينهما حساً ومعنى، ديناً ودنيا.

(٢) المساواة المذكورة أبطلها كل عقل سليم من عقول الرجال والنساء في السابق واللاحق.

(٣) المساواة المذكورة غير مقبولة، لمخالفتها المحسوس، والمشاهد من الفوارق العظيمة بين الصنفين.

(٤) المساواة المذكورة أزهدّها القرآن الكريم بآيات دامغة لها كما سبق.

(٥) المساواة المذكورة قهرتها السنة النبوية المتواترة، وسحقها سحفاً.

(٦) المساواة المذكورة صرّعها إجماع أهل الإسلام منذ بعث الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام إلى عصرنا هذا.

(٧) المساواة المذكورة حَجَّها عقلاء الأمم الكافرة في عصرنا ونابدوها.

(٨) المساواة المذكورة دسيسة على الأمم المعاصرة، غريبة عن معارفها، وعاداتها، وقوانينها.

(٩) تنفيذ المساواة المذكورة مستحيل من جهتين:

الأولى: أنه غير مقدور على تحويل المرأة إلى رجل حقيقة والعكس، وأما ادعاء ذلك مكابرة، فهذا لا يعجز عنه كل فلّاج، ألد الخصومة.

الثانية: ما قُدر عليه منها إنما هو قلب وتحويل وسلب واعتداء على الرجل والمرأة، وسلب المرأة كثيراً من الحقوق الخاصة بالرجال.

(١٠) المساواة المذكورة أشنع البدع المحدثّة في عصرنا، بما لم يسبق لها نظير في تاريخ البشرية.

(١١) المساواة المذكورة أبطل الباطل، وأفجر الفجور؛ لأنها مخالفة للقرآن، والسنة، وإجماع أهل الإسلام، والفطرة، والعقل، والحس، وعقلاء الأمم.

(١٢) دعاة المساواة المذكورة الأولون - وهم اليهود - جعلوها متاجرة لزيادة الفساد في الأرض، وهم العريقون في ذلك؛ بدليل أن الله ﷻ قال فيهم: ﴿كَلَّمَآ أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا﴾ [المائدة: ٦٤].

(١٣) المساواة المذكورة فكرة علمانية، يعني: لا دينية.

(١٤) المساواة المذكورة معاندة ومكابرة للحقائق العظمى التي سبق ذكرها، فما أجدرها بالرد التام.

(١٥) المساواة المذكورة ظلم للمرأة، وظلم للرجل، وإهانة لهما، إهانة لم يسبق لها نظير في عالم الإنس!

(١٦) المساواة المذكورة لم تحقق لأصحابها رجالاً ونساءً مطالبهم، ونيل حقوقهم، بل أهدرت ما لهم، وسارت عاراً وشناراً لا ينفك عنهم إلا بالتوبة إلى الله ﷻ.

(١٧) المساواة المذكورة أعطت الحق غير أهله، بدليل سلب ولاية الآباء على الأبناء، وسلب قوامة الرجل على المرأة.

(١٨) المساواة المذكورة حقيقتها: المتاجرة بالنساء، حيث صرن في متناول الفجرة من الرجال، فازداد انتشار الزنى بالرضى، وبالعنف، والاعتصاب، وغير ذلك.

(١٩) مساواة الرجل بالمرأة حقيقتها متاجرة بالرجال، بدليل الدعوة إلى نكاح الرجل الرجل، مساواة بالمرأة، فإن هذه الدعوة تتحرك بها منظمات ومؤسسات للترويج لها، والقيام بها.

(٢٠) مساواة الرجل بالمرأة في نكاح الرجل الرجل مجمع النجاسات، ومستنقع الرذائل والوساخات!

(٢١) المساواة المذكورة أهدرت كرامة الرجولة، وجعلتها في الحضيض بما لم يسبق له نظير، حتى في عالم الملاحدة، وتجار الفواحش!

(٢٢) المساواة المذكورة محاربة للنسل الذي هو أعظم ما تُعمر به الأرض، ويبقى بسببه النوع الإنساني.

(٢٣) المساواة المجنونة جلبت أنواعاً من الأمراض الاجتماعية بين الرجال والنساء من الخوف، والقلق، والتعدي على الأعراض، والاعتصاب، والتحاسد وغير ذلك.

(٢٤) ما نجم من الأمراض الفتاكة كمرض الإيدز وغيره من أسبابه: دعوة المساواة والحرية المذكورة.

(٢٥) المساواة المذكورة أوسع خراب، وأعم فساد؛ لانتهاكها الأعراض، وسلبها الحقوق، وإفسادها الأخلاق والآداب، ناهيك عن أنها عدوة الإسلام.

(٢٦) اعتقاد صحة المساواة المذكورة كفرٌ بالله ﷻ، وردة عن الإسلام؛ لأنها تكذيب للقرآن، ورد للسنّة النبوية المتواترة، في نفي المساواة، وتفضيل الرجل

على المرأة، وسيأتي بسط هذه المسألة في الباب الآتي.

(٢٧) المساواة المذكورة شرك بالله ﷻ ؛ لأن المشرعين لها جعلوا أنفسهم أرباباً من دون الله، يُحِلُّونَ أَشْنَعَ المحرمات، وأفْظَعَ المنكرات، وَيُحَرِّمُونَ أَلَدَ المباحات؛ فهم داخلون في قوله تعالى: ﴿أَتَّخِذُوا أَجْبَارَهُمْ وَرُهْبَنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١]. أي: يُحِلُّونَ لهم الحرام، وَيُحَرِّمُونَ عليهم الحلال، هكذا قال المفسرون.

(٢٨) هذه المساواة زيادة في الكفر في حق من كان كافراً، قال تعالى: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ زِدْنَاهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ بِمَا كَانُوا يُفْسِدُونَ﴾ [النحل: ٨٨].

وبعد هذا الإيضاح، وظهور الإفصاح عن مساواة المرأة بالرجل والعكس، بانتهى فضائلها الكثيرة، ومخازيها المتنوعة، ومفاسدها العامة والخاصة، في الدين والدنيا والآخرة.

وعواقبها الوخيمة، ومزاعمها الذميمة تُبَيِّنُ لكل عاقلٍ من الناس، ولكل عفيفٍ، وشريفٍ، ونزيهٍ، وحصيفٍ، أنه لا وجود للمساواة الحقة إطلاقاً، وإنما هي دمج للرجولة مع الأنوثة، وللفضائل مع الرذائل، وسلب للحقوق وإعطائها لمن لا يستحقها، وحرمان من هو أهلٌ لها، وأحق بها.

## كلام أهل العلم في كفر ورادة من اعتقد صحة مساواة المرأة بالرجل في خصائصه والعكس

قال أحمد شاكر رحمه الله في "عمدة التفسير" (١/ ٥٠٠): «أما النساء في عصرنا، فقد ملأهن الكبر والغرور والطغيان، بما بث أعداؤنا المبشرون والمستعمرون في

نفوسهن، بالتعليم المتهتك الفاسق، فزعمن لأنفسهن حق المساواة بالرجال في كل شيء في ظاهر أمرهن، وهن على الحقيقة مستعليات طاغيات، يردن أن يَكُنَّ حاكمات فعلاً، يتولين من شئون الرجال ما ليس لهن، وأن يخرجن على ما أمر الله به ورسوله، بل يكفرن بأن الرجال قوامون على النساء، ويكفرن بأنه «لن يفلح قوم ولو أمرهم امرأة». حتى طمعن في مناصب القضاء وغيرها، وساعدهن الرجال الذين هم أشباه الرجال، ولم يخش هؤلاء ولا أولئك ما وراء ذلك من فساد وانحيار، ثم من سخط الله وشديد عقابه».

وقال محمد رشيد رضا رحمته الله في «مجلة المنار» (٣٠/٦١٠) في معرض كلامه على امرأة أعجبت بـ «محمد عزمي» أحد دعاة مساواة المرأة بالرجل: «يجب أن تعلم أن هذه الفتاة هي وأهلها، أنها إذا كانت تعتقد ما يعتقده عزمي في هذه المساواة، وتنكر حقيقة ما قرره الإسلام وحسنه، فهي مرتدة لا يجوز لمسلم أن يتزوجها، ولا ترث المسلمین، ولا يرثونها». ونقله عنه الشيخ أحد شاكر في «كتاب حكم الجاهلية» ص (١٦٨-١٦٩).

وقال بكر بن عبد الله أبو زيد رحمته الله في «حراسة الفضيلة» ص (٢١): «إذا كان هذا النهي - بنص القرآن - عن مجرد التمني، فكيف بمن ينكر الفوارق الشرعية بين الرجل والمرأة، وينادي بإلغائها، ويطالب بالمساواة، ويدعو إليها باسم المساواة بين الرجل والمرأة؟

فهذه بلا شك نظرية إلحادية؛ لما فيها من منازعة لإرادة الله الكونية القدرية في الفوارق الخلقية والمعنوية بينهما، ومنازعة للإسلام في نصوصه الشرعية القاطعة بالفرق بين الذكر والأنثى في أحكام كثيرة، كما تقدم بعضها».

وقال أبو بكر الجزائري رحمته الله في «فصل الخطاب» ص (٢٧-٢٨): «والمطالبة



بحقوق المرأة، أم هناك حقوق غير ما ذكرنا، نعم، إنهم يعنون بحقوق المرأة: المساواة، أي: مساواتها للرجل، وفي ماذا؟ في الإرث، وعصمة الزواج، والاختلاط، والعمل العام، والوظيفة الخاصة والعامة معاً، ومعنى هذا: أنه الكفر بالله، ورسوله، وشرعه، وهذا الذي تسعى إليه الماسونية اليهودية، وهو هدفها الأكبر الذي لم تبرح على تحقيقه مهما طال العمل وشق... وقلنا فيما يريدون المساواة فيه مع الرجل: إنه كفر بالله، ورسوله، وشرعه، هو كما قلنا، لأن المساواة في الإرث، وعصمة الزواج، والاختلاط، والعمل العام، والولاية الخاصة، لا تتم إلا بمحو آيات الإرث، والنكاح، والحجاب من الكتاب الكريم، ومحو آيات قرآنية، تمثل حظاً كبيراً من القرآن كفر بإجماع المسلمين».

وقال محمد بن إسماعيل المقدم حفظه الله في «عودة الحجاب» (١٢٦/٢): «ولا ينافر في تفضيل الله الرجل على المرأة في نظام الفطرة إلا جاهل أو كافر».

وقال محمود الدوسري حفظه الله في «التمايز العادل بين الرجل والمرأة» ص(٤٦): «المساواة المتماثلة، أو المطلقة بين الرجل والمرأة فكرة علمانية، نادت بها الحركات العلمانية النسوية في العالم العربي، وانتشرت في العالم الإسلامي، وهي تدعو إلى إبعاد المرأة عن دينها باعتماد المساواة المطلقة بين الرجل والمرأة».

وقال الدكتور أحمد بن عبد الله العمري حفظه الله في كتابه «الإحكام فيما يختلف فيه الرجال والنساء من الأحكام» (٧/١): «ومن أنكر أفضلية الرجال على النساء من حيث العموم، فقد كَذَّبَ الله تعالى وكفر بالله رب العالمين، وهو في الآخرة من الخاسرين!».

قلت: يتحقق كفر بعض أفراد المساواة كمن ينكر على الله ﷻ جعله للمرأة نصف ميراث الرجل، وهكذا يتحقق كفر من قال: بأن الله جعل القوامة

للرجل على المرأة ظلمًا، وهكذا أفراد كثيرة في المساواة، من أنكرها، أو استحلها، يكون كافرًا!

فالمساواة بين الرجل والمرأة جمع لأنواع الكفر، فأهل المساواة المذكورة بقدر ما قبلوا من المساواة الإلحادية يكون كفرهم، فمنهم المُكثِر، ومنهم المُقِلّ؛ فإننا لله وإنا إليه راجعون!



## ٨

## الفصل الثامن: دواعي التخلص من دعوة المساواة المطلقة والحرية الديمقراطية المطلقة

دواعي التخلص من دعوة المساواة المطلقة والحرية الديمقراطية المطلقة كثيرة، ونجملها في الآتي:

(١) ردها لمخالفتها الشريعة الإسلامية، والعقل السليم، والفطرة المستقيمة، والغيرة الدينية، والعادات المحددة، والأخلاق النبيلة، والآداب الرقيقة. فلو لم يكن من بوائق المساواة المذكورة إلا هذه المخالفة، لكانت جديرة بالرد والإبطال.

(٢) اليهود الماسون أحدثوا المساواة في أول الأمر؛ انتقاماً منهم من أعدائهم النصارى، فكيف يجر المسلمون هذا الانتقام إليهم؟! فأين عقولهم؟!

(٣) أصل مساواة المرأة بالرجل، أنها طالبت مساواتها به فقط في أجور الأعمال، فاستغل أعداء المرأة دعوة المساواة للمتاجرة بالمرأة، فلا هي أُعطيت ما طلبت، ولا هي سَلِمَت من إلحاق الإضرار بها.

إذاً: فلتُترك دعوة المساواة بالكلية، طلباً للسلامة، وإبقاءً لها.

(٤) القاعدة الشرعية: أن الماكر يُعاقب بنقيض ما أراده، فدعاة المساواة أرادوا ألا تغيب المرأة عن أعينهم، ليشاهدوها، وعن أسماعهم، ليسمعوا صوتها، وعن مباشرة الحياة معها رقصاً، واختلاطاً، وخَلوةً، وعِشْقاً، وغير ذلك.

فالعقلاء، والحكماء، والأوفياء، والجهابذة من الغيورين يحرصون أشد الحرص على تفويت الفرصة على هؤلاء الماكرين بالمرأة، فلا تُسَلَّم المرأة إليهم،

ولا يظفرون بها، ولا تقترب منهم.

(٥) دعاة المساواة ابتلوا بمرضٍ خطيرٍ، وهو السعي في التسلط على العالم، وقلب نظامه، ليثبتوا للناس أنهم الدهاة في عصرهم، فجميع العقلاء، وكل النبلاء، وعامة الأوفياء، يقفون لهذا الصنف بالمرصاد، فلا يتركون لهم المجال يعبثون في شيء من هذا، لا سيما فيما فُطِرَ الناس على الغيرة عليه، والذي عنه بكل ما أوتوا، وهن النساء، بل يزدادون حراسةً للفضائل والحقوق، وكبحاً لمن يريد المساس بها، فأين هذا من قِبَلِ دعوة المساواة، لا سيما من كان مسلماً؟! فليجتهدوا في المخرج منها، والخلاص من بوائقها، والترفع عن دياتها.

(٦) بما أنه قد وقع الفأس على الرأس، كما يقال، فالمطلوب المقاطعة التامة لدعوة المساواة والحرية من كلِّ وجهٍ، والرجوع إلى المساواة الشرعية، والحرية الدينية، ونكتفي بذلك، حامدين الله ﷻ، الذي أعطى فأجزل، ووسَّع فأكمل، وشرع فأحكم، وعدل، بل وتَفَضَّل، فرضى بما رضى الله لنا به من الشرائع والأحكام، وننبذ ما نابذته الشريعة والأعلام.

(٧) التوبة إلى الله مفروضة على كلِّ أحدٍ، لا سيما من تلوث بشيء من المشاركة في الدعوة إلى الحرية والمساواة الديمقراطية، فليجدد عهده مع الله، ويصلح ما بينه وبين خالقه، ولا بد؛ فإن الله يتوب على من تاب وأناب إليه، كما هو معلوم من الإسلام بالضرورة.

(٨) القيام بالإصلاح لما أفسد، قال تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُّوا فَأُولَٰئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٠].

والمراد بالإصلاح المذكور: بيان العيوب التي وقع فيها بسبب الدعوة المذكورة، ويحذر غيره من قبولها، أو البقاء عليها في حق من قد وقع فيها.

## الفصل التاسع: الإجابة عن أمهات الشبه التي أوردتها دعاة المساواة المطلقة

المساواة المطلقة جاءت إلى بلاد المسلمين عن طريق بعض المُبتعثين من أبناء المسلمين، الذين درسوا في بلاد الكفار، ورجعوا وقد تَشَرَّبوا مبادئ الديمقراطية، وأخطرها: الحرية والمساواة، فهؤلاء يريدون أن يكون المسلمون على غرار ما عليه الكفار، في بلاد الغرب، فهؤلاء الذين رجعوا وهم يحملون سموم الكفر والإلحاد، عُرِفوا بالعلمانيين، أي: لا دينيين، والمراد: أنهم لا يعترفون بالأديان التي من عند الله ﷻ، ولكن في بلاد المسلمين لا يتجرؤون على أن يُظهروا هذه الحقيقة، ولكنهم يُظهرون مبادئ العلمانية، وهي: الدين لله، والوطن للجميع. وقولهم: لا سياسة في الدين، ولا دين في السياسة. وفصل الدين عن الدولة.

وجاءت أيضاً المساواة إلى بلاد المسلمين عن طريق المُدرِّسين من الكفار. الوافدين إلى بلاد المسلمين، ولكن كان أجراً منهم من حملها، ودعا إليها الصنف الأول، وبعد وقتٍ من الزمن جاءت المنظمات التنصيرية إلى بلاد المسلمين، المُعدَّة لحمل دعوة المساواة، فَجَدَّتْ في تنفيذ مخطتها في الدعوة إلى الحرية والمساواة، وقامت بمساندة حملة دعاة المساواة، وإرشادهم إلى كيفية حملها.

وكما هو معلوم عند من لهم خبرة بالمنظمات التنصيرية، أن أصل دعوتهم الاعتقادية: التنصير وغيره، فإذا رأوا أن المدعو لا يقبل التنصر، حَرَّكُوا فيه

الدعوة إلى الحرية والمساواة، وهما في عصرنا: أصل كل كفرٍ، وشرك، وإلحاد، ومن ذلك التنصير، ناهيك عما هو دون ذلك!

ولا يخفى على مُطَّلِعٍ على أحوال المنظمات التنصيرية: أنها قد جاءت مُزَوَّدة بالأموال، فأخذت تتاجر بالذم والأعراض، وتشتري الولاء لها من العلمانيين، وغيرهم من دعاة المساواة.

ومما قامت به المنظمات التنصيرية في بلاد المسلمين: تأسيس الأحزاب المعروفة بالتعددية السياسية، وبعد ذلك أسَّست الأحزاب النسائية لنفس الغرض.

ونفخت في أجواف هذه الأحزاب أنها عما قريب واصله إلى منصة الحكم، فما على هذه الأحزاب تجاه المنظمات التنصيرية إلا الاستجابة لدعوتها: المساواة والحرية.

وآثرت هذه المنظمات دعم الأحزاب النسوية أكثر وأكثر من الأحزاب الرجالية.

وبسبب هذا التحزب دخل على المسلمين في بلادهم الشر المستطير، على أيدي دعاة التحزب المفتونين بالتعددية السياسية، وعلى أيدي دعاة الثورات والانقلابات.

وكل حزب يظن أن قربه من المُلْك قاب قوسين أو أدنى، فَتَحَرَّكَتِ الأحزاب المذكورة الرجالية، والنسائية، إلى قبول الديمقراطية، ومنها: المساواة، والحرية. ومن فروعها: خوض الانتخابات، ودخل النساء مع الأحزاب عملاً بالمساواة، ناخبات، ومنتخبات، ومُرَشَّحات للرجال، ومُرَشَّحات أنفسهن، وهن في هذا التحزب يتبعن أحزاب الرجال، وجُعِلن في الحقيقة للتكثُر بهن، واستغلالهن لتكثُر الأصوات الانتخابية عند أحزاب الرجال، وهكذا دائماً وأبداً، نجد أن المرأة التي تخرج عن الآداب والضوابط الشرعية، مُستَغَلَّةٌ من قبل الرجال الذين يمكرون بها، وإن ادعت أنها عملاقة في فهم القضايا، وأنها لا تلين لها قناة.

ولما برز هذا التوجه النسائي، وحلّت هذه الكوارث على البلاد، قام علماء التوحيد، ودعاة أهل الحديث، بالتحذير من قبول هذه الأحزاب، والدخول فيها، فقام دعاة الأحزاب المبتدعة بتبرير أن مشاركة النساء فيما سبق ذكره هو من باب مساواة المرأة بالرجل.

وقالوا: هذه المساواة قد دل عليها القرآن والسنة، وصيغ دعاة الأحزاب ودعاة الضلال في بلاد المسلمين المساواة الديمقراطية - التي سبق بيانها - بالصيغة الشرعية! ففتح هؤلاء الدعاة باب إدخال الباطل باسم الحق، وذلك مؤدّ إلى مفسد وأضرار، ومن ذلك: كثرة الاختلاف والشقاق بين أهل الدين، وذلك يؤدي إلى زيادة التفرق والتمزق، وزيادة التنافر والتناحر.

فرايت أن أذكر أمهات ما استدل به هؤلاء المفتونون بدعوة المساواة من الشبهات التي نصرّوا بها العلمانيين، وأطمعهم في جعل المساواة الديمقراطية لها اعتبار في الإسلام؛ فلا حول ولا قوة إلا بالله!

والرد على أصحاب الشبه المشار إليها على قسمين:

الأول: ردّ مجمل، وهو كل ما استدل به من أشرنا إليهم أنفاً من الآيات، والأحاديث، والآثار عن السلف، ليس لهم فيها مغرر إبره، وإنما هم كما قيل: الغريق يتشبث بطحلب! وكيف لا يكون الأمر مثل ما أشرت، وقد سبق بيان بطلان المساواة المذكورة من كل وجه.

القسم الثاني: الرد المفصل، وهو ما سنزبره بين يدي القارئ الكريم.

### الشبهة الأولى:

استدلّاهم بقوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٧١].

قالوا: دلت الآية: على أن المرأة المؤمنة، تناصر المؤمنين، ومن ذلك: دخولها في التحزب، ومشاركتها في المظاهرات، وتقديمها نفسها ناختبة ومُنْتخبة، وغير ذلك.

والجواب عن هذا الاستدلال من وجوه:

الأول: الآية ليس فيها لا من قريب، ولا من بعيد، أي إشارة، لا لفظاً، ولا معنى إلى ما استدلوا به؛ لأن الولاية هنا معناها: المناصرة في الإسلام، والإيمان، والتعاون على إقامته، وأما استدلالهم بالآية، فإنما ستكون المناصرة من المرأة للأحزاب المذكورة في تنفيذ ما جاء به الأعداء من المساواة، التي سبق أن شرحناها ووضّحناها.

الثاني: قوله تعالى في الآية مبيناً المناصرة: ﴿يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [التوبة: ٧١]. فأين ستكون المساواة الديمقراطية التي عند الأحزاب المذكورة؟! أداخله في الأمر بالمعروف أم في النهي عن المنكر؟

والجواب: بلا تردد عند كل منصف أنها داخله في قوله: ﴿يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [التوبة: ٧١]. لأنها منكرات، وظلمات بعضها فوق بعض!

الثالث: إن أبوا أن يقبلوا تفسير الآية بالآية، كما سبق، وكابروا وعاندوا، فما هم قائلون في بقية الآية: ﴿وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [التوبة: ٧١]. فهل قبول المساواة الديمقراطية على ما ذكرنا، والحرية، والتحزب، وتفريق جمع المسلمين، والسعي في إقامة الحكم بالديمقراطية، وتنفيذ مبادئ هدامة، هل هذا كله من طاعة الله ﷻ، وطاعة رسوله ﷺ؟! فإن قالوا: نعم، هذا من طاعة الله ﷻ، وطاعة رسوله ﷺ فقد ردوا حجج القرآن كلها، والسنة النبوية بأسرها في إبطال ما ذكرنا. وإن قالوا: هذه المبادئ جاء بها الأعداء، وقبلناها وليست من دين الله. فعليهم أن يتوبوا إلى الله ﷻ، وإن أحرزوا التوبة فقد علمنا ما قال



الله في المصيرين على الذنوب: ﴿وَكَاوُوا يُصِرُّونَ عَلَى الْحِنثِ الْعَظِيمِ﴾ [الواقعة: ٤٦] ومعنى الحنث العظيم: الذنب الكبير، كما هو معلوم عند المفسرين.

الرابع: المفسرون المتجردون للحق، هم المرجع في تفسير كلام الله ﷻ، ولا أعلم مفسراً واحداً جعل الآية دليلاً على قبول المساواة الديمقراطية فيما ذكرنا، إلا أن يكون مبتلى بوباء الديمقراطية، الحرية والمساواة، فهذا الصنف لا يُعتمد عليه.

### الشبهة الثانية:

استدلّاهم بقوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنَّثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيٰوةً طَيِّبَةً﴾ [النحل: ٩٧].

وجه استدلالهم: قولهم: إن الآية تفيد المساواة بين الذكر والأنثى. والجواب الآتي:

الأول: لو سألنا قُرّاء القرآن عند قراءتهم هذه الآية، والسامعين تلاوتها، هل طرأ على أذهانهم أن الآية هذه تشير، ولو إشارة خَفِيَّة إلى أن من معاني ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا﴾: المساواة الديمقراطية التي سبق بيان حقيقتها لقال: لا، جزماً.

الثاني: المفسرون هم العمدة في تفسير القرآن الكريم، سواء كانوا من المتقدمين، أم من المتأخرين، فلم أجد مفسراً -ولو من العصرين- أشار إلى أن الآية تدل على قبول المساواة الديمقراطية.

الثالث: الآية قيدت المساواة بين الذكر والأنثى في الأعمال الصالحة، فأين المساواة الديمقراطية من الأعمال الصالحة؟! وقد تقدم بيان مفسدها التي لا

تلتقي مع أي جزئية من أجزاء الأعمال الصالحة.

### الشبهة الثالثة:

استدلّاهم: أن ملكة سبأ كانت تحكم اليمن، وهذا أمر مشهور ومعلوم من القرآن.

والجواب من وجوه:

الأول: أن ملكة سبأ كانت مشركة وكافرة آنذاك، قال الله مخبراً عن الهدهد أنه قال في ملكة سبأ: ﴿وَجَدْنَاهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [النمل: ٢٤]. وقال الله ﷻ: ﴿وَصَدَّهَا مَا كَانَتْ تَعْبُدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنَّهَا كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ كَافِرِينَ﴾ [النمل: ٤٣]. ومعلوم بالإجماع القطعي: أن أعمال الكفار لا يُستدل بها على أنها حق، وإلا بطلت بعثة الرسل.

الثاني: لم يفهم من الآيات في ملكة سبأ: أنها تولت الحكم مساواة لها بالرجال، وإنما يفهم من الآيات أن أسباباً وجدت عند قومها، مبررة لاختيارهم إياها ملكة عليهم، ولهذا لم يكن قبلها امرأة قط تتولى الحكم على أهل اليمن، ولم يكن بعدها امرأة قط تتولى حكم أهل اليمن، حتى جاء الإسلام، فاختيارها هذا من قبل قومها لا صلة له بالمساواة الكفرية التي جعلت للنساء حقاً في تولي الحكم. فأين قضية ملكة سبأ من هذا البلاء العظيم الذي حلّ بالمسلمين؟!

وما قلناه - في هذا البند - في شأن تولي ملكة سبأ، يقال في تولي أروى بنت أحمد الصليحية.

الثالث: لو سلمنا أن ملكة سبأ بعد أن أسلمت رجعت إلى المُلْك،

وحكمت أهل اليمن، فيقال: رأى نبي الله سليمان عَلَيْهِ السَّلَامُ أن المصلحة تقتضي ذلك، وليس في هذا تشريع لتولي المرأة، لا عنده عَلَيْهِ السَّلَامُ ولا من سبقه من الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام، ولا من جاء بعده منهم.

### الشبهة الرابعة:

استدلّاهم بحديث عائشة رضي الله عنها: أن رسول الله صلّى الله عليه وآله قال: «النِّسَاءُ شَقَائِقُ الرِّجَالِ». أخرجه أبو داود رقم (٢٣٦)، والترمذي رقم (١١٣). وهو حديث حسن. وجه استدلالهم بهذا الحديث: أنه يدل على مساواة المرأة بالرجل في الحقوق والواجبات، ومن ذلك: أنها تعمل ما يعملها الرجال، وأنها تشارك في تنفيذ المساواة، وغير ذلك.

والرد على هذه الشبهة من وجوه:

الأول: ليس في الحديث لفظ المساواة ولا معناها، فإن ادّعوا أن فيه ما يدل على المساواة من جهة الاستنباط، فكلام أهل العلم كافٍ شافٍ في بيان ذلك، وهو الوجه الثاني في الرد.

قال الخطابي رحمته الله في «معالم السنن» (١/٦٨): «وقوله: «النساء شقائق الرجال»، أي: نظائرهم وأمثالهم في الخلق والطباع، فكأنهن شققن من الرجال». وهذا الذي قاله الخطابي رحمته الله جرى عليه شرح الحديث المذكور، فالشقيقة هنا في أصل الخلقة من تراب، فالرجل والمرأة يستويان في هذا الأصل، ولا خلاف في هذا بين أهل العلم، ولا دلالة في الحديث مساواة النساء بالرجال في كمال الخلقة والطباع، بل قد عُلِمَ تفاضل الرجال على النساء في التكوين الجسدي، والعقلي، وغير ذلك.

وهذا التفاضل مجمع عليه عند جميع العقلاء. كما سبق بيان ذلك.

إذاً: فالحديث ليس فيه أي دلالة على المساواة الديمقراطية.

الثاني: فَهْمُهُمْ مساواة المرأة بالرجال حتى في الأمور الصراعية كالحزبية، فَهْمٌ لم تُشرق عليه شمس الرسالة؛ فها هم علماء الإسلام من عهد الرسول ﷺ، وفي كل العصور، لم يفهموا ما فهمه دعاة الأحزاب الآن، وطلاب الملك. فهؤلاء المفتونون في تأويلهم المذكور بين أمرين: إما أن يأخذوا ما كان عليه علماء الإسلام، منذ جاء الإسلام، من مفسرين، ومحدثين وفقهاء وغيرهم، ويضموا فهمهم إلى أفهامهم، وإما أن يُصَرِّحُوا على أقوالهم الفاسدة، فيا ويلهم من هذا الإصرار؛ لأنهم بذلك نصروا أعداء الله ﷻ، وحاربوا دين الله، وأفسدوا عباد الله، وحالهم كحال إخوانهم الذين سبقوهم في الاتجاه الفلسفي، المعروفين بأهل الكلام أنهم لا للإسلام نصروا، ولا للأعداء كسروا.

الثالث: تفسير الحديث بأن المراد به مساواة المرأة بالرجل -حتى في انحرافات ومعضلاته في الحياة الدنيا- تفسير ديمقراطي، علماني. وهذا التفسير جناية على الإسلام وأهله، وإدخال في الإسلام ما ليس منه، فهذا التفسير ينافي الأمانة العلمية، والتقوى والورع!

الرابع: يلزم المستدلين بهذا الحديث على المساواة، أن يجعلوا الحديث لعموم المساواة بالمرأة، أما أن يستدلوا به على ما يتهوكون به، فهذا عمل المكَّارين والاستغلاليين للجنس اللطيف.

وعلى هذا: فتفسير وتأويل كلام الله ﷻ، وكلام رسوله ﷺ من قبل علماء الدنيا، والبدع، ودعاة التحزب، محل خطر، لا محل اعتبار ونظر.

فيُنظر من أين أخذوا تفسيرهم أمِن اليهود تجار الحروب، أم من النصارى

الضُّلال، أم من الملاحدة، أم من الزنادقة؟! فلن يعدو تفسيرهم الأخذ عن هؤلاء، فإن لم يكن عن أحدٍ من هؤلاء، فهو من قِبل الهوى، والنفس الأمارة بالسوء، وكلا الأمرين مضرٌّ ضرراً بالغاً.

### الشبهة الخامسة:

حديث «النَّاسُ سَوَاءٌ كَأَسْتَنانِ الْمُسْطِ». أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١٥٣/٢) من حديث أنس رضي الله عنه.

وجه استدلالهم بهذا الحديث: أنه نصٌّ في المساواة بين الناس، مؤمنهم وكافرهم، في الحقوق العامة، وأن النساء يدخلن في هذا الحديث. والجواب عن هذه الشبهة من وجوه:

الأول: أن الحديث ضعيف، شديد الضعف، بل حكم عليه بعضهم بالوضع، أي: أنه مكذوب على الرسول صلّى الله عليه وآله وسلم.

وقد بسط الكلام في تضعيفه الألباني رحمته الله في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» رقم (٥٩٦) ومتى كان الحديث شديد الضعف، فقد اتفق المُحدِّثون على عدم الاحتجاج به. وعلى هذا: فلا يصلح أن يقول قائل: يجوز الاستدلال بالحديث الضعيف. قلت: هذا مشروط: ألا يشتد ضعف الحديث، وهذا الحديث شديد الضعف، وأيضاً العمل بالحديث الضعيف يكون في فضائل الأعمال، وقضية المساواة ليست من فضائل الأعمال، بل هي من بوائق الأعمال.

الثاني: ضعف الحديث من جهة معناه، لأمرٍ منها: أن لفظ الناس إن حُمِّلَ على العموم، فيشمل الكفار، وهذا باطل بالقرآن، والسنة، والإجماع، وغير ذلك؛ لأن المؤمنين خير البرية، والكفار شر البرية، فكيف يُسَوَّى بينهم،

وإن أُريد بالناس في الحديث: المسلمون فقط، فالتفاضل والتفاوت بينهم حاصل معلوم، ومشاهد لا يُقدر على إنكاره، فهل يستوي العالم والجاهل، والعاقل والظالم، والمتبع والمبتدع، والتقي والشقي؟! إذاً فما هي المساواة الباقية في هذا الحديث المردود.

الثالث: لو سلمنا -جدلاً- أن تفسير المساواة في الحديث المراد بها: المسلمون، فسيكون المراد بها: المساواة الشرعية لا الإلحادية.

الرابع: معنى الحديث: أن الناس متساوون في إقامة الأحكام على الجناة، فلا تفريق بين أسود وأبيض، وعربي وعجمي، فهذه مساواة جزئية، لا تنطبق عليها دعوة المساواة المطلقة.

الخامس: لا يزال المسلمون في كل عصورهم يُنزَلون الرجال والنساء منازلهم حسب ما فيهم من صفات الخير، أو من صفات الشر، وحسب ما لكل واحد من الخصائص، فوجود مساواة تدحر الخصائص والفضائل، هذا من أعظم الظلم، كما سبق بيانه.

### الشبهة السادسة:

استدلّاهم: بأن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه: ولى الشفاء بنت عبد الله على سوق المدينة.

وجه استدلالهم بهذا: أنه يجوز للمرأة أن تتولى الحكم، والقضاء، والخلافة مساواة بالرجل.

والجواب عن هذه الشبهة من وجوه:

الأول: أن هذه القصة مكذوبة على أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

قال ابن العربي رحمته الله في «أحكام القرآن» (٣/١٤٤٥): «وقد روي: أن عمر قدّم امرأة على حِسبة السوق، ولم يصح، فلا تلتفتوا إليه، وإنما هو من دسائس المبتدعة في الأحاديث».

فهذا كافٍ في إبطال هذا الاستدلال.

وإذا كانت القصة المذكورة مكذوبة على أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فلا يجوز لمن يؤمن بالله واليوم والآخر أن ينسبها إلى عمر، فمن نسبها إليه وهو يعلم عدم صحتها إليها، فقد تعمّد الكذب على عمر رضي الله عنه.

الثاني: المعروف عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه شديد العيرة على أعراض النساء، حتى إنه قال: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، يَدْخُلُ عَلَيْكَ الْبُرُّ وَالْفَاجِرُ، فَلَوْ أَمَرْتُ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ بِالْحِجَابِ! فَأَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ الْحِجَابِ». أخرجه البخاري رقم (٤٧٩٠).

وجاء عن عمر رضي الله عنه: «أنه أتى حياضًا عليها الرجال والنساء يتوضئون جميعاً، فضربهم بالدرة، ثم قال لصاحب الحوض: اجعل للرجال حياضاً، وللنساء حياضاً». أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» رقم (٢٤٦)، وابن سعد في «الطبقات» (٦/١٥٥)، وهو أثر حسن.

فَعيرة عمر رضي الله عنه هذه تنافي أن يُؤلَّى امرأة على الرجال في السوق، أو في غيره.

وأزيد القارئ فائدة نفيسة وهي: قال ابن قدامة رحمته الله في «المغني» (١٠/٣٦): «ولا تصلح أي: المرأة للإمامة العظمى، ولا لتولية البلدان، ولهذا لم يُؤلَّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولا أحد من خلفائه، ولا من بعدهم، امرأة قضاءً، ولا ولاية بلد، فيما بلغنا، ولو جاز ذلك لم يخل منه جميع الزمان غالباً».

## الشبهة السابعة:

قولهم: إذا لم تراحم المرأة الرجل وتساويه في ميدان العمل، فقد عَطَّلنا نصف المجتمع.

فهذه الشبهة أغرت الملوك، والرؤساء، والزعماء، وجعلتهم يفتحون باب المساواة الإجرامية على مصراعيها، ظناً منهم أن هذه الشبهة كالإلهام نزل عليهم، وها أنا أوضح السموم فيها من وجوه:

الأول: هذه الكلمة قالها أعداء المرأة الحقيقيون، الذين تاجروا بها باسم تحريرها، وأفسدوها تحت ذريعة مساواتها بالرجل، فَتَغَيَّرَ حياة المرأة المسلمة، وانقلب رأسها على عقبها من أجل كلمة قالها عدو لدود للفضائل والمكارم، أهكذا يكافأ العدو؟!

الثاني: إعمال هذه الكلمة تعطيلاً لقيام المرأة بأعمال البيت المتنوعة، وتدميراً لتربية أطفالها، وصون نفسها، فأعمالها في البيت هي نصف أعمال المجتمع.

وعلى هذا: فتكون هذه المقالة عكس الحقيقة، فإن تعطيل نصف المجتمع أن تخرج المرأة من بيتها للعمل، وتترك أعمالها في البيت.

الثالث: هذه المقالة تخالف ما سارت عليه الأمم برؤيتها في إبقاء النساء في البيوت للمصالح المذكورة. فهل كانت الأمم في مختلف عصورها مُعَطِّلة لنصف المجتمع منذ وجدت البشرية، حتى جاء دعاة المساواة، فأدركوا الخطر؟!

الرابع: مقتضى هذه المقالة موجود عند الأمم في كل عصورها؛ لأن كل الأمم تسعى إلى الثراء، وتوفر المال، ومع هذا لم تستخدم الأمم النساء في الأعمال



خارج بيتها تمرّدًا على أعمالها في البيت، بل جعلت عملها في البيت هو الأصل وجعلت عملها خارج البيت على حسب الحاجة والقدرة.

الخامس: الذين سلّموا للعمل بهذه المقالة اضطروا إلى جعل الرجل يخلف المرأة في بيتها، ليقوم بأعمال البيت، مع أنه غير مؤهل لهذا البقاء، وإنما المؤهل لذلك المرأة، فجلب العمل بهذه المقالة النقص في عمل المرأة خارج البيت، لأنها تعمل ما لا يلائمها، ولم تتأهل له، وحصل النقص في أعمال البيت؛ لأن إخلاف الرجل للمرأة ليس مؤهلاً لأعمال البيت، فيحصل بسبب ذلك التعطيل أو النقص.

فهل بان لك أيها القارئ عيب هذه المقالة، التي كانت سبباً لأن تكون الأعمال في الداخل والخارج مشلولة.

فما أحسن ما قال ربنا مخاطباً النساء: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٣]. وخاطب الرجال فقال: ﴿فَأْمْسُوا فِي مَنَازِلِكُمْ﴾ [الملك: ١٥]. وقال: ﴿فَأَنْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ١٠]. فقَسَمَ الله بين الرجل والمرأة الأعمال، وأعطى كل واحد منهما ما يناسبه، ومنع كل طرف من التعدي على حق الآخر.

وبقيت شبهات أخر من جنس ما سبق ذكره، ومن جهة اعتبارها، فهي أردأ مما سبق، تركت ذكرها حتى لا يطول الكلام، وأيضاً: الإجابة عنها على غرار ما سبق ذكره في الإجابة عن الشبه المذكورة.

وظهر للقراء الكرام: أن شبهات دعاة المساواة في غاية السقوط، وأنها لا تستحق أن يُشتغل بها، لولا أننا نخشى أن يتأثر بها من يظنها حمماً، وليست بشيء.

## الخاتمة

اتضح لي من خلال ما سبق ذكره:

الأول: أن دعاة المساواة جعلوا وعودهم المرأة بمساواتها بالرجال، دعاية لجذبها إليهم جذباً تندفع إليهم مُنْكَبَّةً على وجهها، دون أن يكون قصدهم الوفاء لها بما وعدوها به، ولو كان باطلاً، والواقع يشهد بهذا.

الثاني: المناصب الكبيرة، كالرئاسة العظمى، لا قبول عندهم لوصول المرأة إليها، وإنما وَعَدُوا المرأة بذلك من أجل توسيع دعوة المساواة، وتظاهروا أمام المرأة أنهم غيورون عليها، وأنهم قد أنصفوها، وانتصروا لها انتصاراً لم يسبق له نظير في التاريخ.

أما ما يحصل نادراً أن فلانة من النساء تبوأَت منصب الرئاسة في الدولة الفلانية، وما شابه ذلك، فهذا لا يدل على أنهم قد وَقَّوْا لها؛ لأن هذا النادر يحصل ما بين حينٍ وآخر، من قَبْل أن تأتي الديمقراطية، فلا عبرة بهذا الحصول، ولا مساواة فيه للمرأة بالرجال في المناصب كما زعموا، فلتعلم هذا المرأة المفتونة بداء المساواة.

ولا يفهم من هذا الكلام: أننا نُقَرُّ أن المرأة تتولى الولاية الكبرى -في النادر- وغير ذلك من الولايات مما حُصَّ به الرجال، وإنما نبين حقائق واقعية.

الثالث: يكاد ينحصر اهتمام دعاة المساواة بالمساواة فيما يتحقق به إفساد

الرجل والمرأة ما أمكن، وهي بتبرج المرأة وسفورها، واختلاطها بالرجال غير المحارم، ويدل على هذا: أن المرأة الموظفة مع الرجال لا تُقبل إذا كانت تتجنب الاختلاط، وترفض التبرج، ويقال لها: أنتِ غير مرغوب فيك.

الرابع: أصل دعوة المساواة: أنها دعوة انتقامية من الشعوب، والدول؛ بدافع الكره للبشرية، واحتقارها، وهذا هو ما عليه المُشرِّعون لهذه الدعوة، وهم اليهود الماسون، ولكن الشعوب المُغفلة تجعل عدوها صديقها؛ بدافع الاغترار بأن العدو قد تحول إلى صديق.

وهناك دول تبنت نشر هذه الدعوة لأغراض شتى، ومنها: التسلط على الدول الضعيفة، وعلى اقتصادها، وإفساد جماعتها، وغير ذلك.

الخامس: دعوة المساواة تتمخض يومًا بعد يوم عن تثبيت أصول الفساد، السابق ذكرها في البند الثالث، وإن ذهب ما عدا ذلك، أو تضاعف، مع طول الزمن، وافتضاح دعوة المساواة، فليس من المهمات عند المتاجرين بالرجولة، والأنوثة، إلا زرع أصول الفساد.

وينتج عن وجود هذه الأصول: كل شرّ وفساد.

وعلى هذا الذي قلّ، سيأتي يوم من الأيام تُترك فواحش نكاح الرجل الرجل، ونكاح النساء النساء.

وهكذا ستترك دعوة وصول المرأة إلى الولايات الكبرى، فأهم شيء عند أعداء الإسلام أن تبقى الأصول المذكورة.

فأعداء الإسلام يدركون ضرر هذه الأصول على المسلمين أكثر من إدراك كثير من المسلمين ذلك، ولأجل هذا بذلوا جهودهم في نشر أصول الديمقراطية

على مختلف أنواعها، لا سيما ما ذكرته قَبْلَ، فمَن سَيَكُونُ المسلمون في مستوى الوعي الكامل، والإدراك السديد لما يضرهم؟! وهذا ناتجٌ عن قلةِ تفقه كثيرٍ من المسلمين في مكر شياطين الجن والإنس بهم، فمَن سيفيق هؤلاء المسلمون من رقدتهم هذه؟

اللهم سلِّم سلِّم!

سبحانك اللهم وبحمدك

لا إله إلا أنت

أستغفرك وأتوب إليك!

## الفهرس

المقدمة .....	٥
<b>الفصل الأول: تعريف المفاضلة .....</b>	<b>٩</b>
ألفاظ تدل على المفاضلة .....	٩
المفاضلة بين شيئين لها وجهان: .....	١٠
أقسام التفاضل .....	١١
القاعدة الأولى: لا اعتراض على الله ﷻ في شرعه وقدره .....	١٢
القاعدة الثانية: كل أقوال الله ﷻ وأفعاله القدرية والشرعية عدلٌ مطلق. ....	١٣
القاعدة الثالثة: كلُّ فضلٍ وتفاضلٍ في العباد، فهو من الله ﷻ ذي الفضل العظيم. ....	١٥
القاعدة الرابعة: كل تفاضل بين العباد فهو من اختيار الله ﷻ وحده لا شريك له .....	١٦
القاعدة الخامسة: التفاضل بين الخلق آية على ربوبيته سبحانه وتعالى، وشواهد وحدانيته .....	١٧
القاعدة السادسة: كل من اعترض على الله ﷻ في تفضيله، فهو ممن كذب بما لم يُحط بعلمه .....	١٨
القاعدة السابعة: جميع مخلوقات الله ﷻ تتفاضل في الأعيان والصفات ...	١٩
القاعدة الثامنة: الكون الأعلى أفضل من الكون الأسفل .....	٢١
القاعدة التاسعة: تفاضل كل نوع من الأنواع السابقة في أفرادهِ، وجماعته،	

- وأجزائه، وصفاته، وغير ذلك ..... ٢٢
- النوع الأول: الملائكة: ..... ٢٢
- النوع الثاني: الإنس: ..... ٢٣
- النوع الثالث: الجن: ..... ٢٣
- النوع الرابع: الحيوانات: ..... ٢٤
- النوع الخامس: النبات والأشجار والزرع: ..... ٢٥
- النوع السادس: تفاضل الكون الأعلى بعضه على بعض: ..... ٢٥
- القاعدة العشرة: تفاضل أفراد النوع الواحد. .... ٢٦
- القاعدة الحادية عشرة: تفاضل الناس في تهيئتهم لعبادة الله ﷻ ..... ٢٦
- القاعدة الثانية عشرة: التفاضل في المواهب والقدرات على الأعمال الدينية والدينية. .... ٢٨
- القاعدة الثالثة عشرة: الله ﷻ أعلم بمواقع التفضيل لدينه. .... ٢٩
- القاعدة الرابعة عشرة: من حكمة الله العظمى في التفاضل امتحانه المكلفين من الإنس والجن. .... ٣٠
- القاعدة الخامسة عشرة: لا تفضيل معتبر إلا بما دل عليه القرآن والسنة. .... ٣٣
- القاعدة السادسة عشرة: سير الأمم على التفاضل في أمور كثيرة من مكارم الأخلاق، وعلى تفاضل أهلها. .... ٣٤
- القاعدة السابعة عشرة: أهل الملل والمذاهب سار كل منهم على التفضيل في أمور الدين، والدنيا الخاصة بهم. .... ٣٥
- القاعدة الثامنة عشرة: صالحو البشر أفضل من صالحى الجن وأكثرهم. .... ٣٦
- القاعدة التاسعة عشرة: ميزان التفاضل الشرعي عند الله ﷻ عبوديته وتقواه. .... ٣٩
- القاعدة العشرون: التفاضل في الآخرة خاص بالمؤمنين. .... ٤٠
- القاعدة الحادية والعشرون: أفضلية أعمال القلوب على الجوارح. .... ٤٢

القاعدة الثانية والعشرون: لا بد من التباين في الناس وإلا هلكوا..... ٤٣

القاعدة الثالثة والعشرون: من قَدَرَ على أداء واجبٍ أو مستحب، وقام به،

فهو أفضل ممن عجز عنه، ولو كان معذوراً فيه..... ٤٥

القاعدة الرابعة والعشرون: من ترك المحذور والمكروه فهو أفضل ممن عجز

عنه، ولو كان محتاجاً أو مضطراً إليه..... ٤٦

القاعدة الخامسة والعشرون: لا تكاد توجد مسألة مشتركة بين اثنين أو أكثر،

إلا وهي قابلة للتفاضل، سواء كان التفاضل في الكل أم في البعض..... ٤٦٧

**الفصل الثاني: سرد ضوابط المفاضلة..... ٤٧٧**

**الفصل الثالث: التفاضل والمفاضلة..... ٦٧**

١- المفاضلة بين الغني الشاكر، والفقير الصابر:..... ٦٧

٢- المفاضلة بين العلماء الربانيين، والمجاهدين في سبيل الله:..... ٦٨

٣- المفاضلة بين المجاهد، والمرابط في الثغور:..... ٦٩

٤- المفاضلة بين المجاهد باللسان، والمجاهد باللسان:..... ٧٠

٥- المفاضلة بين المجاهد في سبيل الله، وبين الداعي إلى الله:..... ٧٠

٦- المفاضلة بين المجاهد في سبيل الله، وبين البار بوالديه:..... ٧١

٧- المفاضلة بين المجاهد في سبيل الله، وبين ذاكر الله:..... ٧١

٨- المفاضلة بين المجاهد في سبيل الله، والحاج بيت الله الحرام:..... ٧٢

٩- المفاضلة بين المجاهد في سبيل الله، والمُتَصَدِّق على عباد الله:..... ٧٢

١٠- المفاضلة بين الساعي على الأرملة والمسكين، والمجاهد في سبيل الله:..... ٧٣

١١- المفاضلة بين الشهيد في سبيل الله، وبين من عَمَرَ بعده، وأكثر من

طاعة الله ﷻ:..... ٧٤

١٢- المفاضلة بين كاسب الحلال، والمجاهد في سبيل الله:..... ٧٥

١٣- المفاضلة بين المُتَصَدِّق والمُتَصَدِّق عليه، إذا كان عفيفاً:..... ٧٧

- ١٤- المفاضلة بين الْمُتَصَدِّقِ وَالْمُقْرِضِ: ..... ٧٨
- ١٥- المفاضلة بين المجاهد والعابد: ..... ٧٩
- ١٦- المفاضلة بين جهاد المبتدعة بالحجة والبيان، وجهاد الكفار بالسيف والسنان: ..... ٨٠
- ١٧- المفاضلة بين القاضي بالحق، والمجاهد في سبيل الله: ..... ٨١
- ١٨- المفاضلة بين عائشة وخديجة رضي الله عنهما: ..... ٨٢
- ١٩- المفاضلة بين الحبيب، والخليل: ..... ٨٣
- ٢٠- المفاضلة بين عائشة وفاطمة بنت سيد الأولين والآخرين عليها السلام و رضي الله عنهما: ..... ٨٤

### الفصل الرابع: العدل ..... ٨٦

- تعريف العدل لغة واصطلاحًا ..... ٨٦
- ألفاظ تطلق ويراد بها العدل ..... ٨٨
- قاعدة في العدل: كل ما أمر الله عز وجل به راجع إلى العدل ..... ٩٠
- العدل ممدوح عند أهل الأرض ..... ٩١
- الشريعة الإسلامية كلها عدلٌ وفضلٌ ..... ٩٢
- أمر الله ﷻ جميع المكلفين بالعدل والإحسان ..... ٩٤
- قاعدة: العدل إعطاء كل ذي حق حقه ..... ٩٨
- قاعدة: العدل عواقبه كريمة ..... ١٠٠

### الفصل الخامس: قواعد في المساواة التي جاءت بها الشريعة الإسلامية ..... ١٠١

- القاعدة الأولى: المساواة المذكورة أصل في الأمور المشتركة في أمور الدين والدنيا ..... ١٠١
- القاعدة الثانية: كلما وجدت المساواة في الشريعة، وجدت فيها المفاضلة ..... ١٠١
- القاعدة الثالثة: كل المساواة التي جاءت بها الشريعة مقيدة لا مطلقة ..... ١٠١
- القاعدة الرابعة: أي مساواة أُدعيت شرعيتها مع دحضها الفوارق المعتبرة



- في الشريعة، فهي مساواة باطلة..... ١٠٢
- القاعدة الخامسة: المساواة أصل برأسها، والمفاضلة أصل برأسها..... ١٠٢
- القاعدة السادسة: كل مساواة مَنَع منها مانع شرعي، فهي ملغية..... ١٠٣
- القاعدة السابعة: كل المساواة المعتبرة جزء من العدل الشرعي، وليس العكس..... ١٠٤
- القاعدة الثامنة: كل ما كان قابلاً للزيادة، فهو قابل للنقصان..... ١٠٤
- القاعدة التاسعة: كل مساواة شرعية، هي غالباً في جزء من المساوى به..... ١٠٥
- القاعدة العاشرة: المساواة بين المؤمنين والمؤمنات في التشريع، إلا ما خصه الدليل..... ١٠٥
- تعريف المساواة الشرعية لغة وشرعاً..... ١٠٦
- ورود المساواة الشرعية في القرآن الكريم..... ١٠٧
- ورود المساواة الشرعية في السنة النبوية..... ١٠٩
- أدلة يفهم من معناها المساواة الشرعية..... ١١٠
- المراد بالمساواة في الأسماء العامة..... ١١٢
- المساواة في إطلاق الأسماء الخاصة..... ١١٣
- إطلاق الاشتراك بين الرجال والنساء في الإيمان، والإسلام والفرائض، وترك المحرمات..... ١١٥
- الألفاظ الخاصة بالإناث ألفاظ مشتركة بينهن..... ١١٦
- إذا أُطلق خطاب الذكور دخل فيه الإناث..... ١١٨
- الفصل السادس: المساواة الديمقراطية..... ١١٩**
- تعريف المساواة الديمقراطية..... ١١٩
- قاعدة في إبطال المساواة الديمقراطية..... ١١٩
- قاعدة: ما يسعى أهل المساواة الديمقراطية إلى تحقيقه..... ١٢٠

- أول من دعا إلى المساواة الكفرية والحرية الإلحادية ..... ١٢١
- الشيوعية أول من قام بتنفيذ الدعوة إلى المساواة الإلحادية ..... ١٢٢
- المساواة الديمقراطية وليدة المساواة الشيوعية ونُدُّ لها ..... ١٢٤
- الديمقراطية تقوم على قاعدتين إلحاديتين هما: الحرية المطلقة والمساواة المطلقة ..... ١٢٥
- تعريف العلمانية مع ملازمتها الديمقراطية ..... ١٢٧
- تفسير المساواة الديمقراطية بين الكافر والمسلم ..... ١٢٩
- سرد ما تحقق من مساواة المسلم بالكافر ..... ١٣١
- سرد ما تحقَّق من مساواة المرأة المسلمة بالكافرة ..... ١٣٥
- مساواة المرأة بالرجل والعكس ..... ١٤١
- إعداد الوثائق والاتفاقيات الدولية الخاصة بمساواة المرأة بالرجل والعكس ..... ١٤٢
- تَحْمُلُ الأمم المتحدة دعوة مساواة المرأة بالرجل ..... ١٤٣
- المنظمات التنصيرية أجراً من قام في بلاد المسلمين بتنفيذ مساواة المرأة بالرجل ..... ١٤٦
- الدول العربية والإسلامية شاركت في نشر دعوة مساواة المرأة بالرجل ..... ١٤٨
- أخصب أماكن التنصير، والدعوة إلى المساواة والحرية ..... ١٤٩
- قيام المنظمات التنصيرية في بلاد المسلمين بتأسيس أحزاب نسائية تعني بدعوة المساواة ..... ١٥١
- تفسير مساواة المرأة بالرجل والعكس ..... ١٥٢
- قاعدة: استحالة مساواة المرأة بالرجل والعكس ..... ١٥٣
- سرد تفصيلي لما قد تحقَّق من مساواة المرأة بالرجل ..... ١٥٥
- سرد تفصيلي في مساواة الرجل بالمرأة ..... ١٦٠
- الفصل السابع: إبطال المساواة الديمقراطية ..... ١٦٤**

إبطال المساواة العامة وبيان مفاسدها .....	١٦٤
قاعدة في إبطال المساواة المُدَّعاة. ....	١٦٤
القسم الثاني: إبطال مساواة المرأة بالرجل والعكس .....	١٨٣
ثلاث قواعد في إبطال مساواة المرأة بالرجل والعكس: .....	١٨٣
إبطال مساواة المرأة بالرجل والعكس من القرآن الكريم. ....	١٨٩
إبطال مساواة المرأة بالرجل في السنة النبوية والعكس: .....	١٩٨
إبطال مساواة المرأة بالرجل والعكس في كلام أهل العلم .....	٢١٩
زبدة ما تضمنته الآيات والأحاديث وأقوال أهل العلم في نفي المساواة بين	
المرأة والرجل والعكس .....	٢٢٤
كلام أهل العلم في كفر وردة من اعتقد صحة مساواة المرأة بالرجل في	
خصائصه والعكس .....	٢٢٧

## الفصل الثامن: دواعي التخلص من دعوة المساواة المطلقة والحرية الديمقراطية

المطلقة .....	٢٣١
---------------	-----

## الفصل التاسع: الإجابة عن أمهات الشبه التي أوردتها دعاة المساواة المطلقة ٢٣٣

الخاتمة .....	٢٤٦
---------------	-----

الفهرس .....	٢٤٩
--------------	-----